

# الفوائد الشنوية

في شرح المنظومة الرجية

تأليف

العلامة القرضي عبد الله بن محمد الشنوري

خطيب الجامع الأزهر

٩٢٥ - ٩٩٩

تحقيق الفقير إلى توفيقه

محمد بن سليمان بن عبد العزيز الزاوي

المدرس في المسجد القمام سابقاً

دار عالم الفوائد

قاهرة

## مُقَدِّمَةٌ

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونثوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد؛ فإن علم القرائن من أجل العلوم وأشرفها، وقد حض النبي ﷺ عليه بقوله: «تعلموا القرائن وعلموه فإنه نصف العلم وهو ينسى وهو أول علم يتبرع من أمتي» رواه ابن ماجه وابن المبارك والحاكم في المستدرک<sup>(١)</sup>. ورواه عن أبي هريرة البيهقي في سننه وقال: انفرد به حفص بن عمر، وليس بالقوي<sup>(٢)</sup>.

قلت: وإن كان هذا الحديث ضعيفاً فيقويه ويعضده أن الله تبارك وتعالى قَسَمَ الموارد بثمنه في ثلاث آيات من سورة النساء

(١) سنن ابن ماجه (٢٧ / ٩)، والمستدرک (٤ / ٣٣٢).

(٢) السنن الكبرى (٩ / ٢٠٩).

والحديث ضعيف، انظر: «التلخيص العمير» (٣ / ٧٩)، وإعلام البدر العمير (٢ / ١٧٨) لابن الملقن.

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للمحقق  
الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ

دار عالم الفوائد

للتنوير والتوجيه

مكة المكرمة ص ١٠ ب ١٩٢٨

هاتف ٥٥٠٥٢٠٥ فاكس ٥٥١٢٢٠٩

الصفحة والإخراج دار عالم الفوائد للتنوير والتوجيه

وهي قوله تعالى ﴿يُؤْمِرُكَ اللَّهُ فِي أَوَّلِ دَعْوَتِكَ﴾ الآية. وقوله تعالى ﴿وَلَكُمْ يَصِفُ مَا شَرَكْتَ أَزْوَاجُكُمْ﴾ الآية. وقوله تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ فَبَلِّغْ لَهُمُ الْقَوْلَ بِأَلْفٍ يَفْتِيهِمْ﴾ الآية.

فهذه الثلاث الآيات جمعت كل الفرائض، فحسب الإنسان إذا تأملها أن يفهم كل أحكام الفروض. فلم يَكُلْ سبحانه وتعالى قسمها إلى ملك مقرب ولا إلى نبي مرسل وذلك لأهميتها وشرفها.

ولما كانت الفوائد الشنورية معدومة في هذا الزمان، وهو كتاب نفيس من تأليف العالم الفرضي الشيخ عبدالله بن محمد بن عبدالله الشنوري المولود عام ٩٣٥ المتوفى عام ٩٩٩. وهو شرح مبسط لنظم الرحبية= حقيقته، ووضعت عليه بعض التعليق، رجاء نفعها. وميزت النظم عن الشرح بقوسين هكذا: (أول ما نستفتح (المقالة).

وقد اعتمدت في تحقيقه على نسخة خطية بخط عبدالرحمن بن محمد بن عيسى بن عثمان الملقب بالبحران الحنبلي مذهباً كتبه سنة ١١٦٤هـ.

أرجو الله أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به النفع العميم، إنه البر الجواد الكريم، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

المحقق

محمد سليمان البسام

## ترجمة مختصرة للمؤلف

هو الإمام العلامة الفرضي عبدالله بن محمد بن عبدالله بن علي الجمي<sup>(١)</sup> الشنوري ولد سنة ٩٣٥هـ.

إمام وخطيب الجامع الأزهر بمصر، نسبته إلى شنشور من قرى المنوفية، توفي سنة ٩٩٩هـ.

له مؤلفات مشهورة منها:

- ١- فتح القريب المجيب.
- ٢- قرة العيتين في مساحة طرفي القلنين.
- ٣- بغية الراغب وشرح مرشد الطالب لابن الهائم.
- ٤- الفوائد المرغوبة في شرح الملقيات الوردية.
- ٥- شرح تحفة الأحباب في معرفة الحساب.
- ٦- خلاصة الفكر في شرح المختصر.
- ٧- شرح المنظومة الرحبية وهو هذا. وغيرها<sup>(٢)</sup>.

(١) في المخطوطة «الأعلام»: الجمي. وفي «فتح القريب المجيب»: الجمي ولعله هو الصواب.

(٢) انظر: الأعلام: (٤/ ١٢٨- ١٢٩) للزركلي. وفيه البحث في ضبط «الشنوري» بهذا الشكل.

وفى مغفرة دينه كرامته وقبول شأله عند الخلائك وكرمه الادب  
التي عليها الدين كرامة الهائم المحمودة فقد قرنها بسلامه ورجاه من  
كرهه افرادا جدها من الاخر فقامت واسمها اي الخسرة  
وهو ليس اصل اسمها بل قالوا لسمها وتعلقوا به اسم  
عمر حاكم المسلمين وابي اسد او هو اليه يترجع واهتم به من يتبعه فادرك  
بذلك من سلكه ايضا فابى اليه من الرضا وقيل لما بعث واحد وهو من الرضا  
وابي الهائم انما ابى الجبر لانه عرف انه تعالى وبلا امر وهو الاثر من الله  
وحي اقرطه لانه لم يسمع من امر الله والدينه ما يشهد انه من الاحكام والا  
سلام هو الغنى والاعيان لا توجب منه تعالى ولا تحت الامتياز الا من  
واللهي والافان على التقديف باحاد من عباده ولا قراد به وبما وان اخذ  
منه فاما حقه من واحد فلهما في الشرع ولا يحكم به واحد ما من موافق ومن عمل  
وبالحسن وله فغيره من حيث اسرى هذا وقيل به بدل من بني حنيفة عمرو بن لوط  
وقيل على انه خرفه الحديث وهو اسم من اساد بني اسد عليه السلام ورجى  
فعل ابن الهائم عن ابن الجبر ان الرضا والشورى رزقتهما فقالا انتم واخوتكم  
الاسم هو جود منها وان الله تعالى ذكره في القرآن العظيم في سائر آياته واما  
اسمهم وانما استعملوا في التسمية لانهما ولما بعث من بعدهم فقامت  
لهما وبها في زمانه تعالى ولكن في زمانه وهما في البيوت والصفاء والسم  
على الله وهو موافق لبي هاتم وبي الخطيب وقيل في الامانة وفي القوة والحيث  
يشهدون اليه وهم اولاد طاعة وسلم وقيل في اقدار من قرأ في حقهم في ذلك  
من بعدهم فقالهم منكم من بعدهم واما اسمهم في الصفات فمن النعمان في حق  
من اجتمع من شايه ولو باحدة ومات على ذلك وقيل من طاعة محبة او من  
تلك كانت اولادهم وقيل غيره وكذا جده او تعالى وقيل على سبيل  
المرحمة فيكون الاشارة الى انهما معا في زمانه او في زمانه او في زمانه

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّكَّابِ الرَّسَّامِ

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك الحق المبين، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله خاتم النبيين والمرسلين، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، صلاة وسلافاً دائمين متلازمين إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فيقول العبد الفقير إلى رحمة ربه القريب المحبيب، عبداً له الشنشوري الشافعي القروصي الخطيب بالجامع الأزهر؛ قد سألتني ولدي عبد الوهاب وفقه الله للضوابط أن أشرح المنظومة الرحية، أسكن الله مؤلفها<sup>(١)</sup> الغرف العلية؛ فأجبت له لذلك، سالكاً من الاختصار أحسن المسالك، وعيكتُ عمل الطبيب للحبيب،

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن الحسن الرحبي، أبو عبد الله، المعروف بابن المتفتنة؛ عالم بالفرائض، شافعي، من أهل رجة مالك بن طوق، مولداً ووفداً.

وهو صاحب الأرجوزة المسماة بـ«نقبة الباحث» المشهورة بالرحبية، في القرائض. ولد سنة ٤٩٧ وتوفي سنة ٥٧٧. قاله في «الأعلام» (٦/ ٢٧٩). وقال ياقوت الحموي في «معجم البلدان» (٤/ ٢٣٦): رجة مالك بن طوق، بينها وبين دمشق ثمانية أيام، ومن حلب خمسة أيام، وإلى بغداد مائة فرسخ، وإلى الرقة ثلث وعشرون فرسخاً، وهي بين الرقة وبنشاد، على شاطئ القرات، أسفل من قرصيا. ثم ذكر أن الناظم للرحبية منها.



وقريت فيه العبارات أي تقريب، وتعرضت فيه للخلاف بين الأئمة، وبيئت فيه ما اجتمعت عليه الأمة، وسميته «القوائد الشنهورية في شرح المنظومة الرحبية» وأنا أسأل الله العنان بفضله أن ينفع به كما نفع بأصله. وأن يعصمني وقارته من الشيطان الرجيم فإنه رؤوف رحيم، جواد كريم.

وهذا أوان الشروع في المقصود، بعون الله المعبود.

قال المؤلف رحمه الله تعالى - آمين -: (بسم الله الرحمن الرحيم) أي: أفتتح، وأولى منه: أؤلف.

أول ما تفتتح المقالاً بذكر حمد ربنا تعالى

(أول ما تفتتح) أي: تفتتح، أي: نبتدي (المقالاً) بألف الإطلاق، أي: القول، وهو اللفظ الموضوع لمعنى خلافاً لمن أطلقه على المهمل أيضاً كما نقله الجلال السيوطي عن أبي حيان - رحمهما الله تعالى - ويطلق على الرأي والاعتقاد مجازاً.

والقول والمقال والمقالة مصادر لقال يقول، وأصل قال: قول، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلت إلقاء، ويقال لما فشي من القول: قاله، وقالاً، وقيلاً. ويقال: أقولتني ما لم أقُل، وقولتني: نسبته إلي، ورجلٌ يقول ومقوال وقوال كثير القول.

وقوله: (بذكر حمد ربنا) أي: مالكناء، وسيدنا، ومصلحناء، ومربينا، ومعبودنا. كما قاله الشيخ عز الدين - رحمه الله تعالى -

أيضاً<sup>(١)</sup> (تعالى) عما يقوله الظالمون والجاحدون علواً كبيراً.

ثم حقق ما وعد به من ذكر الحمد بقوله:

فالحمد لله على ما أنعمنا - حمداً به يجلو عن القلب العمى

(فالحمد) أي الوصف بالجميل ثابت (لله) - وكل من صفاته تعالى جميل -: فهو وصفٌ لله تعالى بجميع صفاته (على ما أنعمنا) أي على إنعامه، وألفه للإطلاق، ولم يتعرض للمتعم به.

قال الشيخ سعد الدين التتازاني - رحمه الله تعالى -: إيهاماً لفصور العبارة عن الإحاطة به، ولئلا يتوهم اختصاصه بشيء دون شيء.

(حمداً) منصوب على أنه مفعول مطلق، وهو مؤكد، ويجوز أن يكون مبيهاً للنوع أيضاً، لوصفه بقوله: (به يجلو عن القلب العمى) أي: حمداً يذهب الله به عن القلب عماء، والقلبُ معلوم، والعمى: مقصور، يكتب بالياء، وهو: فقد البصر. وإطلاقه على عمى البصيرة - وهو الجهل - إطلاقٌ مجازي. والعمى الضار هو عمى القلب.

وسمي الجهل بالعمى لأن الجاهل لكونه متحيراً يشبه الأعمى، وأما عمى البصر فليس بضار في الدين. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الْفُجُورِ﴾ [الحج/ 17].

(١) كان مراد المؤلف بقوله هنا «أيضاً» - دفع توهم أن تكرر كلمة «تعالى» خطأ.



وقال قتادة - رحمه الله تعالى -: البصر الظاهر بُلغة ومنفعة،  
وبصر القلب هو البصر النافع. انتهى.

ولما حمد الله تعالى صلى على نبيه محمد ﷺ لقوله تعالى:  
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب / ٥٦]،  
ولقوله ﷺ: «من صلى عليّ في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له  
ما دام اسمي في ذلك الكتاب»<sup>(١)</sup> فقال:

ثُمَّ الصَّلَاةُ بَعْدَ وَالسَّلَامِ عَلَى نَبِيِّ دِينِ الْإِسْلَامِ

(ثم الصلاة بعد أي بعد ما تقدم، وهو<sup>(٢)</sup> هنا مبني على الضم كما  
هو مقرر عند النحاة، والصلاة لغة الدعاء، والصلاة المطلوبة من الله  
هي رحمته، وقيل: مغفرته، وقيل: كرامته، وقيل: ثأره عند الملائكة.  
ذكر هذه الأوجه الشيخ شهاب الدين أحمد بن الهائم - رحمه الله تعالى -.

وقرئها بالسلام خروجًا من كراهة، أفراد أحدهما عن الآخر  
فقال: (والسلام) أي: التحية (على نبي دينه الإسلام) وهو نبينا  
ﷺ. قال الله سبحانه وتعالى: ﴿قُلَّةٌ أَيْكُمْ تُرْهِيمٌ هُوَ سَمَنُكُمْ  
الْمُتْلِينِ﴾ [الجم / ٧٨].

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/ ٤٩٦) وابن الجوزي في «الموضوعات»  
(١/ ٣٧٠، ٣٧١)، وقد حكم عليه بالوضع الذهبي في «الميزان» (١/ ٣٢٠)،  
وانظر: «مجمع الزوائد» (١/ ١٣٦) و«القوائد المجموعة» (ص ٣٢٩).  
وضمّه ابن كثير في تفسيره (٣/ ٥١٧).

(٢) أي: بعد.

والنبي: إنسان أُوحيَ إليه بشرع وإن لم يؤمر بتبليغه، فإن أمر  
بذلك فرسول أيضًا، فالنبي أعم من الرسول، وقيل هما بمعنى  
واحد وهو معنى الرسول.

النبي: بالهمز - من النبأ، أي: الخبر؛ لأنه مخبر عن الله  
تعالى، وبلا همز - وهو الأكثر - من النبوة وهي الرفعة؛ لأن النبي  
مرفوع الرتبة.

والدين: ما شرعه الله من الأحكام. والإسلام: هو الخضوع  
والانقياد لألوهية الله تعالى، ولا يتحقق إلا بقبول الأمر والنهي.  
والإيمان: هو التصديق بما جاء من عند الله والإقرار به. وهما وإن  
اختلفا مفهومًا فمقصودهما واحد؛ فلا يصح في الشرع أن يحكم  
على واحد بأنه مؤمن وليس بمسلم، وبالعكس. ولا نعني  
بوحدهما سوى هذا.

مُحَمَّدٌ خَاتَمُ رُسُلِ رَبِّهِ وَأَكْبَرُ مِنْ بَعْثِهِ وَصَخْرِهِ

وقوله (محمد) بدل من نبي فيكون مجرورًا، ويجوز رفعه على  
أنه خبر مبتدأ محذوف، وهو اسم من أسماء نبينا ﷺ، وهي - كما  
نقل ابن الهائم عن أبي بكر ابن العربي، والنووي رحمهما الله  
تعالى - ألف اسم.

واختار هذا الاسم لوجوه، منها: أن الله تعالى ذكره في القرآن  
العظيم في مساق الامتداح. ومنها أنه أشهر وأكثر استعمالاً في  
السنة للنسابة والتابعين، فمن بعدهم.

وقوله: (خاتم رسل ربه) أي: وأنبيائه. قال الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ [الأحزاب/ ٤٠]؛ (و) الصلاة والسلام على (آله) وهم مؤمنوا بني هاشم، وبني المطلب. وقيل: جميع الأمة، وقيل: عثرته الذين ينسبون إليه، وهم أولاد فاطمة ونسلهم، وقيل: أقاربه من قريش، وقيل غير ذلك (من بعده) تبعاً له (وصحبه) من بعده أيضاً، وهو: اسمُ جمع لصاحب بمعنى الصحابي، وهو من اجتمع مؤمناً به ولو ساعة، ومات على ذلك. وقيل: من طالت صحبته له، وكثرت مجالسته له، والأخذ عنه، وقيل غير ذلك.

ولما حمد الله تعالى، وصلى على نبيه ﷺ قال:

وَتَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا الْإِعَانَةَ فِيمَا نُوَحِّيَا مِنَ الْإِبْنَانَةِ

(وتسأل الله لنا الإعانة فيما توحيانا) أي: تحرينا وقصدنا. ويقال: فلان يتوخي الحق ويتأخاه، أي: يقصده ويتحرراه. ويقال: تأخيت الشيء تحريراً. والتحرري: طلب الأحرى. وكثيراً ما يستعمله الفقهاء بمعنى الاجتهاد، والألفاظ الثلاثة متقاربة.

قال الشيخ زكريا - رحمه الله تعالى -: الاجتهاد والتحرري والتأخي بذل المجهود في طلب المقصود. انتهى.

ويقال: اجتهد في حمل الصخرة، ولا يقال: اجتهد في حمل نواة. وذكر أبو عبيد: أن التأخي لا يكون إلا في الخير، ولعل هذا هو السبب في تخصيص الناظم التوخي بالذكر دون التحري.

وقوله: (من الإبانة) أي: الإظهار والكشف.

عن مذهب الإمام زيد الفرضي إذ كان ذاك من أهم الفروض (عن مذهب) مفعّل، يصلح للمصدر، والمكان، والزمان، بمعنى: الذهاب، وهو المرور، أو محله، أو زمانه. واصطلاحاً: ما ترجّح عند المجتهد في مسألة ما بعد الاجتهاد، فصار له معتقداً ومذهباً. وهو المراد هنا.

وقوله: (الإمام) أي: الذي يقتدى به، وقيل غير ذلك. وأبدل من الإمام قوله: (زيد) بن ثابت بن الضحاك، الصحابي الأنصاري الخزرجي، من بني النجار، يكنى أبا سعيد، وقيل أبا عبد الرحمن، وقيل أبا خارجة.

قدم النبي ﷺ المدينة وهو ابن خمس عشرة سنة، وتوفي بالمدينة سنة خمس وأربعين. قاله الترمذي. وقيل غير ذلك. ومناقبه شهيرة، وقضائله كثيرة.

روي أن ابن عمر رضي الله عنهما قال يوم مات زيد: اليوم مات عالم المدينة. وخطب عمر رضي الله عنه بالجابية فقال: من يسأل عن الفرائض فليأت زيد بن ثابت رضي الله عنه.

قال مسروق: دخلت المدينة فوجدت فيها من الراسخين في العلم زيد بن ثابت رضي الله عنه. وقال الشعبي: علم زيد بن ثابت بخصلتين بالقرآن والفرائض، رضي الله عنه.



قد اجتمع في اسم زيد رضي الله عنه مناسبات تتعلق بالفرائض لم تجتمع في اسم غيره، أفراداً، وجمعاً، وعدداً، وطرحاً، وضرباً.

فأما الأفراد: فالزاي سبعة، وهي عدد أصول المسائل، وعدد من يرث بالفرض وحده، وهو الزوجان والجدتان والأم وولدها. والياء عشرة، وهي عدد الوارثين بالاختصار، وعدد الوارثات بالبسط. والذال بأربعة وهي عدد<sup>(١)</sup> أسباب الإرث، والأصول التي لا تعمل.

وأما الجمع: فالزاي مع الياء سبعة عشر، وهي عدد الوارثين والوارثات بالاختصار. والزاي مع الذال أحد عشر، وهي عدد الوارثات على طريق البسط، بزيادة مولاة المولاة. والياء مع الذال أربعة عشر، وهي عدد الوارثين بالبسط، خلا المولى لأنه قد يكون أنثى. والزاي مع الياء والذال أحد وعشرون، وهي عدد من يرث بالفرض، من حيث اختلاف أحوالهم كما سيأتي؛ لأن أصحاب النصف خمسة، والربع اثنان، والثلث واحد، والثلثين أربعة، والثلث اثنان، والسادس سبعة، وقد ضبط ذلك بعضهم في ضمن بيت فقال:

ضَبَطَ ذَوِي الْفُرُوضِ مِنْ هَذَا الرَّجْزِ خُذْهُ مَرْتَبًا وَقُلْ: هَبًا تَبَرَّ

(١) لعله على قول، وإلا المشهور المعتمد ثلاثة.

فالهاء بخمسة، والياء باثنين، والألف بواحد، والذال بأربعة، والياء الثانية باثنين، والزاي بسبعة.

وأما العدد: فعدد حروفه ثلاثة، وهي عدد شروط الإرث، وعدد الأصول التي تعمل.

وأما الطرح: فإذا طرحت الذال من الياء بقي ستة، وهي عدد الفروض القرآنية، وعدد<sup>(٢)</sup> الموانع، وإذا طرحت الذال من الزاي بقي ثلاثة وهي عدد الحروف<sup>(٣)</sup>، وتقدم ما فيها، وإذا طرحت الزاي من الياء بقي ثلاثة أيضاً، وتقدم ما فيها.

وأما الضرب: فإذا ضربت حروفه وهي ثلاثة في نفسها تبلغ تسعة، وهي عدد أصول المسائل على الأرجح، وأكثر ما ذكرته عدداً غير ذلك. والله أعلم.

ولنرجع إلى كلام المؤلف - رحمه الله تعالى -، فقله: (الفرضي) بفتح الفاء والراء العالم بالفرائض، ويقال له فاضل وفريض كعالم وعليم، وفراض وفرضي بكون الراء أيضاً، وأجاز ابن الهائم رحمه الله تعالى أن يقال: فرائضي، أيضاً. وإن قال جماعة أنه خطأ.

والفرائض: قال الجلال المحلي - رحمه الله تعالى -: جمع فريضة بمعنى مفروضة، أي: مقدرة؛ لما فيها من السهام المقدرة.

(١) المشهور أنها ثلاثة كما يأتي في المراتب.

(٢) لعله يقصد حروف زيد.

فغلبت على غيرها، انتهى، أي: فغلبت على التعصيب<sup>(١)</sup> وجعلت لقباً لهذا العلم، وسيأتي تعريفه.

وقوله: (إذ كان ذلك) أي: المذكور من الإبانة، أو توحيها (من أهم الغرض) لمن يريد التصنيف في علم الفرائض؛ فهو تعليل لما ذكر.

قال العلامة سبط المارديني - رحمه الله تعالى -، أي ونسأل الله تعالى لنا الإعانة فيما قصدناه من الإظهار والكشف عن مذهب الإمام زيد رضي الله عنه؛ لأن هذا من أهم القصد، فإنه لا يُخَيَّب من قصده. قال تعالى: ﴿وَسْئَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية. قال بعض العلماء: لم يأمر بالمسألة إلا ليعطي. انتهى.

وقال الإمام تاج الدين بن عطا الله رضي الله عنه: متى وفقت للطلب فاعلم أنه يريد أن يعطيك. انتهى.

عِلْمًا بِأَنَّ الْعِلْمَ خَيْرٌ مَا سُمِّيَ فِيهِ وَأَوَّلَى مَالَةِ الْعَبْدِ دُعِي  
وقوله (عِلْمًا) منصوب على أنه مفعول لأجله، وهو جملة لقوله: إذ كان ذلك من أهم الغرض، أو لقوله: توحيها، أي: لأجل علمنا (بأن العلم) وهو حكم الذهن الجازم المطابق للواقع، وهو خلاف الجهل - والآلف واللام فيه للاستغراق، أو العهد الشرعي، وهو

(١) وأيضاً: الفرائض هي الأصل في كتاب الله، وهي سهام مقدرة، وأما التعصيب فليس مقدراً.

(٢) سورة النساء: ٣٢.

عِلْمُ التفسير والحديث والفقه، ويلحق بذلك ما كان آلة له. فالعلم من (خير ما سُمِّيَ فيه) من (أولى ما له العبد دُعي).

قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [طه/ ٢٨] وقال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة/ ١١]، وقال الله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه/ ١١٤].

والأحاديث في فضائل العلم كثيرة شهيرة، منها قوله ﷺ: لا حسد إلا في اثنتين، رجل آتاه الله مالاً فسلطه على ماله في هلكته في الخير، ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها للناس؛ رواه البخاري من حديث ابن مسعود. ومنها قوله ﷺ: «من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له طريقاً إلى الجنة» رواه الترمذي وحسنه عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي رضي الله عنه: طلب العلم أفضل من صلاة النافلة، وليس بعد الفريضة أفضل من طلب العلم. انتهى.

وكفى بالعلم شرفاً أن كل أحد يدعيه، وكفى بالجهل قبحاً أن كل أحد ينكره.

وَأَنَّ هَذَا الْعِلْمَ مَخْصُوصٌ بِمَا قَدْ شَاعَ فِيهِ حَيْثُ كُلُّ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّهُ أَوَّلُ عِلْمٍ يُتَقَدُّ فِي الْأَرْضِ حَتَّى لَا يَكَادُ يُوجَدُ

(١) إجماع الترمذي (٢٦٤٦).

(و) عدمه (أن هذا نعلم) وهو عدم التعرض - (مخصوصاً) لما قد شاع فيه عند كل انعماء أنه أول علم بعد في (أ) من يمكنه (حتى لا يكاد يوجد) أي حتى لا يهرب من وجوده<sup>(١)</sup> وما بعد حقيقة جسد عليه أنه لا يهرب من الوجدان، ثم فهم شيع من تدبيل بسيط من ديني رحمه الله من كلمة حصلت رحمه الله تعالى، حيث قال: "أي يهرب من عدم الوجدان وليس بظاهر" لأن "لا" فيه داخل في كلمة على بكاء لا على "وجوده" والنهي إذا دخل على "كاد" يكون للإثبات.

وبما شاع عند العلماء أنه أول علم بعد ما روى بن ماجة وبين المحدث والمحدث في مسندك عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً "نعلموا أنكم ترضى وعلموه فإنه نصف العلم، وهو يسر وهو أدر عدم يسر من أمي" روى البيهقي في مسنده وروى غيره من حفص بن عمر، وليس بالقوي<sup>(٢)</sup>.

ولما كان علم الغرائض من يشتغل به فليس برفعه على عدم الحيات، وتشعب مسئلة، وإسقاط بعضها ببعض، كما في مسائل نجد ولا حواء وغيره، كما عرجه بلستان، فلا حل هذا حتى يتبين على تعلمه وتعليجه.

وأما قوله فإنه نصف العلم، فاحتمل في معناه على أوجه.

وبها: أن للإنسان حالتين: حالة موت، وحالة حياة. وفي معرض معصم الأحكام لثبوتها بالثبوت وقبل غير ذلك من أصروا عنه خوف الإطالة.

وقد ورد في عدم له نص أصلاً من الأحاديث والآثار مما يدل على فضله وشرقه أشياء كثيرة فراجعها في المطولات.

وإن ريد خصي لا محاله بما جاء حاتم السمرقاني

(و) عدمه (أي ريد) لا مام مذكور (حصل) من بين صحاح رضي الله عنه (لا محاله) قال بن لائس رحمه الله في "مقدمة" أي لا حيلة، ويحتمل أن يكون من حياء وقوة، وحرارة، وهي مقولة منهم، وكثير ما سمعنا معنى "ببني" أو "الحقيقة"، أو بمعنى "الأبد" والميم زائدة تنهي

فكون المعنى: وإن ريد، حص حقة، أو بقاء، أو لاند (بما جاء) أو أعطاه، والحيوة: العطية، والحياء: العطا (خاتم الرسالة) والسورة سنننا محمد ﷺ

من قوته في فضله فيها أفرصكم ريداً وماهيك بها

(من قوله) ﷺ (أي قصه) أي فصل ريد من ذات مذكور (مبدا) على قصه وشرقه أفرصكم ريداً وذكر بن إصلاح أن سمرقاني "أي من مائة مرة" ريداً ريداً، وهو حديث حسن صحيح

(١) لعمدة الوجود: إله الوجدان يتعلق بالضمير

(٢) تقدم تخريجه

(١) تفسير المحلة بالقوة والحيلة ضميم، والأولى تفسيرها بالمعاصرة

وروي يرمذي في جامعه مسند صحيح عن انس رضي الله  
عنه بسقط «أعنه أمي - مريض ريد من نساء» وما رواه  
سقط

عن ابن عثيم بسقط عن يرمذي رحمه الله تعالى قال  
للعلماء في ذلك حجة أوجه، وعدّها، إلى أن قال

الحاصل أنه قال ذلك لأنه كان أصحابهم حشاً، وسرعته  
حوان ثم قال يرمذي وأجل هذه ثم بإحدى شفيعي رضي الله  
عنه إلا بقوله رضي الله عنه. انتهى.

وبوجه (وذهب بها) أي بهذه الشهادة من سيد البشر جاء  
رسول الله أي حسنت بها لأهل عتبة بهذا عن أبي بصير عن  
عبي تكفيك. انتهى.

فَكَانَ أَوَّلَى بِإِثْبَاتِ النَّبِيِّ لَا سِوَا وَفَذَلِكَ الشَّافِعِي  
(فكان) ريد بن ثابت (أولى) من غيره (بإثبات التابع) ونقله  
المقلد لأمرين:

أقواهما: هذه الأحاديث

١ جامع يرمذي (١٤: ٢٣)، بسقط ١، ورواهه ريد بن ثابت، والظاهر  
في هذا الحديث أنه مرسل  
انظر: «السنن الكبرى» (٦/ ٢١٠) للبيهقي، و«معرفة علوم الحديث»  
(ص ١١٤) للحاكم، و«معجم النجاشي» (٤/ ١٠٨-١٠٩).

وثنائي أنه ما يكنه أحد من أصحاب النبي ﷺ في غير نص  
لا وعد واحد له قول في بعض المسائل قد حججه بأس - لا بأس،  
لا ريد عنه به نقل قولاً مخرجاً بالأسبق، وذلك يقتضي - جمع  
كما قال القفال رحمه الله

(لا سيما) قال ابن عثيم - رحمه الله - من أدوات الاستثناء  
عد بعضهم وتصحيح بها لسب منها بل هي مقصوده بالاستثناء  
فإن يرمذي بعدها دخل في ما دخل فيه ما فيها، ومشهور به بأنه حق  
بذلك من غيره (وذهب بها) أي بحسب مذهب الإمام ريد بن ثابت  
بمذكور (أما) أبو عبد الله محمد بن إدريس بن عيسى بن عثمان  
بن شافع بن يساب بن عبد بن عبد بن عبد بن هاشم بن عوف بن  
عبد مناف بن قصي (شافعي) بقرشي لمطلي، وانحجاري  
حكى، رضي الله تعالى عنه، بلقي مع النبي ﷺ في عبد مناف  
ومدحه شهيره، وفصلته كثيرة، وقد صنف لأنه رضي الله  
عنهم في مناقبه قديماً وحديثاً.

ويد رضي الله عنه سه حمس ومائة، ويدي عليه بجمهور  
أنه ولد بغزة، وقيل بمسفلان، وقيل باليمن، وقيل بحيف من ثم  
حمل إلى مكة وهو ابن سبعين، وتوفي بمصر سنة اجمعه بعد  
عروبة حر يوه من رجب، سنة ربع ومائتين، وهو بن أربع  
وخمسين سنة، ودفن بمعرفة بعد عصر اجمعه وعين لره من  
بجلايه واحترام ما هو لائق بمقام ذلك الإمام رحمه الله رضي  
عنه

ومعنى كذا يشافعي رحمه الله صلى الله عليه وسلم مذهب ربه رضي الله عنه  
 به قصد وحرار إيمانه موافقة له في لأجهاد: ما من حتى يرد  
 حيث يرد: وليس يرد به فده: لأن المجتهد لا يفتد مجتهداً  
 فهناك فيه القول عن يبحار: ثمراً عن وصحة لألغار  
 (لهذا) أي فحد (فيه) أي في مذهب ربه رضي الله عنه (يقول  
 عن يبحار: أي حنيفة، والمجتهد ما في نفسه وكثير معناه  
 (مر) أي مذهب (عن) بضمه، وحدث بضمه، وبضمه: مذهب  
 حسن جمعي، بمعنى لعب (الأمر) جمع أمر، وهو الكلام  
 المسمى، يقال ألقى في كلامه: عفى وشبهه فيه، واليربوع في  
 حجره ما من بنية وشعلاً في حجره.

ومعنى سيب: فحد القول في علم الفرائض على مذهب ربه  
 من باب رضي الله عنه، فلا محذور، وأصح، مذهب عن عبد  
 حمد

### مقدمة علم الفرائض

هو لغة المورث، وعدم الحساب بموصل بمعرفة ما يخص  
 كل ذي حق من التركة.

وموضوعه: شركات، لا أعداد، خلافاً لمن زعم ذلك  
 واعلم أنه يتعلق بتركة الميت خمسة حقوق مرتبة.

١- الحق المتعلق بعين التركة، كالركاة، والجباية، والرهو،  
 فيقدم على مؤنة التحجير

٢- وبني مؤن التحجير، المعروف، فإن كان سبب وفده  
 بغيره فتحجير: على من عليه نفسه في حال حياته، وإن بعد وفده  
 بيت المال، فإن تعذر فعلى أعيان المسلمين. وهذا في غير  
 وجه، أما أرواحه: أي بحسب نفسها بمؤنة تحجيرها على روح  
 المورث ولو كانت غيبة.

٣- ولث: لديون لم يرسده في الدمة، فهي مؤجرة عن مؤنة  
 التحجير.

٤- ورابع: بوضعه بثلاث مما دونه لأجسي، فإن كانت خلاف  
 ذلك فعليه بتفصيل مذكور في كتب فقه، ككتاب الحقوق السابقه

والخامس: الإرث، وهو المقصود بذكره في هذا الكتاب،  
 وله أركان ثلاثة: مورث، ووارث، وحق موروث. وله شروط<sup>(١)</sup>  
 يُعلم أكثرها من ميراث العرق، والهدمى، وستأتي آخر الكتاب  
 وله أسباب وموانع ذكرهما بقوله (باب أسباب الميراث)

(١) نظمها الجبري رحمه الله بقوله

أوراث مورث موروث أو كانه ما دونها مورث

(٢) حاصل ما ذكره من الشروط ثلاثة: أحدها العلم بالجهة المنعصه للأب،  
 الثاني: تحقق موت المورث أو إلحاقه بالأموات، الثالث: تحقق حياة  
 الوارث بعد موت المورث أو إلحاقه بالأحياء

## (باب أسباب الميراث)

أي وموانعه، وأسابيعه مدخل في شيء، ومصلاحيه  
سبب لحيته محتجبه من عدم بوجه قصور ومسايل عدا  
ولأسباب جمع سبب، وهو لغة ما يوصل به إلى غيره  
والمصطلح ما يرمي من وجوده بوجوه، ومن عدمه العدم به

والمراد به يحصل بمعنى (رث)، وهو انقضاء المرحمة، وهو  
مع عدمه، ويقع شيء من قوم إلى قوم حريين وهو مصدر  
ورث الشيء ورثة وميراثاً وارثاً وأصله نوز، فحدث همزه

ويطلق بمعنى الموروث، والراث، وهو لغة لأصل،  
والعه، ومنه خبر فاصلم: «اثبتوا على مشاهركم، فإنكم على  
رث أسكم إبراهيم» أي أصله، ونقته منه وشرعاً ما صطه  
القاضي فصل الدين الحوحي - رحمه الله - بأنه حق قبل  
للحري، ثبت مستحق بعد موت من كان به ذلك؛ لقوله سبحانه  
أو نحرها

وقد ذكرت ما في هذا الصابط في شرح الترتيب.

أشياء ميراث الورى ثلاثة كل يعض رثة الوراثة

(أسباب ميراث) أي رث (الورث) أي الأدميين، ورث كان  
«لوري» في الأصل (الجنس) (ثلاثة) متفق عليها (كل) من الأسباب

ثلاثة (يبيد ربه) أي صاحبه، وجراد لمتصف به (لو له)  
أي: الإرث

وهي بكسح وولاء وسبب ما يفدثر للمواريث سبب  
(وهي) أي: الأسباب الثلاثة:

أولها (الكسح) وهو عقد الزوجة الصحيح، ولو لم  
يحصل وطء، ولا حلوه، ويورث من الحسين، فهو تعالى  
﴿وَلَكُمْ يَصَافُ مَا تَرَكُوا زَوْجَاتِكُمْ﴾ إلى آخره ويتوارث  
بزوجان في عدة الطلاق المرحلي بدفع الأئمة الأربعة ولو كان  
الطلاق في الصحة لا المروجه بمطعمه ذلك في مرض الموت عند  
خلافاً للأئمة الثلاثة فإنها ترث عند الحنفية ما لم تنقص عدتها،  
وعند الحنابلة ما لم تزوج، وعند المالكية ولو انقص عدتها،  
ووصلت بأرواح وعند المالكية - أيضاً - لو تزوج المريض في  
مرض الموت امرأة فاعقد بطل، ولا ترثه، ولو تزوج المريض  
في مرض الموت رجلاً لم يرثها.

(و) ثانيها (ولاء) وهو بفتح الواو، معدود، والمراد: ولاء  
العناقة، وهو: عصبية صبيها نعمة العتق على رقب، لقوله ﴿وَالَّذِينَ

(١) قوله وب لم يحصل وطء إلخ قد ذكرت مثله في ذلك في باب الربع من  
هذا الكتاب فعلا من عشر أس كتير وهي قولي أس مسعود رضي الله عنه في  
رجل تزوج امرأة ولم يدخل بها ومات عنها ولم يعرض لها فراجع إليها

(٢) سورة النساء: ١٢



«لما دلّ على أن منعه من حديث عائشة رضي الله عنها» ويرث به بعض من حيث كونه معصية، وعصية المستعصوم بغيرهم على غير ما يبيح بعضه من شاء الله تعالى آخر كتاب<sup>١</sup> لقوله ﷺ «ولا لحمة كدحمه سب لا يباع ولا يوهب»<sup>٢</sup> وهو السامعي رحمه الله تعالى<sup>٣</sup> وقد يرث معتق معتوق كما هو شرقي دمي عندنا وأعتقه ثم سجن لسبه بدار الحرب فشرقي فشرقي، عتقه فأعتقه فكل مهمل يرث لأخر حيث لا مانع، من حيث كونه معتقاً لا من حيث كونه معصياً

(أو) ثانياً (سب) أي فدية، وهي لأبوه، وأبوه، وإدلاء بأحداهما؛ يرث بها الأقارب، وهم لأصول، والفروع، والحوشي؛ للآيات الكريمة، والأحاديث الصحيحة، وما ألحق بذلك بجمع، أو فاس. على تفصيل سيأتي بعينه. ويورث به من الحاشيين بارة كالاس مع أمه، والأخ مع أخيه، ومن أحد الحاشيين كالأخ مع أم الأم مع ابن سبه

وأخر الفدية. وإن كانت أقوى الأسباب لأجل تهية النظم،

(١) البخاري (٤٥٦)، ومسلم (١٥١٢)

(٢) الأم ٨ ٣٥٥، وصححه ابن حبان (١٩٥٠١) والحاكم (٤ ٣٤١)

وفي الحديث اختلاف، انظر: «معرفة النسب والائلاء» (٩/ ٢٠٤٩٤)

نبيهي

٣ قوله وقد يرث العبد إباح غير وجهه لأن لا يباع بكونه لا يباع. لا لكونه عتقاً كما فهم من مثاله، وصرح به في آخر البحث بقوله فمن حيث كونه معتقاً

ونصوب كلامه عليها، لأن أكثر الأحكام الثلاثة فيه

وقوله (ما بعد من) أي هذه الأسباب (المورثات) جمع ميراث بمعنى الإرث (سب) أي منعه عنه، ولا فهذا سب أربع مختلف فيه، وهو جهة الإسلام، ويرث به بيت المال إن كان منقطعاً عنه عن الأرحام، وسواء كان منقطعاً أم لا على الأرحام عند سبكم، ولا يرث عند سبه، وبخلافه، والكلام فيه منصوص فراجع في كتابنا فشرح الترمذي

ثم اعلم أن موانع جمع مانع، وهو في اللغة محائل ومصطلحات ما يلزم من وجوده لعدم، ولا يبرم من عدمه وجود ولا عدم لداته. عكس الشرط.

وموانع الإرث ستة: اقتصر المصنف رحمه الله على المتفق عليه منها وهو ثلاثة

### (باب موانع الإرث)

وبعض الشخص من الميراث واحدة من علي ثلاث رقب وأخلاق دين فانهم بين الشك كالبقيين

عقد (وبعض الشخص) الذي قدم به سب الإرث (من ميراث) أي الإرث علّة (واحدة من علي ثلاث)

أحدها (رقب) وهو عجز حكمي يقوم بالإسار سب الكفر وهو مانع من العاقبة؛ فلا يرث الرقيق بجميع أنواعه؛ لأنه لو

ورث كان سيده وهو أحبي من لميت، ولا يرث لأنه لا ميت  
به ولو ملكه سيده، لكن لمعصر يرث عنه جميع ما ملكه بعضه  
بحر - على الأرجح عند - ولا يرث ولا يرث كلفن عند  
الساكنية، وبعضه، ويرث ويورث ويحجب على حسب ما فيه من  
الحرية عند الحداثة

(و) ثانياً (قتل) وهو ما يعبر عنه لا يقتول، فقد يرث  
فإنه '، واحتجبت الأئمة في القتل، فعند لا يرث من به مدخل  
في القتل - ولو كان بحق -، كمنعصر وماء، وقصص، وحلاد،  
بأمرهما أو أحدهما، وشهد، ومركي، ولو كان بغير قصد كإثم،  
ومحزون، وطفل، ولو قصد به مصلحه كضرب الأب للتأديب،  
وسط الحرج لتساعده، والأصل في ذلك قوله **﴿الَّذِينَ يُلْقُونَ**  
**مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْئاً﴾** والمعنى به نهية الاستحلال في بعض  
الصور، وسد نساب في الباقي ولا مدخل للمعنى في بطلان، وإن  
كان على معين، لأنه ليس بملزم بخلاف القاضي.

وعند الحنفية كل قتل أوجب الكفارة مع الإرث، وما لا فلا

لا القتل لعدم العدول، فيه لا يوجب الكفارة عندهم، ومع ذلك  
يصح الإرث

وعند حنابلة كل من مضمون صنف بمصاحبه، ودينه، أو  
بكفارة يمنع من الميراث، وما لا فلا

وعند لمالكه يرث قتل لحطاً من مال دون يديه، ولا  
يرث قتل العمد العدوان

والباب واسع ومروعه كثيرة ومحل بسطها كتب الفقه.

(و) ثلثها (خلاف دين) الإسلام والكفر، فلا يرث بين  
مسلم وكافر، بحر الصحيحين فلا يرث بمسلم كافر ولا  
الكافر المسلم، أما عدم يرث الكافر من المسلم فلا إجماع، وأما  
عكسه فعند الجمهور، خلاف جمهور، ومعاوية، ومن ردهما  
وديلهما والجواب عنه ذكرته في «شرح التريب»

وسواء أُنسب الكافر قبل قسمه البركة أم لا، وسواء دُعِيَ به،  
و كجح، والولاء، خلافاً للإمام أحمد رحمه الله يعني في  
لمسائلين<sup>١</sup>، حيث قال: إن مسلم الكافر قبل قسمه البركة ورث،

(١) قوله لا يقتول إلج أي بأن حرمه القاتل ثم تأخر موته ومات القاتل  
قبله فقتله يرثه في مثل هذه الحال والله أعلم

(٢) روى لسان أحمد بن حنبل مختلف روى من روى ٢٦٤٦ ونظ آخر يروى  
٢٦٤٥، وأشرح البيهقي في المنسب الكبير (٢٦ / ٢٢١)، ونظ قريب منه  
عند أبي داود (٢٥٦٤)، وهي سيده ضعيف، لكن له شواهد بقوة كمال  
البيهقي

بعد عن الولاء عند الإمام أحمد رحمه الله، وأصح يقول على ما ع  
الولاء شعبة من الرق، فلا يضر ثبوت الدين، بخلاف الإرث بالنسب  
والكناح ويؤذى إرث الكافر من المسلم بالولاء عن علي، وعمر بن  
عبدالمعبر

(٣) وقوله في المسائل - عند يرويه بالولاء، أما الكناح من -

ترغيباً له في الإسلام. وقال: للمسلم يرث هتفه الكافر

قائلة. استثنى بعضهم من عدم توريث المسلم من الكافر ما لو مات كافر عن روجه حرم، وقت يورث بحمل، فاستثنت له ولدت؛ فإن الولد يرثه مع حكمنا بإسلامه بإسلامها

فإن من يهتف - رحمه الله تعالى - قلب وانفتح عدم منتهى ذلك لأنه ورث منه كان حملاً، وهذا معنى قول بعض لفصلاء - حماد بن عيسى انتهى أي لا يورثه في الإرث بوقت نموت، وحمل كان وقت نموت محكوم بكفره، فلم يرث منه من كافر. والله أعلم

وبما كان التعبير بأنهم يقتضي من شيء يقتضيه من (فهم) أيها الطلاب ما قلناه من أي أعلمه علماً جارياً بديل قوله (ليس بشئ) وهو الرد بين حكمين لا مزية لأحدهما على الآخر (كالبقين) أي الحكم للجارم

فائدتان:

الأولى: هل الكفر ملة واحدة أم يملأ؟

الأصح من مدعى أن الكفر ملة واحدة، وهو مذهب الحنفية

روحه وأسمت قبل هذه الشريعة وفي بعض النسخ عليها ضرب، وإن كان الوارث روجه فلا يرث مطلقاً، سواء أسمى قبل الفسخ، أو بعده، كما هو أصح الروج فإنه يفرق بينهما، أو أطلقها ثم أسلمت ثم ماتت انتهى

والثاني: كافر ممل، وهو مذهب المالكية، والحنابلة، فلا يرث من ممل، ويورث منه، وما عداهما منه وكل من يتوهم دليل مذكور في لمطولات

القائدة لديه: بقي من مواقع الإرث ثلاثة أيضاً أحدها خلاف ذوي الكفر لأصلي بأدمة، وانحرته، فلا يرث من ممل وحربي في لأظهر، وقد للحنفية، وخلاف المالكية، والحنابلة، وهن المعاهد والمستأنس كدمي أو كالحربي؟ وجهها. أرجحهما كالدمي، خلافاً للمحنبة

الثاني الرد، أعادنا الله والمسلمين منها؛ فلا يرث المرد ولا يرث حتى ولو أريد أحوال - مثلاً - إن الصراية لا توارث بينهما ومثل المرد في - ولو كان أنثى - خلافاً للحنفية ومواءم ما اكتسبه في حال الإسلام، أو في حال الرد، خلافاً لهم أيضاً حيث قالوا ما اكتسبه في حال الإسلام لورثته المسلمين ومواءم ما قبل فسخ التركة أم لا، خلافاً للحنفية ولا يرث لحقوقه بدار الكفر عبرته موه، خلافاً للحنفية والريضة كاردة خلافاً للمالكية والدمي الذي لا وارث له يستغرق - يكون ماله أو الفاضل بعد المروص فيه

الثالث - وهو آخر المواقع الستة - الدور الحكمي، وهو أن يلزم من التوريث عدمه، كأن يُقرَّ أح حائر<sup>(١)</sup> باب للميت، حيث

(١) قوله حائر: أي مستحق لجميع التركة

سبه ولا يرث للدور<sup>(١)</sup>

وفي الإعراب مباحث كثيرة وحلاف بين لأئمة، فراجعته في كتاب شرح الترتيب والله أعلم

تنبيه في بوي: الذي قام به سبب الإرث، بعد قول نصيب - رحمه الله تعالى - «ويجمع الشخص»<sup>(٢)</sup> إجماعاً إلى أن المدعى ليس بمدعى، خلافاً لمن زعم ذلك، فإن انتفاء الإرث عنه - بسلامة رتبته من يدلي به - من سبب لا من سبب النسب - وليت أمه ولا عصبتها عصبته له، خلافاً للإمام أحمد - رحمه الله تعالى

وبوأى المدعى ليساً بشقيقين خلافاً للمالكية. وبوأى الرتبة لبشقيقين عند الأئمة الأربعة وإذا أكذب الثاني نفسه - ولو بعد موت المورث - ثبت النسب، وترتب عليه مقتضاه، ولا التفت لنسبه، ولو كان ذلك بعد القسمة. وبه قال الشافعي، وهو قياس مذهب الإمام أحمد - رحمه الله تعالى. وقال أبو حنيفة، ومالك - رحمهما الله - إن كان الولد حياً حين التكسب ثبت نسبه، وكذا إن مات وخلف وند أو أمه وند معه وتنفضي القسمة فيهما للحاجة

(١) قوله ولا يرث للدور يعني أنه لو ورث الابن لحجب الأخ فلا يكون الأخ ورثاً فلا يصح إقراره وإذا لم يصح إقراره لم يثبت النسب وإذا لم يثبت النسب لم يثبت الإرث فإليات الإرث يؤتى إلى تقيده وما أدى إتيانه إلى تقيده انتهى من أصله وهذا هو الصحيح عند الشافعية انتهى من العبد المذنب (٢) من (٢٩)

اندعه من جوب سبب وند أو لأخ الموقوف من الشافعية ولا فلا ثبوت ولا إرث، لأنه لا حاجة إلى ثبوت النسب إذا

واعلم أنه لا يختص الاستحقاق بالثاني، بل لو استلحق الوارث بعد موت النامي لحقه، كما لو استلحقه المورث

قال ابن الهائم: قال الرافعي - رحمهما الله تعالى - في كتاب الإقرار - وهذا قطع معظم العراقيين، انتهى والله أعلم

### (باب الوارثين من الرجال):

باب الوارثين إجماعاً بالأسباب الثلاثة، من الرجال والنساء والوارثون من الرجال عشرة أشخاص مذكورة مشهورة (والوارثون من الرجال) - بالاحصاء - خمسة (عشرة) أشخاص معرفة أي معلومة (مشهورة) عند العرصيين

قائدة: عاد الشيخ سعد الدين الشيرازي - رحمه الله - في شرح معتقده إلى - أي السمي - رحمه الله - حوز النسب على - مراتب - العلم والمعرفة واحداً، كما اصطلاح عليه لبعض من تخصصوا بعدم بامركيات أو الكليات، ولمعرفة بالباطل والجريديت انتهى والله أعلم.

لأن وائر الابن مهما نزل والأخت والأخت له رتبة علا (١) رتبة رتبة من العشرة (الابن و) الثاني (ابن الابن) مهما نزل) بدرجة، أو درجات ومخصص المذكور، فخرج بذلك ابن



وَالرَّوْجُ وَالْمُنْقُذُ ذُو الْوَلَاءِ مَخْنُةُ الذُّكُورِ هَؤُلَاءِ

(و) سبع (الروح و) لعاش (خمس)، ولما كان عدد من  
سبع وعصبة وصحة بقية (دواي صاحب (الولاء) من سبع  
وعصبة جمعهم بأنفسهم (عجلة الذكور) المجمع على إرتهم  
(هؤلاء) عشرة باحتصاره وأما بالسط فخمسة عشرة: الابن وابنه  
وإن بره + أب + واحد أبوه وإن علا، والأخ شقيق، والأخ  
لأب + الأخ للأم، وإن الأخ شقيق، وإن الأخ للأب، وإن  
سعره والعلم للأب، وإن العلم الشقيق، وإن العلم للأب،  
والروح، وذو الولاء.

ومن عد هؤلاء من الذكور من ذوي الأرحام، كمن  
سب، وأبي الأم، وإن الأخ للأم، وإن العلم للأم، وإن العلم  
ومحوهم

ومن بهي كلام على مذکور المجمع على إرتهم شرع يذكر  
السب المجمع على إرتهم فقال:

(بَابُ الْوَارِثَاتِ مِنَ النِّسَاءِ)

وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ سَبْعٌ لَمْ يُعْطِ أَثْنَى خَيْرَهُنَّ الشَّرْعُ  
(وَالْوَارِثَاتُ مِنَ النِّسَاءِ) بالاحتصار (سبع لم يعط أثنى غيرها)

(١) دواي لغير ذوي الأرحام، حب (أخ) من إحداهن المرحوم

(شرح) أي عطلة محمدا عليه من ذوي الأرحام من مذکور  
و(سب) في إرتهم خلاف مذكرة في آخر الكتاب إن شاء الله  
تعالى.

بَنَتْ وَنَسَتْ نِسْ وَأُمُّ مُنْبَغَةٌ وَرَوْحَةٌ وَخِصَّةٌ وَمُغْنَةُ

فَالأُولَى مِنَ النِّسَاءِ السَّبْعِ (بَنَتْ) (و) الثالثة (سب) (و) من  
بعض محض مذکور، (و) الثالثة (أم مشقة) من السبعة على  
شيء، وحسب عليه والاسم منه سبعة، ولأم من شدة دت  
(و) أربعة (روحه) بنات الله، وهو الأولى في سبعة،  
لسمير، وإن كان لأصبع والأشهر بركها (و) الخامسة (حده) من  
جهة الأم، أو من جهة الأب على تفصيل، وهو أن أم لأم  
وأُمها، أمهات بنات بنات خنص، وأم الأب وأُمها، أمهات  
بنات خنص = مجمع عليهما، وإن أدلت الجدة بالجد، كأم أبي  
لأب فلا يرث عد لملكه ويرث عد الحاملة، وإن أدلت بأمي  
الجد، كأم أبي أبي لأب فلا يرث عد الحاملة، وأما مذهب  
مذهب لجهة ميرث جميع من ذكره، وكذا كل حدة تدلي بحد  
ويرث، وإن لحد له لم يدرى يذكر من أشبه - ويعر عنها بحد  
لعدبه يذكر غير وارث - فهي من ذوي الأرحام باتفاق الأئمة  
الأربعة وستاني في كلام المصنف إن شاء الله تعالى

(و) السادسة (معدة) وقد عصفها المتعصون بأنفسهم كما  
سباني

وَالْأَخْتُ مِنْ أَيِّ الْجِهَاتِ كَانَتْ هَلِمْ هَذِهِنَّ سَبْعٌ



(د) لسانه (الأخت من أي جنس كتاب) أي سوء كتب شقيقة، أو لأب، أو لأم.

(هذه عديهن) بالاحتصار (كتاب) أي ظهور وأما عديهن بالسط فعشر النساء، وبنت الابن، والأم، والجد من قبلها، وحنة من من لأب، ولأخت شقيقة، ولأخت للأب، ولأخت لأم، والروحة، والمعتقة

فائدة. إذا انفرد واحد من الذكور ورث جميع المال إلا الزوج، ولأخت لأم وكل من انفردت من لسان لا تحوز جميع المال لا سمعة ومن يقول من بعده بانود يعوز كل من عود من لرجل يحوز جميع المال إلا الزوج فقط وكل من انفردت من النساء تحوز جميع المال إلا الروحة وإذا اجتمع كل الرجال ورث منهم ثلاثة: الابن، والأب، والزوج وإذا اجتمع كل النساء ورث منهن خمس: بنت، وبنت الابن، ولأم، والروحة، والأخت الشقيقة أو ممكن الجمع من لصبين، ورث الأبوان، والبنان، وأحد الزوجين، ومنفقط من عدا من ذكر كما متعرفه في «الحجب» والله أعلم.

ولما أنهى الكلام على الورثة من الذكور والإناث شرع بش ما يرث كل واحد منهم، مُقَدِّمًا الإرث بالعرض؛ لتقدمه على التعصيب اعتبارًا - وإن كان الإرث بالتعصيب أقوى - فقال

## (باب الفروض المقدرة)

أي المقدرة (في كتاب الله تعالى)، والثابت بالاجتهاد، ومستحقها

والفروض جمع فرض، وهو بي لبعه ينذر بمعنى أصلها الحرز والقطع، ومنها التقدير وفي الاصطلاح التعصيب المقدر شرعًا، لوارث خاص، الذي لا يراد إلا بالرد، ولا ينقص إلا بالعبور وقدم لمصنف رحمه الله على ذكر مفروض قسم الإرث إلى الفرض والتعصيب فقال:

وَعَدَمُ بَأْنِ الْإِرْثِ نَوْعَانِ هُمَا فَرَضٌ وَتَعْصِيبٌ عَلَى مَا قُيِّمًا

(وعدم أي لآخر بي هذا الكتاب (بأن الإرث نوعان) لا ثالث لهما (هما) أي النوعان. (فرض) أي إرث يده وتقدم معناه (تتعصب) أي إرث به وسأني تعريفه (على ما قُيِّمًا) أي بهذا التقسيم. والسرور أنه لا يخلو منهما ما سألني أنه قد يجمع الإرث بهما والإرث بدت الاعتبار يكون أربعة أقسام كما سأذكره إن شاء الله تعالى<sup>(١)</sup>

( ) ذكره في باب التعصيب قسم يرث بالتعصيب وحنه وهم اثن عشر، وقسم يرث بالعرض وحنه وهم سبعة، وقسم يرث بالعرض والتعصيب ولا يجمع بينهما وهم أربعة، وقسم يرث بالعرض والتعصيب ويجمع بينهما وهم اثنان على خلاف

فالعروض في بعض نكاح من لا عرض في الإرث سواءا البنت  
(والعرض في بعض نكاح) أي عرض بغير (بنته) والسبع  
نسب بالاحتماد (لا عرض في (إرث) في بغير (سواء) في  
عروض البنت (البنت) أي نصف، والثلث قطع أو سبع بني  
هو ثلث الباقي مخرج بقول بعض القرآن

نصف وربع ثم نصف الثلث وثلث وثلثين نصف لشرع

والمعرض البنت أحد (نصف)، ثلث (ربع) وهو نصف  
النصف، (ثم نصف ربع) وهو ثلث، وهو ثلث، (أو ربع  
(ثلث و) خامسها (سدس نصف الثلث) في بغير معين،  
(أو سدسها (ثلثان و) أي ثلث (النصف) لعروض بنته

وثلثان وثلثان لثلاث ما حفظ لكل حافظ ما

ويقال عبارة حرق نصف، وثلثان، ونصف، ونصف  
نصفها، ويقال غير ذلك من تعديرات التي أحصرها ربع،  
والثلث، ونصف كل منهما، وجميعه.

وما حرق ثلثين عن الثلث و سدس - مخاض غير ومخاض -  
ما سذكره عن ذكر أصحاب العروض، طبق النظم، ولأنه كثير  
مكرر، وما تقدمه كسور معدة.

ثم رعب في لحفظ بقوله (والحفظ) أيها انظر في هذا  
لكتاب ما ذكره لك وما سمع أذكره من هذا النظم وغيره من حذف  
المعقول يودون بالعموم (فكل حافظ أمه) أي مقدم على غيره،

حصول ر نصم إلى حفظه فهم المحفوظ، بل ربما تدعى أن  
حفظ بغير فهم لا عزة به وسمي بفيد العلم بكنهه أي -  
لما ورد في معنى ذلك

إذا عرفت ذلك وأردت معرفة أصحاب هذه العروض

### (باب من يرث النصف)

ونصف عرض خمسة أفراد الزوج والأبني من الأولاد

(والنصف عرض خمسة أفراد) أي كل واحد منهم مفرد  
أحدهم (زوج) عند عدم بغير نوارث بالاجتماع، ذكر، كان و  
ش، ما يعني ﴿وَلَكُمْ بِمَوْتِكُمْ مِيراثَةٌ أَرْوَاهُكُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ  
لَهُمْ وَلَكُمْ﴾ وما سم يذكر شرائط عدم لغيره في يرث الزوج  
النصف، لتعلم به من مفهوم ما سيأتي في يرث لزوج (و) أي  
(الأبني) الواحد (من الأولاد) وهي - عند المفرد - وهو  
أخوها كما سذكره لقوله تعالى ﴿وَلِأُولَئِكَ نَصِيبٌ مِمَّا كَانَتْ تَرْتَبُهَا  
لِنَصْفِ﴾<sup>١٢</sup>

ويثبت الأبني عند فقيد البنت والأخت في مذهب كل مذهب

(١) سورة النساء ١٢

(٢) قوله وهو أخوها، أي المصحب لها أو اختها

(٣) سورة النساء ١١

(و) ثلث (سبب) (أس) أو حدة (عدد عدد سبب) فأكثر، وعدد  
 لأس أيضا وعند مرادها عن معصية لها، من أح، و من عدم،  
 جمعا، حيث على سبب قبل، لأن ولد الولد يكون (رث)،  
 حب، المذكور، لا شيء كالأشياء (أو) مع (أحب)  
 حدة، ثلث، عند مرادها عن معصية لها، من أح شيء، أو  
 حدة، من وعن الأولاد، وأولادهم المذكور، (ثالث)، وعن ذات (شيء)  
 مذهب كل مذهب أي محبة، لأن ثلث مجمع صبه، (أصير)  
 مذهب مكان لذهب، ثم أطلق على ما ذهب إليه لمحبه  
 وأصحاه من الأحكام في المسائل اطلاقا مجازيا.

(وهكذا) وهي الحصة وفي بعض النسخ (ويعدها لأحب)  
 الواحدة (التي من الأب) عند مرادها عن معصية لها، من أح  
 ذات، وحدة، وعن من شرف فقه في شقيقة، وعن الأشقاء من  
 ذكر، أو أنش مقومه (عدد مرادهم) أي عدد مراد كل واحد  
 منهم (عن معصية) ممن ذكرته في كل واحدة

و الأصل في رث كل من لأحب نصف - قبل الإحصاء - قوله  
 ﴿إِنْ أَمْرًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ أَخْتُ عَلَيْهِ يَصِفُ مَا رَأَى﴾<sup>(١)</sup>  
 لا يتم اجتماع على أن لانه رثت في الإخوة للأبوين، والإخوة  
 للأب، دون الإخوة للأم.

ثم عزم أن يدي عنه من كلام لمصنف - رحمه الله - هو

(١) سورة النساء ١٧٦

شبه قد عدد معصية كل واحد من لأربع، وأما ما ذكره غير  
 ذلك فإما بركة كغيره من المصنفين، فتفاء بذكره فيما سببي، وهو  
 ركنو جميع ما يحتاج به في جميع العروض لأدنى من ذكر  
 والتعويل.

## (باب الربع)

والربع فرض الزوج إن كان معه من ولد الزوجة من قد صفة  
 (والربع) فرض اثنين ذكر لأول منهما بقوله (فرض الزوج  
 إن كان معه من ولد الزوجة من قد صفة) عن النصف، و قد ربع،  
 وهو لأب، وست، سواء كان منه أو من غيره، بقوله عني  
 ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ﴾<sup>(٢)</sup>  
 وذكر الثاني بقوله:

وهو لكل زوجة أو أكثر من مع عدم الأولاد فيما قذرا  
 (وهو) أي ربع (لكل زوجة أو أكثر) من زوجة نسبي مع  
 (مع عدم الأولاد) المذكور والاثبات بالنسب من الزوج، أو من غيره  
 (فيما قذرا) أي فرض في قوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ  
 إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>

(٢) سورة النساء ١٢

(٣) سورة النساء ١٢

وبما كان يريد لا ينضم ويد الأس خمسة، صرح بأولاد الأس بقوله

وَدَكُرُوا أَوْلَادُ الْبَيْنِ يُغْنِمُكَ حَبْتُ أَعْمَدَا الْقَوْلِ فِي ذِكْرِ الْوَلَدِ  
(وذكر أولاد بين) المذكور، ولأبث (يعتمد حيث اعتمد  
لقول في ذكر الولد) في حبب روح من النصف إلى أربع،  
و روحه من أربع إلى سبع؛ لأن أولاد الأس كالأبناء عند  
عدمهم، ولأبث وحببت ذكر كذكر، ولأبث كالأبث في ما على  
أولاد كما قدمته.

### (باب الثمن)

وَلِثْمُنُ لِلزَّوْجَةِ وَالزَّوْجَاتِ مَعَ الْبَسِ أَوْ مَعَ لَأِثِ  
(وثن) ' فرض نصف واحد، وهو المذموم في قوله

(١) قال ابن كثير رحمه الله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَى ثَمَنَهُمْ﴾  
وبدأوا بأربع، لأنه العدد ١٣٤ عدد من الله بدو ولا يبدى  
عن أزواجهم أن يمتددي أربعة أشهر وعشر ليلا، وهذا الحكم يشمل  
الزوجة المذمومة، وهذه المذمومة بالاجتماع ومصلحة في غير  
المذمومة من عموم الآية الكريمة، وهذا الحديث يدل بوجه لا بد أحمد  
والله ليس وصححه الرمدي أن من مذهب من على حق روح من  
فصارت عنها روح بدحتي بها وح يرضى بها فردود به مراراً في ذلك، فقد  
أقول فيها برجي فإن يك صوتاً على فقد ورد بك خطأ فمضى وقد أيسر  
وأنه ورسوله يريد من له المصدق كمالاً وفي يده لها صدق مثله لا

(الزوجة والزوجة) في أربع (مع بس) لو حد وثلاث (أو مع  
سب) لو حدة فأكثر، ثمرة معى ﴿فَمِنْ كَانَ لَكُمْ مِنَ الْمَنَالِ﴾  
ثَمَنُ مَنَالِكُمْ

أَوْ مَعَ أَوْلَادِ الْبَيْنِ فَأَهْلُهُمْ وَلَا يَنْظُرُ لِمَنْعِ شَرْطِ مَا هُمْ  
(مع أولاد بين) لذلك، أو لأبث، أو حدة، أو لرحمة  
وكثر، سب على أولاد كسب (وعلم) بآب، (ولا يضر  
جمع) المذكور في نفس بين وسب وأولاد بين (شخص) بر  
لو حد منه كذبت كذا، وأصححه (فاهم) في عنه ذبت

### (باب الثلثين)

وَالثَّلَاثُونَ لِلنِّسَاءِ جَمْعًا مَا زَادَ عَنْ وَاحِدَةٍ مِثْلًا  
(والثلاثون) ' فرض أربعة أصف، ذكر المصنف لأول من

وكس ولا شطط، وعليها العدة، ولها العيراث، فقام معن ابن يسار  
لأصحى فقال: سبب في الله بغير معرفته في أربع سبب في  
عبد الله بثلث ثلثين، وفي رواية فقام وجعل من أشجع فقالوا مشهد  
ومرور الله قصي به في بروج بآب واشق انتهى.

(١) سورة النساء، ١٢  
(٢) بعد رواية أن أحمد بن حنبل في (مألف أحمد بن حنبل رحمه الله عنه دار  
حدود من بعد من أربع من سورة الله بثلث ثلثين، سبب الله حد  
سبب من أربع فقل أبو أحمد معك في يوم حد سبب، و سبب حد  
مألفه، عنه يدع هذا خطأ، ولا يحد من لا يحد من الله بثلث ثلثين، سبب الله

بقوله (لسان جمعاً) و يورد ثلث فأكثر، وقد صرح بذلك في قوله (ما ردد عن واحد) من ثلث أو أكثر (فسمعاً) سمع صاعداً و دعواً، موافقة لاجماع وما روي عن من عاين رضي الله عنهما أن لليتين النصف، لمعهوم قوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنْ بِتَوْقِ أَتَمَّيْرَهُنَّ ثَلَاثًا مَرَّةً﴾ = فمكرر سم يصح عنه، و يرد صح عنه موافقة لاس، كما فانه ان عند سر و دليل لاجماع فيما ردد عن ثلثين لانه المذكورة، وهي قوله تعالى ﴿فَإِنْ كُنْ بِتَوْقِ أَتَمَّيْرَهُنَّ ثَلَاثًا مَرَّةً﴾<sup>(١)</sup>، وفي البس اس على الأحسن، وهذا من أحسن الأخبار عن شهيد اس عاين رضي الله عنهما السابقة. و صحت عنه، وهي معهوم قوله تعالى ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾

فائدة قوله (سمعاً) مصوب على أنه معهوم مصدق، وعدمه محدود وحق، لأنه يدل من اللفظ بعمده والمحدود عدمه وحق، فسمه واقع في طلب، ووقع في خبر فحور أن يكون قوله (سمعاً) واقعاً في طلب، فيكون المعنى فاسمع من فهو يستحق ثلثين فأكثر من اسب ثلثين ويحور أن يكون من فعل المصدر الواقع في خبر، فيكون المعنى سمع ما ورد من

في باب فقلت به جرات، فاعل رسول الله ﷺ إلى عمه و ابنه ابني سعد الثلثين، وأمهما الثلثين، وما بقي فهو لك، وقد رواه أبو داود والترمذي وابن حبان من طريق محمد بن عجيل قال الترمذي لا يعرف إلا من حدثه انتهى

(١) سورة الباء ١١

(٢) سورة الباء ١١

أحور يستحق ثلثين فأكثر بثلاث سمعاً والله أعلم ثم ذكر المصنف الثاني بقوله:

وَقَوَّ كَذَاكَ لِيَسْمَعَ الْإِنْسَانُ فَأَفْهَمُ مُقَابِلِي فَهَمُ صَامِي الدَّهْرِ (وهو) أي نداء المذكور، وهو يثنى (كذاك سمع لاس) ثلثين فافهم، فافهم على باب (فأفهم) أي عده ماضي) أي قوي (فهم صامي الدهر) أي حاصه من كثرة شكوك وأوهام ودهش عظيمة، والمراد هنا بعمل وبعاد ذهن بالضم - ذهانة، حفظ قلبه ما أودعه

وَقَوَّ لِأَخْبَرٍ فَمَا يَرِيدُ فَقَصَى بِهِ الْأَخْبَارُ وَالْقَبِيذُ وذكر الصمعي الثالث وربع بقوله (وهو) أي نداء المذكور وهو يثنى (لأخبرين) شصصين، أو لاس، كما صرح به (فما يريد) عن ثلثين كثرات، وأربع وهكذا (قصي به) أي بما ذكره من فرض لثلاثين مصدقاً، أو لأحسن وأكثر، وهو مستبدر (الأخبر والعد) أي الصواب، من العبد لا يكون قاضياً. ومراده أن ذلك مجمع عليه

ولما كان إطلاق لأحسن شاملاً للأختين من الأم، صرح بأن المراد الأخوات لأبوين، أو لأب، لا لأم، بقوله.

( ) قوله «باب عن الساب» الذي يظهر أنه ليس من باب القياس، وإنما هو باب، إذا عدم الأعلى نزل من دونه منزلة

## مَدَا إِذَا كُنَ لَأُمُّ وَابٍ أَوْ لَأَبٌ فَأَهْلُ بَيْتِهِ تُجِبُ

(مد) أي ما ذكر من فرض شئين للأب أو للأم (مد) أي في الإحوات (لأم وأب) وهن شقيقتان (أو لأب) فقط لا أم فقط (فاحكم) وفي بعض نسخ «وعلى» (بهذا) حكمه المذكور (نصف) من أصول، صدأ حصاً، وهو من قوتهم حسب سهم صوب وصيب وأصاب، وقع بـ مـ، ونحو الموضع أمراً.

فائدة لابد من اشتراط عدم المعصب في إرث هؤلاء الإناث الشئيين ولابد من اشتراط عدم الأولاد في إرث بنات الابن الشئيين، وفي إرث الإحوات كذلك، ولابد من اشتراط عدم الأشقاء في إرث الإحوات للأب الشئيين وكل ذلك معلوم.

وصابط أصحاب الشئيين أن يكون الشئان فرض نفس مساوئس وأكثر، بمن يرث نصف وهي عارة ابن أمية رحمه الله فابن شراح ركن رحمه الله وخرج بقوله «نفس» بوج ونقوله «مساوئس» مثل بس، وبس، لأنهما لا مساوئس ومثل بس، وأخت لغير أم ولا يتصور<sup>(١)</sup> اجتماع صني نكل منهما الشئان.

(١) قوله «ولا يتصور» ج، قلت: كل العروض لا يتصور اجتماع صني فيها إلا النصف والنفس.

## (باب الثالث)

وَالثُّلُثُ فَرَضُ لَأُمِّ حَنْتٍ لَا وَلَدٍ وَلَا مِنْ إِخْوَةٍ جَمْعٌ دُوْ عَدَدٍ

(وثلث) فرض ثلثي أحدهما ذكره بقوله (فرض لأم) بث فرض عديم، أحدهما أن يكون (حنت لا ولد) ذكر كل، أي شيء واحدًا كان أو متعدداً، ولا ولد ابن كما عيذكروه مرياً (وأنسهم) (لا من الإخوة جمع) لأن أو أكثر، كما أشد في ذلك عوه (دو عدد) فإن لعدد خمسة أفه لن فليس لجمع عمو حقيقته من أن أفه ثلاثة، ووضح ذلك بقوله:

كَثْنِي أَوْ ثَنِي أَوْ ثَلَاثِ حُكْمُ الذَّكُورِ فِيهِ كَالْإِنَاثِ

(كاثنين) أخوين (أو ثنيتين) أختين، وكذلك أح وأخت (أو ثلاث) من الإخوة المذكورين (أو ثلاث) أو المذكورين واللات، أو حاشي منفردين، أو مع المذكورين واللات، أو معهما، وحدث كنه معنى قوله (حكم الذكور فيه كالإناث)، ولا فرق في الإخوة بين كونهن شقاء، أو لأب، أو لأم، أو محتنتين، ولا بين كونهن ورثن، أو محجوسين<sup>(١)</sup>، أو بعضهن شجب بشخص واحد محجوب.

(١) قوله «أو محجوسين» من في «الاحزاب» باب «المعقبات» من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، فصل «في الإخوة لا يحجبون لأم من الثلث» من نفس إلا د كثر وره، عبر محجوسين بالأب غلام في مثل أبيين وأخوين الثلث انتهى.

قلت ومع الجد والإخوة من الأم أولى لأن لا تعقيب، أما الأخوة =



بأنوصف من الأولاد والإخوة وجوده كائده، والأصل في ذلك قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِكَ السُّدُسُ﴾<sup>(١)</sup> مع مفهوم قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِكَ السُّدُسُ﴾<sup>(٢)</sup>

وسا كان أولاد الابن كالأولاد، إرثاً وحقاً، ذكرهم مؤخر منهم عن الإخوة، لأن شرط عدم الإخوة في إرثها ثلث ناص، بحلاف أولاد الابن فالقياس، فقال

وَلَا ابْنُ ابْنٍ مَعَهَا أَوْ نَتَّةٌ فَمَرْصُهَا التَّلْثُ كَمَا نَتَّةٌ (ولا بن ابن) واحداً كان أو أكثر (معها) أي: الأم (أو بنته) أي: بنت لأم، واحدة كانت أو أكثر (فمرصها التلث) أي: استمر من ذكر (كما به) بهذه العبارة، فيست على الأولاد، كما شرب إليه

وروي عن ابن عباس رضي الله عنهم أنه قال: «لا يردها عن ثلث إلا ثلاثة من (إخوة)»<sup>(٣)</sup> لظهور قوله تعالى ﴿وَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُولَئِكَ السُّدُسُ﴾<sup>(٤)</sup> وأول مجمع ثلاثة وروي عن معاذ رضي الله عنه أنه قال: «لا يردها عن الثلث إلا الإخوة المذكورة، أو المذكور مع الإناث»، وأم

<sup>(١)</sup> لا يشترط أن لا يرثهم مع الجد يقتضي أن لا يحجبوا.  
<sup>(٢)</sup> عند من يرثهم يحجبونها، والله أعلم

(١) سورة النساء ١

(٢) سورة النساء ١

(٣) سورة النساء ١٦

لأخوات الصرّف فلا يرثونها عنه للسدس عنه، لأن (إخوة) جمع ذكور، والإناث الحفص لا يدخلن في ذلك والجمهور على خلافهما، وجوابهما مذكور في المطولات

ولما كانت قد لا توث الثلث، وليس هناك فرع وارث، ولا عدد من الإخوة والإخوات، في مسائلتين تسميان بالعراوين وبالمرسبين = ذكرهما، مقدما بهما على نصف لثاني من يرث لثالث، لأن ذلك من حمته أخوات لأم مع عدم من ذكر، ومن

وَأِنْ يَكُنْ رُوحٌ وَأُمٌّ وَأَبٌ فَتِلْثُ الْبَاقِي لَهَا مُرْتَبُ (وإن يكن) أي: يوجد (روح وأم وأب) في فريضة (تثلث لثاني) بعد فرض الروح (لها) أي: لأم (تثلث) وهذه إحدى العراوين

والثانية ذكرها بقوله

وهكذا مع رُوْجَةٍ فَصَاعِدَا فَلَا تَكُنْ عَنِ الْعُلُومِ قَاعِدَا (وهكذا) للأم ثلث الباقي بعد فرض الروحة، إذا كان الأب ولأه (مع روحه فصاعداً) أي: عدهم عدداً لى حالة لصعود، على واحدة أي أربع، فهو مضروب بحالية من العدد، ولا يحوز فيه غير النصب، ولا يستعمل بغير الفاء، أو «ثم» نقله الشرح ركزياً عن ابن سدة

ولا تكن عن العلوم قاعداً بل شمر لها عن ساعد الجد والاجتهاد، وقم بها على قدم العناية والسداد، فإن ذلك من سبيل الرشاد

هي روح وأم وأب للروح النصف، ولأم ثلث أبي، وهو في الحقيقة سدس، ولأب ثلث أمي وهي روح وأم وأب لروحه أربع، ولأم ثلث أمي، وهو في الحقيقة أربع، ولأب ثلث أمي وهي ثلث أمي في صورته، وأب كان في الحقيقة سدس وربع، كما قلنا، لأن مع الأب ربع، وهذا ما قصي به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وواقعه الجمهور، ومنهم من لا يفتي بذلك، لأن ما اعتد أم ثلث أمي، كما قلنا، لا يعطى أب في صورة الروح، وأب لا يعطى أم في صورة الروح، مع أن أم وأب في درجة واحدة، وحالف ابن عباس رضي الله عنهما وقال: للأم فيهما الثلث كاملاً، بعد ما قلنا ثلثاً، ووافق من سير في الجمهور في مسألة الروح، وابن عباس في مسألة الروح.

ثم رجع بعد فرعه من أحوال الأم، عند عدم فرع من رب وعدد من الإخوة، إلى بيان من يرث الثلث، وهو المصنف في

وهو ثلاثين أو اثنين من ولد الأم بقدر من (وهو) أي الثلث (لأنس) أي ذكرين (أو أنس) أي

١١ قلنا: لا يذكر المظلم شرط يرث أولاد الأم، وهو أنهم لا يرث إلا في انكلاء، وهي عدم الفرع الوارث مطلقاً، وعدم الأصول الذكور، وقد ذكر ذلك المظلم في القواعد بقوله:

(ولم يرث أولاد من أم المدة) [إن لم يكن فرع ولا أب واحد]

أشيين، وكذا ذكر وأنثى (من ولد أم) فقط، وهم لإخوة للأم (بغير من) أي: كذب

وهكذا إن كثروا أو ردوا فعالمهم جميع سواء رد

(وهكذا) أي يكون ثلث بهم إن كثروا أو ردوا عن (أنس، وأب) أي حصص لأم، واحتصوا جميع من بعده بكثرة، والريادة التأكيد

وكذا قوله (فما لهم من سواء) أي الثلث (رد) لأنهم لا يستحقون أكثر منه، بقوله يعني ﴿فإن كثروا أكثر من ذلك فلهم شريكاً في الثلث﴾<sup>(١)</sup> ويراد هو المصنف في السفر وهي ست جناس ما في مظهر.

ونسوي الإسات ولذا كثر به كما قد أوضح لمنطوق

(ويستوي لأنس وذكر فيه) أي الثلث، (كما قد أوضح المصنف) أي مكتوب، وهو الفرع المعروف، في قوله يعني ﴿فلهم شريكاً في الثلث﴾<sup>(٢)</sup> من انشريك إذا أصبق بنفسه المسودة، وهذا ما حالف به أولاد الأم غيرهم، فبهم حالفوا غيرهم في شيء لا يعطى ذكرهم على أنهم جميعاً، ولا امرؤ ويرثون مع من أدوا به ونحجب بهم أي الأم، لأنهم يردون إلى السدس معاً وذكرهم أدنى بأنثى، ويرث هذه

(١) سورة النساء ٦

(٢) سورة النساء ٦

قاعدة: يني ممن يرث اثنتان: الجد في بعض حواله مع الإخوة، وبقي ممن يرث ثلث الباقي: الجد - بعض في بعض حواله مع الإخوة. وسيأتي ذلك كله في باب الجد والإخوة والله أعلم.

### (باب من يرث السدس)

والسدس فرض سبعة من لعدد أب وأم ثم بنت ابن واحد (والسدس فرض سبعة من عدد) ذكرهم [حملاً بقوه (اب) مع التفرع نورث (وأم) مع التفرع الوارث، أو عدد من الإخوة والأخوات (ثم بنت ابن) وأكثر مع بنت واحدة، وكذا بنت ابن بنته وأكثر، مع بنت ابن واحدة على منها (واحد) مع عرع يرث، وكذا في حالي من أخواته مع إخوة وسالي

ولأخت بنت الأب ثم الأخذة **وَوَلَدُ الْأُمِّ نَسَامُ الْعَمَّةِ**

(و لأخت بنت الأب) فأكثر مع الأخ لسبعة الواحد

(ثم لعمدة) فأكثر (وولد الأم) لوحد، ذكر أو أنثى (نسام العمدة)، فهو واسع وهذا كله حيث لا حاجب في لجميع

ثم أردف ذلك بين لحاله التي يرث فيها كل واحد منهم السدس، فقال

**فَالأَبُ يَسْتَجِبُّ مَعَ الْوَلَدِ وَهَكَذَا الْأُمُّ بِسَرِيهِ الْعَمَّةِ**

(والأب يستحقه) أي السدس (مع الولد) ذكر أو أنثى. وإن كان الولد ذكر فلا شيء للأب غير السدس، وإن كان أنثى وفصل حد الفرض شيء أحده يصا بعضاً، فجميع (والأب) يرث نصف، والعمدة، كما سوضحه إن شاء الله تعالى فهذا هو الأول ممن يرث السدس

والثاني الأم، وقد ذكرها بقوه (وهكذا الأم) يستحق سدس مع الولد، ذكر أو أنثى، واحدة كان أو متعددة، (سرين المصنف) جل وعلا في كتابه العزيز، قال الله تعالى: **وَلِأَنْوَتِهِ لِكُلِّ وَجِدٍ بِنْتُهُمَا سُدُسٌ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ** (١) وهذا أحسن هد التريب الحسن في هذه المظومة! فإنه أعقب الأب الأم مؤخرًا لتجد عنهما من أجل أن الله تعالى جمع بينهما في الآية الكريمة وبما كان الولد في الآية الكريمة حاصً بولد أصلي حقيقة، وكان يرث كل من الأب والأم السدس مع أولاد الابن، بالقياس على أولاد = أعقب ذلك بحكمهما مع أولاد الابن فقال

**وَهَكَذَا مَعَ وَلَدِ الْإِنِّ الَّذِي مَا رَالَ يَقْضُو إِثْرَهُ وَيَخْتَلِي**

(وهكذا) يرث كل من الأب والأم السدس (مع ولد الابن) ذكر أو أنثى (الذي ما رال يقضو اثره) أي الولد، أي شعبة

(١) سورة النساء: ٦٦.

(٢) بول «بالقياس» تقدم في باب الابن نظيره، وبها عليه بأن الظاهر أنه ليس بالقياس وإنما هو بالنبوة هنا.

(وحيدي) تبادل المنفعة، أي يفتدي به في الإرث، وحب،  
قياسًا عليه. الذكر كالذكر والأنثى كالأنثى

فلخص من هذا أنه الأب يرث لئلا يندس مع الأم، و  
الأم، و بنت، أو بنت لأم، وأن لأم بنت لئلا يندس مع الأم،  
أو ابن، الابن أو البنت، أو بنت الابن

وبما كتب لأم تريد على الأب بأنها يرث لئلا يندس مع عدد  
من الإخوة مطلقًا، ذكر ذلك بقوله

وهو لها أيضًا مع الأنثى من إخوة المني بقدر هذين

(وهو) أي لئلا يندس (لها) أي الأم (يضًا مع الأنثى من إخوة  
المني) فكثر، مطلقًا، فلذا قال (فمن هذين) أي عليهما في  
كلامي ما راد، أو فضل بعض أفراد الأنثى مما لم تشملها الآية على  
ما شملته منها، فإن إرثها لئلا يندس مع اثنين من الإخوة محصور في  
خمس وأربعين صورة، ينتها في شرح الترتيب

والثالث: الجد، وقد ذكره بقوله:

والجد بمنزلة الأب عند فقده في حوز ما يوصيه ومذبه

(والجد) الذي لم يدخل في شيء للميت أنثى (مثل الأب عند  
فقدته) أي الأب (في حوز ما يوصيه) من لئلا يندس مع الفرع  
النورث، جامعًا به وبين المصنف أو غير جامع على ما سبقه  
إن شاء الله تعالى. والإرث بالمصنف عند عدم الفرع المذكور على  
ما سألني (أو) في (مذهبه) أي مذهبوه، أي رده لموسع، من

قولهم: مد الله لي وزقه، أي: وسعه، فيكون تأكيد بقوله (في  
حوز ما يوصيه)، ويصح أن يكون المراد بقوله (ومذهبه) أي  
حجبه، من قولهم: رحل مديقه، أي: طويل الباع، فكان  
الحاجب لقوته مديقه الباع، طويل الباع

أو تمر: دنت وانحد كالأب عند فقده رثًا وحبًا إلا في حب  
مسير، انصرف المصنف على ثلاث منها، وذكر الأولى منها بقوله

إلا إذا كان هناك إخوة لكونهم في القرب وهو أشرف

(لا د) (ك) (هـ) مع الجد (إخوة) أشقاء، أو لأب، فليس  
كأب في ذلك (كونهم) أي (إخوة) (في القرب) أي سميت  
(وهو) أي (جد) (أشرف) أي سواء في حبه وحده، لأنهم فرع  
الأب، ولأنهم أشرف، فيرتبون معه على تفصيل سألني في سألهم  
شأنه الله تعالى. وأما الأب فحجبه كما سألني في لئلا يندس  
الله تعالى. وأما الإخوة بأم فالأب والجد في حبهم سواء، كما  
سألني أيضًا. وذكر الثانية بقوله:

أو أبوان متهمسا زوج ورث فالأم للثالث مع الجد ترث

(١١) عدم أنه قد جرى الخلاف في الجد مع الإخوة مذهب لأئمة الثلاثة أنهم  
يشاركونه على التفصيل المذكور في بابهم، وكذلك صاحب أبي حنيفة، وأما  
أبو حنيفة لمذهبه على ما نقل عن أبي بكر رضي الله عنه، أن الجد يسره  
الأب في كل صورة لا في العراوين، فبذلك مع الجد في البركة عند  
الحب، كالأئمة الثلاثة، خلافاً لأبي يوسف حيث جعل لها فيهما ذلك  
التمييز وهو المعنى به عند الحنفية والله أعلم.

١٠٠) بمعنى الوفاء أي ولا بد أن هناك (أب) في باب  
 وم (معهم) أي الأب والأم (زوج وبرت) فإن بلاء مع الأب ثبت  
 البقي كما تقدم، ومع لحد - يوكن بدله - ثبت جميع جاز، كما  
 صرح به بقوله (فلازم ثبت مع لحد) يوكن بدل الأب (برت)  
 فيكون نسابة روحاً وأماً وحنّ فيزوج النصف، وبلاء ثبت  
 كاملاً، ومعهد البقي ولم يطرأ في كونها بأحد أكثر منه لا  
 أقرب منه، بخلاف مع الأب = لأنها في درجته وحده كما تقدم  
 وذكر ثلثه بقوله

وهكذا نرى شيها بالأب في زوجة الميت وأُم وأب  
 (وهكذا ليس) الجدة (نسبة) بالأب في زوجة الميت وأُم وأب  
 فإن لها مع الأب ثبت البقي كما تقدم، ولو كان الجدة بدل الأب  
 كانت النسابة زوجة وأماً وحنّ فيكون للأب اثنتان كاملاً،  
 وبزوجة أربع، والباقي للجد لأن الجدة وإن لم يفضل عليها  
 لتفصيل المعهود لا محذور في ذلك، لكونها أقرب منه، بخلافها  
 مع الأب كما تقدم.

وعا ذكر أن الجدة مخالفة الأب في مشاركته الإخوة، وكان  
 الكلام في تفاصيل أحوال ذلك مما يطول = آخر حكمهم إلى أن  
 عقد له بأن يخصه في المحل اللائق به، وبه على ذلك بالوعد  
 وذكره بقوله

وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ سِيَّاتِي مُكَمَّلَ الْبَيَانِ فِي الْحَالَاتِ

(وَحُكْمُهُ وَحُكْمُهُمْ) أي: الجدة والإخوة مجتمعين (سَيَّاتِي) ب  
 شاء لله تعالى (مُكَمَّلَ الْبَيَانِ) في الحالات (الْبَيَانِ) في باب معهود  
 لذلك يسمى «باب الجدة والإخوة».

وذكرنا من خلافه الجدة الأب أن الإخوة غيرهم وبسببهم  
 يحجبون الجدة في باب الولاء بخلاف الأب

والحاشية: الأب يحجب أُم نفسه، ولا يحجبها الجدة

والسادسة: أن الأب في نحو: بنت وأب: يرث السدس  
 بوجه، وبقي بمصيبة بلا خلاف، ولو كان الجدة بدل الأب فكذلك  
 على المرجح، وبه قطع الشيخ أبو محمد الجوزي ودل الشوري  
 إنه الأصح والأرجح. وقيل إنه يأخذ الباقي جميعه بمصيبة ورجحه  
 صاحب «التمه» ودل به المذهب، ولم يرجح لرفعي رحمه الله  
 تعالى عنه شيئاً من الوجهين.

فدرك الجدة الأب في جردان الخلاف وإن كان المرجح أنه كهو  
 بها

(و) مع ممن يرث السدس بـ الابن، وقد ذكرها بقوله

وَسْتُ الْإِبْنِ تَأْخُذُ الشُّلُومَ إِذَا كَانَتْ مَعَ السَّتِّ مِثَالاً يُحْدِي

(وسب الابن) أو سب الابن للمتحدثات (بأحد) أو بحد  
 (سدس) إذا كانت أو كن (مع لـ) ولو حدة تكلمه اثنين،  
 للإجماع، ولقول ابن مسعود رضي الله عنه في بنت وسب ابن  
 وأب «لأقربين فيها بقصد» لبي ﷺ، ليست لصف، وليت

لا ير السدس نكته لثلاثين. وفي معنى للأخت، روه سحاري وعمره. ففس على ذلك ك ست من ربه فكثر مع ست من وحده اعني منها. وقد اشرى من ذلك بنويه (مثلاً بحدس) أي اجعل ذلك مثلاً يقتدى به، ويقاس عليه غيره

والخامس ممن يرث السدس: الأخت للأب، وقد ذكرها روه

وهكذا لأخت مع لأخت التي بالأنوس بما أحسن أدست (أحد لأخت) أي رب بال لال فقط، فكثر، تأخذ سدس (مع لأخت) بوحده (س) بالوس باحي) بصغير "ح" رب نكته اثنتين بالإجماع، فاست على ست الال فكثر مع ست اصلب وبقيدى بالوحده في كل من السب و لأخت الضعيفة، وقوي نكته اثنتين، كل ذلك يخرج ما لو كانت بنت الابن مع ستين، أو كانت الأخت بالاب مع شخصين، فبها لا يرث السدس، بل تسقط ما لم تعصب كما سيأتي

والسادس ممن يرث السدس لحدده فكثر وقد ذكرها بقوله والثلثون فرض حله في الشب واحدة كانت لأم وأب (والسدس فرض حدة) صحيحه (في النسب) لا في الولاء (أحد أو أكثر، كما سيأتي في كلامه فبناء سواء (كانت لأم و

كانت (الأم) أي من قبل لأم، أو من قبل لأب، وسواء كان معهم ولد أو لا، وسواء كان له حقه أم لم يكن، لا ورد في ذلك

ونسابع ممن يرث السدس بوحده من ولد الأم وقد ذكره بقوله.

وولد الأم يال لثلاثين وللشروط في إفراد لا يسى (روى الأم) ذكرًا كان أو أنثى (بدر سدس) بحدلاً، لعونه بعدى ﴿وَرَبَّ كَاتِبَ زَعْرَ بُوْرَثَ حَكْنَهْ أَوْ أَمْرَآةً وَلَهُ أَعْ أَوْ أَعْتْ مَكْنَى وَجَرِ مَسْهُمَا لَثْمُشْ﴾ وللمرأة بالاح أو لأخت لأم، كما قرئ في انشود (والشروط في إفرده لا يسى) ثلاثة للكرمة المذكورة، فربهم رد كانوا متعددين كان بهم شت كما بعدم وفي بعض النسخ بدل هذا البيت:

«وولد الأم له إذا انفرد سدس جميع المال نصاً قد ورد» وهو بمعنى، بل أصرح، لأن فيه التصريح بأن ذلك قد ورد بالنص، أي في القرآن العزيز

ومن سبى لكلام على من يرث السدس، شرع بكنكم في شيء من أحوال الجدات - استطراداً -



واعلم . والله انه قد جمع أحداث فـ هـ نكن في درجه واحدة، ودارة يكون بعضهم أقرب من بعض . وعلى كل تقدير فـ هـ نكن من جهة واحدة . ودارة يكن من جهس وقد ذكر حكم المتساويات بقوله :

وإن تساوى سمت الأحداث وكُنْ كُلُّهُنَّ وراثات

(ويون تساوى سمت الأحداث) حيث كن ثنتين فأكثر من جهة واحدة، أو من جهس (وكن كلهن وراثات) بأن لا يكون بهن حده محبوبة، ولا فسدده وهي اي مدي يذكر من أنثيين - كما قدمته، وكما صيأتي .-

فالتدسُّنُ مَكْنُ بِالشَّوْنَةِ فِي الْقِسْمَةِ الْمَادِلَةِ الشَّرْعِيَّةِ

(فالتدس بيهن بالشوينة)، وإن أدت إحداهما، أو إحداهن بجهتين أو أكثر، وغيرها بجهة واحدة على الأرجح عند وده قال أبو يوسف رحمه الله تعالى وثاني - وهو محكي عن ابن سريج رحمه الله - نعم التدس بيهن أو سهن بحسب الجهات، لذات الجهتين - مثلاً - ثلاثة، ولذات الجهة ثثة وهو قول زرر، ومحمد ابن الحسن، والحسن بن زياد، وجماعة قال الثوري وهو قياس قول أحمد بن حنبل رحمه الله .

وقوله (في القسمة لمادلة الشرعية) وفي بعض النسخ (المحصية)، يشير به إلى ما روى الحاكم - على شرط الشيخين -

«انه يخرج قصص محدثين في ميراث السادس» وليس لأكثر منهما عليهما

فائدة إذا كان حدى محدثين محبوبة لأب، كما لو حث حده أم أم وحده أم أب مع الأب، فالتدس بالأب وحده، وسامي لأب على الأرجح وليس لأم أم صفت التدس، والامي لأب، لأنه الذي حث أمه، فراجع فده حث به . وهذا عند وأما عند الحديث فالتدس بيهن، ولا يحث أم نفسه وعن هذه الحدة المحبوبة احتزرت بهوي - أي قال لا يكون فيهن حدة محبوبة» . والله أعلم

ثم ذكر حكمه إذا كان حدهما أقرب من لأخرى وهذا من جهس . مُقَدِّمًا ما إذا كانت القرى من جهة الأم، فقال

وإن تكن قرني لأم حثت أم أب تغذي وشذت سلبت (ويون تكن) ابنة (قرى لأم) أي من جهة لأم كم أم (حجبت أم أب) من جهة الأب (بغدي) كأم أم أب، وكأم أبي ب (وسدنا سلبت) أي أحده وحده كملأ؛ لأنها أقرب منها

ثم ذكر حكم ما إذا كانت القرى من جهة الأب فقال وإن تكن بالعكس فالقولان في كتب أهل العلم متضومان (ويون تكن) الحدة القرى (بالعكس) من الأولى، بأن كانت

(١) «المستدرک» (١/ ٣٤٠)، وفي إسناده ضعف

مربي من جهة الأب كأم أب، وسعدى من جهة أم كأم م أم  
(دمولان) فيهما المذكور (في كتب أهل العلم) من إشعيه،  
وعيره رضي الله عنهم (مصوصار) بالإمام الشافعي رضي الله عنه،  
وهما - أيضاً - روايتان عن زيد بن ثابت رضي الله عنه  
أحدهما.

لا ينفذ يُنفذ على الصحيح وسبق الخُلُ على الصحيح  
(لا ينفذ البطي) من جهة الأم بالقربين من جهة الأب،  
من يشرك في سبب (على الصحيح)، وبه قال مالك رحمه الله  
لأنني من جهة الأم - وإن كانت أبعد - فهي أقوى، يكون الأم  
أصلاً في يرث الجدة، فعند قُرْبُ التي من قبل لأب قُوَّة التي  
من قبل الأم، فاحتدلاً، فاشتركا.

ونعمون الذي نحبها، حرماً على الأصل من أن يقرب  
يحب الممدى وبه قال أبو حنيفة رحمه الله، وهو المسمى به عند  
لحالة رحمهم الله (واتفق لحل) أي انمطم من إشعيه  
والمالكية (على الصحيح) لهذا القول الأول

ولما كان في عبارته السابقة، وهي قوله (وكل كلهم وارثات)  
بمعنى أن من الجدات غير واردة، وهي المعبر عنها بالفاسدة،  
وهي التي احتررت عنها فيما سبق بولي «صحيحة» = بينها  
بقوله

وَكُلُّ مَنْ أَذَلَّتْ بِعِيرِ وَارِثٍ فَمَا لَهَا حَقٌّ مِنَ الْمَوَارِثِ

(وكل من أدلت) من الجدات (بغير وارث) كأم أبي أم، فإن  
أما أم غير وارث، ويقتضي عنها بدلي بذكر بين اثنين (فما لها)  
حظ من الموارث (لأنها من ذوي الأرحام، فلا يرث إلا عند من  
فال توارث ذوي الأرحام، كما تقدمت الإشارة إلى ذلك في الكلام  
على الوارثات.

فائدة - حاصل القول أن الجدات عدد على أربعة أقسام  
لقسم الأول من أدلت بمحض إرث، كأم أم، وأمهات  
المدليات بإناث شخص.

ونقسم الثاني من أدلت بمحض ذكور، كأم أب، وم أم  
الأب، وأم أبي أبي الأب، وهكذا بمحض الذكور.

ونقسم الثالث من أدلت بإناث إلى ذكور، كأم أم أب، وكأم  
أم أبي أب، وهكذا وكل حدة كنت من هذه الأقسام لثلاثة فهي  
وارثة عداء، وعد لحمة وهي المعبر عنها بالجد، بصحيحة

ونقسم الرابع عكس الثالث، وهي من أدلت بذكر إلى  
إناث، كأم أبي الأم، وهي لصفة في قوله (وكل من أدلت بغير  
وارث) إلى آخره وهي المعبر عنها بالفاسدة، وهي غير واردة إلا  
على القول بتوريث ذوي الأرحام كما سبق

ثم يدعى ما سبق ظهر لك أنه لا يرث من قبل الأم إلا حدة  
واحدة فقط، وباقي الجدات الوارثات كلهن من جهة الأب،  
والكلام في الجدات مما يطول، وقد أتيت به في «شرح التريب»

ثم ذكر حكم ما إذا كنت إحدى السعديين أقرب من الآخر،  
فمن جهة واحدة - وهو عدمه على أنت لسبق لك أن تسبق -  
فمن

وتسقط البُعْدُ بِدَايَةِ الْقُرْبِ فِي الْمَدْعَى الْأُولَى فَقُلْ لِي تَحْبِبِي

(وتسقط) حدة (سعدى ب) حدة (دات لقرب) سواء كان من  
جهة أم، كان أم ومهد، سدق، لأنها مدلية بها أو كان من جهة  
لأب وسعدى مدلية بالعربي كأن أب وأمها، أمها - أيضاً - لأنها  
أدت بها أو كانت من جهة الأب وسعدى لا مدني بالعربي، كأن  
لأب، وأم أبي الأب، على الأصح المصوح في (روند الروضة)

ومن صور هذه ما إذا كنت القريب من جهة أم، الأب كأن  
أبي لأب، وسعدى من جهة أمهات الأب كأن أم أم لأب، وفيها  
وجهان أرجحهما كما قال العلامة شهاب الدين ابن لهاشم رحمه  
له أنها تحبها فإن ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به  
لأكثر من حتى في المحرر والمصحح أن قريب كل جهة تحب  
بعدها، انتهى.

والوجه الثاني أنها لا تحبها، بل يشتركان في السدس،  
وصدر كلام الشيخ سراج الدين البلقيني رحمه الله ترجحه، فلاحظ  
هذا الاختلاف في بعض صور هذه الحالة قال (في المدح  
لأبي) يعني لأرجح المفتى به في بعض هذه المسائل، وأن في

بعضها سدق، كما قررتك، فحريان الخلاف في هذه المسائل  
باعتبار المجموع لا باعتبار الجميع.

وفيه (ممن) أيها سطر في هذا الكتاب (لي حسي) أي  
بكفي من ذكر المسائل في أصحاب المروص، أو في الحداث،  
فمن ذكره بك كتابه لمبتدي، ولا يقصر عن إداة المسهي، ومن  
د سحر في ذلك فعبه بكتاب خطوة، ومنها كتاب شرح الترس

وفد بعت تسعة المروص من غير إشكال ولا غموض  
(وهد بعت) أي أهت (قصة المروص) من مستحقها،  
ويش كل منهم على ما أردته (من غير إشكال) أي الساس (ولا  
غموض) أي خفاء.

فائدة علم مما يقدم أن أصحاب المروص ثلاثة عشر أربعة  
من الذكور، وهم لروح، والأح للام، والأب، والجد وتسعة  
من النساء، وهن: جميع النساء إلا الممتقة. والله أعلم  
ولما أنهى الكلام على المروص ومستحقها شرع في العصبات  
فمن

### (باب التعصيب)

باب التعصيب، مصدر عصب يعصب تعصيباً فهو عاصب،  
ويجمع لعاصب على عصب، ويجمع العصب على عصبات،  
ويسمى بعصبه الواحد وغيره، وعصبه لغة قرابة برجل لأبيه،

سُئِلُوا بِهَا لِأَنَّهُمْ عَصُوا بِهِ، أَيْ: أَحَاطُوا بِهِ، وَكُلُّ مَا اسْتَدَارَ حَوْلَ شَيْءٍ فَقَدْ عَصَبَ بِهِ، وَمِنْهُ الْعَصَائِبُ أَيْ: الْعِمَالِمُ وَفِي سُئُولِهَا لِقَوِيَّ بَعْضِهِمْ بَعْضًا، مِنَ الْعَصَبِ وَهُوَ الشَّدُّ وَتَمَعٌ، يَقْدِرُ عَصِيَتْ بِشَيْءٍ عَصِيًّا شَدَّدَتْهُ، وَالرَّأْسُ بِالْعِمَامَةِ شَدَّدَتْهُ، وَمِنْهُ الْعَصَا يَشُدُّ الرَّأْسَ بِهَا وَقَبْلَ عَيْرِ ذَلِكَ وَمَدَارِ هَذِهِ الْمَادَّةِ عَلَى الشَّدِّ وَالْقُوَّةِ وَالْإِحَاطَةِ

والعصبة اصطلاحاً ما سيأتي في قوله:

وَحَقُّ أَوْ شَرْعٌ فِي التَّعَصُّبِ      كُلُّ قَوْلٍ مُؤَاجِزٍ مُعْصِبٍ  
(وَحَقُّ أَوْ شَرْعٌ فِي التَّعَصُّبِ) إِلَى آخِرِهِ، أَيِ فِي الْإِثْبَاتِ بِهِ  
(كُلُّ قَوْلٍ مُؤَاجِزٍ) مُخْتَصَرٍ (مُعْصِبٍ) لَيْسَ بِحَقًّا.

فَكُلْ مِنْ أُخْرَى كَمَلِ النَّالِ      مِنْ الْقَرَابَاتِ أَوْ الْمَوَالِي

(فكل من أحرز كل المان) عند الانفراد<sup>(١)</sup> (من لقارب) جمع  
 قرابه، أي الأقارب (أو الموالي) من المعنويين وعصبيتهم، جمعاً  
 لقوله تعالى: ﴿وَهُوَ يَرِيثُهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ﴾<sup>(٢)</sup> وغير الأح  
 كالأخ

(١) قوله: «أعدت لكم في أي عصر انتم وحيي» لا ابتدء بكسر العنة حمه

[illegible]

(٣) سورة النساء: ١٧٦

أو كان ما ينضمُّ بقية الفرض له فهو أخو العصوية المنفصلة  
(أو كان ما ينضمُّ بعد فرض) لشمس نحو واحد وما زاد (هـ)  
أجماعاً، بقوله **الْحَمْدُ لِلَّهِ** وأخوه الفرض ما بينها فما بقي فهو لأولى  
رجل ذكر «=» (فهو أخو العصوية) بعض (المنفصلة) على غيره  
من أنواع العصوية، وعلى الفرض كما أحترته في الشرح بربما

وهذا تعريف بالعاصية بالحكم، ولتعريف بالحكم دورتي كما  
هو معلوم عند المؤلف

واحكام العاصب معه ثلاثة، ذكر منها اثنين، وترك ثالث وهو أنه إذا استعزقت المروص التركة سقطت إلا الأخت والأخت في الأكرية، ومباينين وإنما ترك العاصب هذا الثالث لمعلم به عن ثنائي، والعاصب بعينه، ومع غيره كالعاصب بنفسه في هذه الأحكام إلا الحكم الأول

ثم بعد تعريف انصاف بهذا التعريف المتقدم شرع في عدتهم،  
وهم خمسة عشر، وما لم يستوف عدتهم اتى بكاف التمثيل فقد  
كأناب والحمد لله وحده والحمد  
والانس عند قربه والبعد

(كالأب والجد) أبي لأب واحد، الأب (وجد الجد) وإن علا  
(و ليس عند غيره) وهو ولد المصنف (وأنبعذ) وهو ابن الابن وإن  
سفل ببعض الذكور، كما تقدم

(١) متن عليه، البخاري (٦٧٢٢)، ومسلم (١٦١٥)

والأخ وبس لأخ والأعمام ولشئد المُنق دي لإنعام

(و لأخ) لأبوين، أو لأب لا أم، بدليل ما سبق في الترويض  
(وبس لأخ) لأبوين، أو لأب لا أم، بدليل ما سبق في التجميع  
عنى يرثهم من إرثهم (والأعمام) لأبوين، أو لأب لا أم، بدليل  
ما سبق أيضاً، وكأعمام الميت أعمام أبيه وأعمام جده وهكذا  
(والسيد المعتقد دي الإنعام) ما عدا ذكرنا كان أو أنثى

وهكذا شوهم جميعاً فكُنْ لما أذكره سمعاً

(وهكذا شوهم جميعاً) أي شو لأعمام، وشو أعمامين وار  
رثوا بمحض يدكور، قال الشيخ بدر الدين سيد الماردسي رحمه  
الله في شرح الكتاب فوقه نوع قصور، حيث تقتصر على ابن  
الميت، وسكت عن باقي عصيته المتعصيين بأنفسهم انتهى  
ويمكن الجواب عنه بأنهم دخلوا في قوله سابقاً (أو المواني)

ولم يذكر بمصنف رحمه الله بنت المات كما لم يذكره سابقاً  
في الأسباب.

فائدة قال البيضاوي في تفسير قوله تعالى ﴿فَلَمَّا هَبَطُوا مِنْهَا  
جَمِيعًا﴾<sup>(١)</sup> «جمعتهم حال في النقط، تأكيد في المعنى، كأنه قال  
اهبطوا أنتم أجمعون، وبدلت لا يستدعي اجتماعهم على الهبوط  
في زمان واحد، كقولك جاءوا جميعاً سبي فكذلك كانه قيل

(١) سورة نوحه ٣٨

شوهم أجمعون، ولا يستدعي أن يكون المراد مجتمعين وهو خارج  
من المضاف، وهو بنوهم، والله أعلم

وقوله (فكر لما أذكره) أي من الأحكام (سمعاً) أي سامعاً  
سمع بنهم ويردعون

ثم اعلم أنه قد جمع عاصيات فأكثر قدره يسويها أو يستويها  
في نحيه وندرجه ونقوه فيشرك أو يشتركون في المات أو ما  
عند الترويض، وتارة يختلفون في شيء من ذلك فيحبب بعضهم  
بعضاً، ودينك مبني على قاعدة ذكرها المحمدي رحمه الله في بيت  
واحد حيث قال:

فالحجة التقديم ثم مقربه وبعدهما التقديم بالقوة جعلاً  
وذكر المصنف بعضها بقوله:

وَمَا لِذِي الْبُعْدَى مَعَ الْقَرِيبِ فِي الْإِرْثِ مِنْ حَقٍّ وَلَا نَصِيبِ

(وما لذي) الدرحة (البعدى) وإن كان هوياً (مع) لو رث  
(القریب) إذا كان من جهة واحدة (في الإرث من حظ ولا نصيب)  
نحوه بالأقرب منه درحة وإن كان صمفاً، كس أخ لأب وابن ابن  
أخ شمس، فلا شيء للثاني مع الأول، إجماعاً، لكونه أبعد منه  
درحة، وإن كان أقوى من الأول وكس وابن من وبن ثم بدن به،  
وكأب وجد، وكابن أخ شقيق وابن ابن أخ شقيق أو لأب، وكعم  
شقيق أو لأب وابن عم شقيق أو لأب، فلا شيء للثاني مع الأول  
في جميع هذه الصور لبعده.

ثالثة (ما) هذه حجابته، (وأي لعدى) حرها بعدد، وحر  
 عديمه لكونه حرراً أو محروراً (من حص) أنها مؤخر، وهو  
 محرو من برئته - بعض معلوم، وسوغ ريدتها سبق سبق،  
 وكون محروها بكونه ولا يحتمل في عصف النصب على لحن  
 من لئله، فبهم معنى واحد - من مرطبي في محص  
 الصحاح: النصيب الحظ من الشيء والله أعلم

والأخ وأنعم لأم وأب أولى من تطلق شطر النسب

(و لأخ) أم وأب (وأنعم لأم وأب) وس الأخ لأم وأب، وس  
 أنعم لأم وأب (أولى) من لمدى شطر نسب) وهو لأخ لأب  
 في الأولى، وأنعم لأب في الثانية، وس الأخ لأب في الثالثة،  
 وس نعم لأب في الرابعة، فبحسب في جميعها، لأنه أقوى منه  
 لا يدل طاهر عبره ينصبي حجب الأخ للام بالأخ الشجر، فبه  
 مدى شطر النسب = لأننا نقول كلامه في التمدلي شطر نسب من  
 مصاب، وهو لأخ لأب وأما لأخ للام فليس من نصيب

تبيين الأول قد ذكرت ما ذكره المصنف رحمه الله بعض  
 لمعدة التي ذكرها الجعري وغيره وأعلم قبل يصح ذلك أن  
 جهات العصبية عدلتا سبع

لسوء، ثم لأبوة، ثم لجدوده ولأخوة، ثم للاحوة، ثم

العمومة، ثم للولاء، ثم يث المال.

به حسب ذلك، فإذا جمع عاصم من كثرت جهة مقدمه  
 فهو مقدم - وإن بعد - على من كانت جهته مؤخره، فإن لم يكن  
 شقيق أو لأب مقدم على العم، وذلك معنى قول الجعري رحمه  
 الله «ما جهة لعميد» قول يحدث جهتهما ما عرفت درجه - وإن  
 كان ضعيفاً - مقدم على عميد - وإن كان أقوى - كما مثله ألفاً،  
 وذلك معنى قول الجعري رحمه الله «ثم مقربة» قول يحدث  
 درجتها أيضاً فالقوي - وهو ذو العرس - مقدم على ضعيف  
 - وهو ذو انقراية الواحدة - كما سبق بمثله مرث، وذلك معنى قول  
 الجعري رحمه الله - «ويجدهما التقديم بالقوة جعلاً»

التي لذي هذه لقاعدة كما هي في العصبات قد تأتي في  
 أصحاب غروص، وفي أصحاب غروص مع العصبات، وعندها  
 مع عدة أخرى وهي أن كل من أدنى بواسطة حجه يفت  
 بوسعه إلا ولد الأم = يسي باب لحنه والله أعلم

ولما أبهى الكلام على التقسيم لأول من لعصب، وهو لعصب  
 نفسه، شرع في التقسيم الثاني، وهو لعصب غيره فقد

والأب والأخ قسغ الإنساك بضعائيهن في المراتب  
 (والأب) ومثله ابن لابن (و لأخ) شقيق ك أو لأب (مع

(١) قوله: (أولى) هذه الأبوية يميز عنها بالقوة كما قال الجعري: -  
 «ما جهة التقديم ثم مقربة» ويجدهما التقديم بالقوة جعلاً

(٢) قوله يسي قال الجعري قد حسب أنه يعتبر به الجار والمحرور أنه قلب  
 الجار والمحروور هو قول الشارح (وعليها) فبه



و لأصل في ذلك حديث ابن مسعود رضي الله عنه السبي في  
 دس سبب، حيث قال قوم بني فلانة، وقد بشره أن لا يكون مع  
 لأحب أخوه، فإن كان معه أخوه فهي عصبة مع غير لا مع العر

تمة حيث صارت الأخت الشقيقة عصبة مع الغير صارت  
 كالأخ الشقيق، فتحجب الإخوة للأب ذكورا أو إناثا، ومن  
 بعدهم من العصب، وحيث صارت لأخ للأب عصبة مع غير  
 صارت كالأخ للأب، فتحجب سبي (أخوة ومن بعدهم من  
 العصباء، والله أعلم.

ولما فهم مما سبق أن جميع المذكور عصباء إلا لروح، والأخ  
 لأب، وإن جميع النساء صاحبات فرض إلا سمعته = صرح بذلك  
 في النساء بقوله.

وَلَيْسَ فِي النِّسَاءِ طَرَا حَصْبَةٌ إِلَّا الَّتِي مَتَّ بِمَيْتَةٍ الرِّقَّةِ  
 (وليس في النساء) كلهن (عرا) مع الطاء، أي ممتعا،  
 ونصمها أي حصف (عصبة) بنفسها (إلا) لأشئ (أي مت) أي  
 نعمت (بميتة) الرقيقة من ذكر أو أنثى، فهي عصبة بجميع،  
 وليس انتهى إليه سبب أو ولاء على تفصيل مذكور في الولاء،  
 وسيأتي بعضه إن شاء الله تعالى.

تمت الأوس بن<sup>(١)</sup> كل آخ لعير أم كذب إلا في مسائل، لا

(١) فائدة على مدح مالك، والأصح عند التابعين أن الإخوة لعير أم محسوبون  
 الجدة في باب الولاء

يردون أم من لثنت إلى السدس، ولا يعصبون أحوائهم، ولا  
 يرثون مع أحد، بخلاف مدعهم ومن الأخ الشقيق بسقط في  
 المشتركة، وبالأخ للأب، وبالأخت شقيقة كانت أو لأب، أو كانت  
 عصبة مع غير ولا يحجب لأخ للأب بخلاف أمه ومن الأخ  
 للأب بسقط من الأخ الشقيق، وبالأخت للأب، أو صارت عصبة  
 مع غير ولا يحجب من الأخ الشقيق بخلاف أمه والله أعلم

الثانية، الورثة بقية أقسام: قسم يرث بالفرض وحده، من الجهة التي  
 حمي بها، وهو سبعة: الأب، والجد، والجدد، والبروحان

وقسم يرث بالتعصيب وحده كدست، وهم جميع العصبة<sup>(١)</sup>  
 بالنفس، غير الأب، والجد.

وقسم يرث بالفرض مرة، وبالعصب أخرى، ولا يجمع  
 بينهما، وهم ذوات النصف، والنثني، كما سبق<sup>(٢)</sup>

وقسم يرث بالفرض مرة، وبالعصب مرة، ويجمع بينهما  
 مرة، وهو الأب، والجد؛ فإن كلاً منهما يرث السدس مع ابن أو  
 من بن، وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس أو دون السدس أو  
 لم يفصل شيء ويرث بالتعصيب إذا خلا عن الفرع انوارث من  
 ذكر أو أنثى ويجمع بين الفرض والتعصيب إذا كان معه أنثى من  
 لفروع، وفصل بعد الفروض أكثر من السدس، وسيقت الإشارة

(١) وعددهم اثنا عشر  
 (٢) وهم أربعة



أما في جمع في شخص جهتا تعصب، كسب هو من  
سب عمه، وكجح هو معص، فيرث بهما، ولأقوى معلوم من  
القاعدتين السامتين في المعصيات

وقد يجمع في لشخص جهتا فرض، ولا يكون ذلك إلا في  
نكاح المحوس، وفي وطء لشبهة، فيرث بهما لا بهما، على  
الأصح، وهو بأحد أمور ثلاثة: الأول: أن يحجب أحدهما  
لآخر، كسب هي أخت من أم، كأن يظأ محوساً أمه فتدسا سم  
يموت عنها ميرث بالنسبة الثاني: أن تكون أحدهما لا يحجب،  
كم أم سب هي أخت من أب، كأن يظأ محوساً به فتدسا ثانياً  
يموت بصعوى عن لكبرى قرنها بالأموه، أو عكسه لقرنها  
بأنسبه الثالث: أن يكون أحدهما أقل حجباً، كحجب أم أم هي  
أخت من أب، كأن يظأ محوساً بنته فتدسا بنتاً ثم تموت يظأ الثانية  
فتدسا، ثم السبلى عن العليا بعد موت لوسلى والأب، قرنها  
بأحدودة دون لأخته، فهو كانت الجهة المقوية محجوبة ورثت  
بالصعوى، كأن تموت السبلى في المثال الأخير عن الوسطى  
والعليا، فترث العليا بالأختية، والوسطى بالأموه

وقد يجمع في الشخص جهتا فرض وتعصب، كسب عم هو  
أخ لأم أو زوج، فيرث بهما حيث أمكن. والله أعلم  
وبما أنهى كلام عن تعصب أردف ذلك بباب محجب مع  
أن بعضه سبق في المعصيات، فقال: (باب المحجب)

وهو لغة الجمع واصطلاحاً مع من قدم به سب الإرث من  
الإرث بالكلية، أو من أوفر حصته

وهو قسمان: حجب بالأوصاف، وهي الموانع السابقة،  
وحجب بالأشخاص، وهو المراد عند الإطلاق، وهو امتنعود  
بسرجه، وهو قسمان: حجب بمصا، وهو خمسة أنواع ذكرها  
في الشرح خمسة: منها لا يسأل من فرض من فرض من سب،  
كحجب روح من مصب بنى ربع، ويعدم أكثرها مما سبق، ومنها  
سبى، يلما مل وحجب حرمان، وقد من بعضه في المعصيات،  
ودكرها شيئاً ما فمقدم حجب لأصول قدر

والحدث مخخوئ عن الميراث بالأب في أخوته الثلاث

(١) قال: وهو سبى روح، وهي سبى من فرض من فرض من سبى سبى  
عاصب لفرض الثالث انتقال من فرض إلى تعصب، الرابع: ذلك في  
فرض الخامس اشتراك في تعصب، السادس: انتقال من تعصب إلى تعصب  
السابع: تراحم الفروض فيسببه المومن الأول قد مثل له الشارح، والثاني  
كسفال الأب أو الجد مع الابن من إرث جميع المال تعصباً إلى السبلى  
فرضاً، والثالث: كاستفال البنت من التعصب فرضاً إلى الثالث والتعصب مع  
ابن، والرابع: كالبنت يشترى في الثالث، والخامس: كالبن إذا كثروا  
يشترى في التعصب، والسادس: كسفال الأب من التعصب، والتعصب به  
كسب مع سبى من سبى بالتعصب رد كسب مع جهتها، والسابع: كأم  
وروج وأخت لغير أم

(أو بعد محو عن التبريد) لأنه أدلى به وقوله  
(أي أخوة) ي لآب و بعد (ثلاث) سبب به (أي لأخوة  
ثلاثة) سي ذكرها من الإرث مفرص، أو بسبب، أو به

وسقط الأحداث من كل جهة بالأم فافهمه وقس ما أشبهه

(أو سقط أحداث من كل جهة، ي من جهة أم، أو من جهة  
الأب (بأم) أم أي من جهة أم فلا بد أنها بعد، وأم أي من  
أب مذكور أم أقرب من يوث بالأمومة (فهمه) أي من ذكره  
بث (أو من م أشبهه) فيبحث كل جد قريب كل جد بعد منه  
لأنه به، وتبحث الأحداث بعضها على لفصل سابق،  
وتبحث كل من آباء أو لأجد أجدتي في دور غيره

وهكذا ابن الأبي بالإش فلا ينح عن التحكم الصحيح مفلا

(وهكذا) سقط (ابن الأبي) وب لاس (بالاس) وكذا كل من  
من وب من مرس من من أقرب (فلا تنح) أي تطب (عر) هذا  
(الحكم الصحيح) لمجمع عليه (معدلاً) أي مثلاً في حكم  
باطل، بأن تورث من من مع من

وتسقط الإخوة بالآباء وبالآب الأتني كما رؤيا

(وتسقط الإخوة) سواء كانوا أشقاء، أو لأب، أو لأم، وسواء  
كانوا ذكوراً، أو بنات، أو حناني (بالسبب) وللمراد الواحد أكثر،  
كما هو معلوم، ويصرح به في بني الأبي (وبالآب الأتني) دون  
الأعلى وهو الجد (كما رؤيا) ذلك في معنى ما ورد في لقرب

العرب، فإن لكلالة من لم يحنف وبذ ولا وبذ، وكما روي  
بؤدي إلى ذلك عن رسول الله ﷺ في قوله (أما بني فلأبي رجل  
ذكر) (١) ولا يشك أن كلاً من الابن والآب، وكذا ابن الأبي أوي  
من الإخوة، أو كما روي ذلك عن أئمة، ومفرص وغيرهم فيه  
مجمع عليه، ولما كان الابن حصّة خاصّة بابن الصلب، وكان ابن  
الاس كذا في حبب لأخوه، حمداً، كما صرح بذلك بؤدي

وسي السبب كيف كانوا ميّان إليه الجمع والوحدان

(وسي السبب كيف كانوا) أي على أي حال كانوا، من قرب أو  
بعد، وبما كان من المعلوم أنه من مفرص سي أس وكذا سبب  
في حبب الإخوة المجمع، من الواحد والجماعة في ذلك سواء =  
صرح بذلك بؤدي (سبباً) أي سواء (فيه) أي التحكم المذكور،  
وهو حبب الإخوة بهم (لجمع) لصادق مائس فما رد  
(والوحدان) جمع واحداً فلا تظن الجمع شرطاً

ولما كان الإخوة لأم يحجبون بمن يُنح به الأشقاء وريادة  
على ذلك صرح بالزائد بقوله،

ويُفصل ابن الأم بالإسقاط وبالجد فافهمه على احتياط

(ويُفصل ابن الأم) وكذلك ست الأم، وهما لأح والأخت  
لأم (بالإسقاط) أي لحبب (بالجد فهمه) أي ذلك فهمنا

(١) مفرص به

(٢) لو قال ولأب الأم ليشمل الذكر والأنثى. لكان أصوب

صحيحاً (على حنيط) وبمعنى لا على شئ وتردد

وبالنسبة ونسب الابن جنماً ووجدنا قُلْ لِي زُفْي

(ونسب) لو حده وأكثر (ونسب الأب) كدست، كما صرح به  
عنه (جمعاً ووحداً) من نسب. ونسب الأب (فصل بي ردي) من  
هذا العلم المتفق عليه، ومن غيره

فلخص أن الإحوة للام يُحجرون<sup>(١)</sup> ستة: بالابن، وابن  
الأب، والاب، ونسب الأب، والأب، والجد، وجماعة لانه  
كلامه لأولى. لأن الكلام من ج يحذف ونه ولا وه قبل  
فيها عند ذلك مع ذكرته في شرح العرب، يكن حصص من كلامه  
لأنه وحدة فلا يحجرون به لأم (الجماع)

ثم نسب الأب ينقطع متى حار النسب الثلثين بما في

(نسب نسب الأب) بواحدة وأكثر (ينقطع) متى حار نسب  
ثلاثين (متى) مفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه نسب في  
نسب نسب ابن وأحب، حيث قال: أليست نسب، ونسب الأب  
سندس تكلمه لثلاثين، وأحبر أن ذلك بمصداً النبي ﷺ

والعنى في الأصل: الشاب، أو السخي.

(١) قوله: يحجرون ستة: حصراً من ذلك يحجرون بغيره مصداً الذي  
ولامته، وبالأصول المذكور فقط

(٢) رواه البخاري (١٧٣٦)

بأن إد عصمتهم الذكر من ولد الابن على ما ذكرنا

(لا إذا عصمت بذكر من ولد الأب) وهو قريب المارك،  
سواء كان في درجة نسب الأب، أو أم، أمه، لأحبابها به (عنى  
من ذكر) أي بقرصين. وقد مر في نسب بعض، خلاف لأن  
مسعود رضي الله عنه حيث جعل الفاصل بعد فرض نسب بذكر  
خاصة، وأسقط بنات الابن

نعم ما مر في نسب الأم مع نسب عصب حربي في كل نسب  
من سار به مع من يسرق الثلثين من بنات الابن العليات، كسب من من  
مع نسب من، وكسب نسب من نسب من ابن، وكسب نسب من  
من نسب من من من فلا شيء سار به. لا بد كان معها في درجته أو سار  
مها من من ببعضها، كما سقت الإشارة إلى ذلك والله أعلم

ومثلهن الأخوات الثلاثي يذبن بالقرن من الجهات  
(ومثلهن) أي: ومن نسب الأخوات ثلاثي بدلس بغير  
من جهات) أي: جهات الأب والأم، وهن الأخوات الشقيقات  
بأنه أحد منهن وبها أسقط أولاد الأب المواكبا

(بأن أحد منهن وبها) وهو الثلث، بأن كل اثنين وأكثر  
(أسقط أولاد الأب) وهن الأخوات ثلاث، سواء بواحدة

(١) قوله: أولاد الأب: المواكبا بنات الأب، بدليل قوله (وإن يكن أخ لهم  
بغيره)، ولم يله غير بالأولاد ليستقيم البيت، وقد أوضح الشارح المراد  
بقوله: وهن الأخوات ثلاث.

والأكثر وفي قوله (لوكيا) يمانه نى أنهم لم يحصل لهم إلا  
البكاء على الميت فقط

وإن يكن أحّ لهم حاصر عصتهن باطنًا وطاهرًا

(و- يكن أحّ لهم) أي وإن يكن مع الأخوات ثلاث أحّ لأب  
(حاصر) معهن (عصتهن) واقفد أو فسموا لدا في بعد الفرح،  
مذكر مثل حصه الأنس، خلاف لاس مسعود وصي الله عنه حيث  
جعل أبي لأخ ثلاث دون لأب ثلاث وهو (أب وصاهرا)  
فهو يمانه نى أن ذلك حكمه بالحق، لعوده طهرًا وباطنًا

ولما كانت الأخوات ثلاث بين كانت لاس في جميع  
الأحكام، لأن ست لاس يعصها من هو أنزل منها، إذا به يكن بها  
في تثني شيء، ولا كذلك لأب ثلاث، فله لا يعصها إلا الأخ  
لأب فقط، فلا يعصها من الأخ وإن حاجت إليه = صرح بذلك  
في ضمن حكم عام فقال

وليس ابن الأخ بالمعص

(وليس من الأخ) وأبوه وإن مرل، سواء كان شقيقًا أو لأب  
(بالمعص من مثله) من بنات الأخ، لأنهم من ذوي الأرحام (أو  
فوقه في الس) من بنات الأخ، أو من الأخوات المحاجات إليه،  
لأنه لما سم يعص من في درجته سم يعص من فوقه بالأولى

فائدة لمرب لمبارك هو من لولاه لسقط الأثنى التي  
حسبها. سواء كان أحاه مضاف أو من عمها، أو من مهاب في  
أولاد لاس وأما لمرب محشوم فهو ندي لولاه بورث، ولا  
يكون ذلك إلا مساوي للأثنى من أح مضافًا، ومن عم، كتب  
الأس، ولد ص ص ص روح وآه وأب وست وست ن، فلفروخ  
أرج، ولأم سدس، ولأب سدس، وأب سدس، وأب سدس  
الأس سدس، فمعرب المسألة بحمسة عشر، فلو كان معهم من لاس  
سقط وسقطت معه ست لاس، لاستعرق بتروص، وتكون بذلك  
عنده ثلاثة عشر، فلولاه بورث كما ساء، فهو أح مشوم عندها  
والله أعلم.

فائدة ثالثة المحجوب بالوصف وجوده كعدمه، فلا يحجب  
أحد لا حرمانًا، ولا نقصًا، والمحجوب بالشيء لا يحجب  
أحد حرمانًا، وقد يحجب نقصًا وذلك في مثل ذكره في  
«شرح الرتب» منها: أم وأب وإخوة كيف كانوا، فلأم السمس،  
والباقي للأب. والله أعلم

فائدة ثالثة المحجب بالوصف يتأى دخوله على جميع لورثة،  
ولمحج بالشيء - نقصًا - كذلك، وأما المحجب بالشيء  
حرمانًا فلا يدخل على ستة وهم الأب، والأم، والأب، وأب  
وأنروح، والروحه، وصانطهم كل من أدلى للمبت نعه، عبر  
المعنى والمعتقة. والله أعلم.

وبما أنه الكلام على لعصا، والمحجب، وكان من أحكام

العصبه وان لم يصرح به لكونه معلوماً انه اذا اشتعلق لغرض  
 سره فقط العصبه لا لأحد لغيره في الأكرية، ولا  
 لإخوانه الأشقاء في المشركه، كما اثبت إلى ذلك في باب  
 العصبه ونسب الأكرية سبي في باب لجد وإخوانه ذكر  
 هنا المشركه، وعقد لها ما قال

### (باب المشركه)

(باب المشركه) يفتح لراء، كما صطلح في اصلاح،  
 وسوي رحمهما لله تعالى، أتت المشركه فيها وبكره على  
 نسبه الشريف إليها محرراً، كما صلبها بن يوسف رحمه الله  
 وحكى لشع أبو حامد رحمه الله المشركه بناء بعد النبي  
 وسمى بالحصرية، وبالجمرية، وباليمية، بما سيأتي ورسم  
 بعصبهم أنها تسمى بالجمرية، لأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه  
 سأل عنها وهو على المنبر قال ابن ابيهم رحمه الله وفيه نظر.

وإن تحذف روجاً وأماً وورث وإخواناً لإلأم حاروا الثلثا

(ورث) محذوف روجاً وأماً أو حده (ورث) أي لروح ولأم، أو  
 محذوف، ورث لروح لصف، ولأم أو الجده نسباً، (وإخوانه  
 للام) اثنين فأكثر (حاروا الثلثا).

وإخواناً أيضاً لأم وأب واستقرتوا المال بمنحى النصب

(وإخوانه أيضاً لأم) وأب أي أشقاء، ذكرنا فأكثر، ونوكد  
 معه أشق أو أب (أو) قد (استقرتوا) أي المذكورون غير الأشقاء  
 (حاروا لروح لصف) جمع نصيب، في مسألة أصنافه سه لروح  
 لصف ثلاثة، ولأم أو الجده نسباً واحد، وإخوانه ثلاثة  
 أب ومجموع لأصناف سه فله بق عصبه أشق شي، فكر  
 مقتضى بحكمه أن يسبق لاسم لروح لصف، وذلك هو  
 سبي قضى به عمر بن الخطاب رضي الله عنه أولاً، وهو مذهب  
 الإمام أبي حنيفة، ولإمام أحمد بن حنبل رحمهما لله تعالى، وهو  
 أحد قولين عندنا، وإحدى الروايتين عن زيد بن ثابت رضي الله  
 عنه

ثم وقعت لعمر بن الخطاب رضي الله عنه فأراد أن يقضي  
 بذلك، فقال له زيد بن ثابت «هو أباهم كان حماراً فما ردهم  
 الأب إلا قريباً» وقيل هل ذلك أحد ابنة وهل كان بعض  
 الإخوة لعمر رضي الله عنه هب أن أبنا كان حماراً فسمى في اسم  
 فلما سميت بما عدم فلما قيل له ذلك قضى بالشريك بين الإخوة  
 لأم، وإخوانه الأشقاء، كأنهم كلهم أولاد أم، بعد أن كان أسقطهم

(١) قوله (لأم وأب) أي إذا كان لأب فقط وهم ذكور، أو معهم إناث  
 يستعملون بالإجماع، وإن كان إناث فقط فيرتب مع عدم لأشقاء، ويقال  
 المسألة لها أولئك  
 وقد أورد فيها بعضهم إذا كان حماراً بقوله ما قال قوم عند مدحات  
 سبها

في عدم انصافي فقبل له في ذلك، فقال ذلك على ما نصيب، وهذا على ما نصيب. ووقعه على ذلك جماعه من أصحابه رضي الله عنهم، منهم زيد بن ثابت في أشهرهم وليس عنه، وذهب إليه الإمام مالك رحمه الله، وهو المذهب المشهور عن الإمام الشافعي رضي الله عنه، الذي قطع به لأصحابه رحمه الله وهو الذي ذكره المصنف رحمه الله بلفظ مرفوع لما قيل لعمر بن الخطاب رضي الله عنه، بقوله

فاجعلنهم كلهم لأم وحمل أمهم حجرًا في البسم

(وحميلهم) أي الإخوة لأشده، والإخوة بلام (كنهم) إخوة (لأم) واحمل أمهم حجرًا أي كحجر منى (في البسم) أي السحر حتى كان الجميع إخوة لأم، بالنسبة لقصة انتبش بينهم فعند، لا من كل الوجوه، كما قال

والبسم على الإخوة ثلث التركة فهذه المسألة المشتركة

(واقسم على الإخوة) الجميع، الأشده، والدين لأم فقط، (ثلاث تركه) بينهم بالوفاة، علو كان مع الأشده فيها ثلثي أحد كواحد من المذكور (فهذه المسألة المشتركة) المشهورة من زمن الصحابة رضي الله عنهم إلى هذا الوقت، ولأنه في تسميتها والحكم فيها ما ذكر من هذه الأركان الأربعة، وهي روح، ودم، مدس من أم أو حدة، ونسب فأكثر من أولاد الأم، وعصبه شمس ومحرم أركانها، ويوجه كل من الملهين، والمعدية بها مذكور في المطولات، ومنها كتاب شرح الترتيب

تبيينه بعد ذلك، وبالنسبة لقسمة الثلث بينهم فقط لا يرد ما لو كان معهم أخت أو أخوات لأب، فإنهم يسقطون بنصيبه الشقيق، ولا يحرص بالأخت للأب نصيب، ويعود بقسمة أو لأخوات لأب ثلثان، ويعول بعشره، كما يورثهم بعضهم، وهو توهم باطل. والله أعلم

ثم شرع المصنف رحمه الله في شيء من أحكام الجدة والإخوة وجاء بوعده السابق فقال

### (باب الجدة والإخوة)

(باب لجدة والإخوة) أي من الأبوين، أو من الأب فقط، سواء كان أحد الصبيين معها منفردًا عن الآخر، أو كان مجتمعين، والمردد الواحد فأكثر من المذكور، أو من الإناث، أو معها، وللمردد أيضًا حكمه معهم، وحكمهم معه. أما حكمه منفردًا عنهم وحكمهم منفردين عنه فقد تقدم.

واعلم أن لجدة والإخوة لم يرد فيهم شيء من الكسب ولا من الهبة، وإنما ثبت حكمهم باختصاصهم بصحة رضي الله عنهم، فمذهب الإمام أبي بكر الصديق، وابن عباس رضي الله عنهما، وجماعه من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، ومن تبعهم، كأبي حنيفة رضي الله عنه، والمزني، وابن سريج، وابن النضر رحمهم الله، وغيرهم أن الجدة كالأب فيحجب الإخوة مطلقًا، وهذا هو المعنى به عند الحنفية

ومذهب الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ورشد من  
ثابت رضي الله عنه وابن مسعود رضي الله عنه أنهم يرون معه،  
على تفصيل وحلاف ما ذكرته في شرح لربيبه مع ذكر لأدلة  
والأجوبة لكل من الفريقين

ومذهب الإمام زيد رضي الله عنه هو مذهب الأئمة الثلاثة  
بنت، وسامعي، وأحمد بن حنبل رضي الله عنهم، وولعهم  
محمد، وأبو يوسف، والجمهور ورحمهم الله، وهو ما ذكره  
المصنف رحمه الله حيث قال،

وبسبب الان بقاء أرفنا في الجد والإخوة إذ وعدنا  
(وبسبب الان بقاء أرفنا) إيراد (في الجد والإخوة) لا من الأم  
فقط (إد وعدنا) في باب الفروض، حيث قال (وحكمه وحكمهم  
سيأتي).

نألق نحو ما أثول الثمنا وأخضع حواشي الكتب حنفا  
(فألق نحو ما أثول الثمنا) وسمع سماع تفهم وإدعان  
(وإدعان) في دهن (حواشي) أي أطراف (الكتب) جمع كسرة،  
وهي القول بمفرد (حنفا) مصدر مؤكد، والمراد أنك تصحي لما  
يورده من لغات في الجد والإخوة، وتجمع أول الكلام وحره،  
وتفصيله وإجماله، وتنتهت بذلك اهتماما رثا، عسى أن يظهر بعض  
مراد، وربما قدم هذا الكلام لأن باب الجد والإخوة حفر صفت  
المزم، ولقد كان السلف الصالح رضي الله عنهم يوفون الكلام فيه جد

وعن علي رضي الله عنه أنه قال: فمن سره أن يقتحم جرائيم  
جهنم فليص من لحد والإخوة. وعن ابن مسعود رضي الله عنه  
مستوب عن عصلكم، واتركوا من لحد لا حية الله ولا بيده، وورد  
عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه لما طعمه أبو نؤزة،  
وحصوته لودة قال: احفظوا عني ثلاثة، لا أقول في لحد شيئا،  
ولا أقول في نكلاة شيئا، ولا أوتي عليكم أحدا.

إد يقرر ذلك فليرجع إلى كلام المؤلف رحمه الله فقوله  
وعنم بأن الحد ذو أحوال أنت غيهر على لتوالي  
(وعنم بأن الحد) أي مع لإخوة (در) أي صاحب (حول)  
باعتبار، فاعلم أن أهل الفرض معهم وحوذ وعدنا حدان،  
وباعتبار ما له من المقاسمة ولثث وعبرهم خمسة أحوال،  
وباعتبار ما ينصور في تلك الأحوال الخمسة عشرة أحوال، وباعتبار  
أفراد أحد لصعين معه واحتماعهما معه أربعة أحوال، (أبيك)  
أي أحبك (عنه) أي عن تلك الأحوال، بما بصريته وإما  
صمنا من تفاريع الكلام (على لتوالي) أي ولاه بحسب الحاجة

يقاسم الإخوة بهن إذا لم يعد القسم عليه بالأدى  
(يقاسم الإخوة بهن) أي في تلك الأحوال، والمراد أن  
المقاسمة في تعدد تلك الأحوال، ومن جعلتها والمقاسمة  
بمذكوره (إذا لم يعد القسم عليه بالأدى) أي بالضرر الحاصل  
بأنقص عما سيذكره، سواء كان معهم صاحب فرض أم لا

ويبين ذلك أنه إما أن لا يكون مع الجد والإخوة صاحب فرض، وإما أن يكون. فإن لم يكن معهم صاحب فرض فله حيز الأمرين من المقاسمة، ومن ثلث جميع المال.

فتارة بأخذ ثلث كاملًا  $\frac{1}{3}$  كان بالقسمة غة بارلاً

(فتارة يأخذ ثلث كاملًا إن كان بالقسمة عنه بارلاً) وذلك في صور غير محصورة، منها جد وأخوة وأخت، فإن لم يكن بارلاً عنه فإن كتب المقاسمة أخوة، وذلك في خمس صور، صاحبها لا تكون الإخوة أقل من مثليه، وهي جد وأخ، جد وأخت، جد وأختان، جد وثلاثة أخوات، جد وأخ وأخت، أو كانت المقاسمة والثلث مثنى، وذلك في ثلاث صور، وهي جد وأخوة، جد وأخ وأخت، جد وأختان، جد وأربع أخوات؛ فإنه يقسم الإخوة إذ ذلك كما علم من كلامه لسبب، فظهر كلامه اختيار لتعبير بالمقاسمة حيث استوى الأمر، وهو أحد أموال ثلاثة ذكرتها في شرح ترتيب

وهذا كله.

إِنْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ ذُو سَهَامٍ فَاقْطَعْ بِإِصْبَاحِي عَنْ اسْتِغْنَامِ

(إن لم يكن هناك ذو سهام) أي هناك مع الجد وإخوة (ذو سهام) أي أصحاب فروص، من الروحانيين، والأم، والجديين، واليس، وبالأمر (فأقطع بإصباحي) لك الأحكام (عن استغنام) أي عن طلب لغهم مني، بطلب ريادة لإصباح، فإنني قد أوصيتها بالإصباح المحتاج إليه وسباني بأن منى انصاعه، وشيء مما ورد فيها

تبه ما ذكر من المقاسمة والثلث حلال من لأحوال الخمسة في شرب سكر أو سب، في ثلاثة أحوال مستذكر فيما ذكر من معهم صاحب فرض.

ويجمع الأحوال كما تقدم في ثلاثة أحوال من عشرة، وهي تعين المقاسمة، وتعين الثلث، واستواء الأمرين. يبقى سبعة سناني ر شاء لله تعالى فما إذا كان معهم صاحب فرض في ثلاثة أحوال وهي سبعة، وثلث سفي، وسدس جميع المال وهي مكسبة الأحوال الخمسة بقوله

وتارة بأخذ ثلث الباقي بقدر ذوي الفروض والأزراق

(وتارة يأخذ ثلث الباقي بعد ذوي) أي: أصحاب (الفروض) جمع فرض، ويقدم تعريفه في باب الفروض، وتقدم من يرث معهم بالعرض بقا (والأزراق) جمع رزق، وهو: ما ينفع - ولو محرماً - عن أهل السوء، وللمراد رزق مخصوص، وهو الإرث بالعرض أيضاً فهذا هو الحال الأول، والثاني هو المقاسمة، وهو معلوم مما ذكره بقوله:

هَذَا إِذَا مَا كَانَتْ الْمُقَاسِمَةُ تَقْصُصُهُ عَنْ ذَلِكَ بِالْمُتَرَاجَعَةِ

(هذا إذا ما كانت المقاسمة تقصصه عن ذلك) أي عن ثلث أبي

١. قلت: «يحتمل» والله أعلم - أن المظلم أراد المذكور في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْصُرُ أَلَيْسَ لَأُولَى الْقُرْبَى﴾ في قوله: ﴿وَلَا يَحْصُرُ أَلَيْسَ لَأُولَى الْقُرْبَى﴾ وهو أقرب حسناً من غيره به الشارح.



(١) مراحمة) هي المصاهرة، بكثرة (أخوة، دون أم بعضه لمصاهرة يكونها أحد من ثلث الدقي، ومن سدس جميع مداه، فهي ثلث، و مدويه بها، أو لأحدهما فهي نصف على ما خصصه عدله سابقاً ولاحقاً من معنى قوله داكراً<sup>(١)</sup>.

#### احوال الثالث

وتارة يأخذ سدس المال وليس عنه بركاً بحال

(دوره يأخذ سدس المال وليس عنه بركاً) مثلاً لا حصه (بحال) من الأخوة، فإن كانت المقدسة أو ثلث الدقي بمصر بهما على السدس فسدس، ومن سواه ثلث الدقي فكذلك

فعلم مما فردته في كلامه سبعة أحوال، وهي: إما أن يتعين له ثلث الدقي في نحو أم واحد وحملة إخوة، وإما أن يتعين له المقدسة في نحو روح واحد وأخ، وإما أن يتعين له السدس في نحو روح وأم واحد وأخوين، وإما أن تستوي له المقدسة وثلث الدقي في نحو أم واحد وأخوين، وإما أن تستوي له المقدسة والسدس في نحو روح واحدة واحد وأخ، وإما أن يستوي له السدس وثلث الدقي في نحو روح واحد وثلاثة إخوة، وإما أن يستوي له الأمور الثلاثة في نحو روح واحد وأخوين فهذه الأحوال السبعة مع دي الفرص تمت بها الأحوال العشرة وحيث الأمور أو الأمور الثلاثة تأتي في التعبير بالأحوال الثلاثة لبي سلف

#### (إشارة إليها)

فتدلة هذا كله حيث بقي بعد العروص أكثر من السدس، فإن بقي سدس كيتين وأم واحد وإخوة، أو دون السدس كروح وسن واحد وإخوة، ولم يس شيء كيتين وروح وأم واحد وإخوة، فللمجد السدس، ويعال أو يزداد في المول، ب حاش لي ذلك، وسعد لإحدى ولا لأحد في الأكره، ومثلي، وحيث أحد سدس عدلاً كنه أو بعضه فسدس بد ذلك يكون أم لا حصه، كما أشرت إلى ذلك آنفاً، والله أعلم

وهو مع الإناث عند القسم مثل أخ في سهمه وأخكم

(وهو) أي نجد (مع الإناث) من الإخوة (عدد نفسه) أي بمقدسة به وسهم (مثل أخ) فيما ذكره بقوله (في سهمه) من كونه مثل حظ الأنثيين (واحكم) من كون لأخت نصيب معه عصبة بالغير، كما أشرت إلى ذلك سابقاً في باب التخصيص، لا في جميع الأحكام، فهذا قال:

إلا مع الأم فلا ينحطها بل ثلث المال لها يصحبها

(إلا مع الأم فلا ينحطها) بالنسبة إلى الأخت؛ لأنه ليس بأخ (بل ثلث المال لها) أي الأم (يصحبها) كاملاً، لأنه ليس معها عدد من الإخوة، فهي روجة وأم واحد وأخت لزوجها الأربع.

(١) لعل الصواب: فذلك

(١) لعل الأخوات وهي نسخة، كما في نسخة الباجوري.

ولأم اثنتي عشرة، وسافي بين أحد والأحب مفاصلة هـ مثلاً  
 بها وفي سائر أسماء البحور، بحرق أقوال مصححه رضي  
 الله عنهم فيها، ولأن الأقوال حرقتها بكثرتها، وهي أم واحد  
 وأخت لعير أم نلام اثنتي عشرة، وسافي بين بعد والأخت ثلاثاً، هـ  
 مثلاً ما بعد ماصها ثلاثة، ويصح من سبعة للأم ثلاث، ولبعد  
 أربعة، والأحب اثنا عشر وهذا مذهب الإمام زيد بن ثابت رضي الله  
 عنه، وهو مذهب الأئمة الثلاثة رحمهم الله

وأما عبد الإمام أبي بكر الصديق رضي الله عنه فعلام اثنتي عشرة،  
 وسافي بعد، ولا شيء للأحب، وهو مذهب الإمام أبي حنيفة  
 رحمه الله

وبها أقوال كثيرة، ذكرتها مع القابها، وهي عشرة، وما يفرع  
 في «شرح الترتيب»، وأثبت فيه بالعجب العجائب وجميع ما ذكره  
 من أول الباب إلى هنا فيما إذا كان معه أحد الصنفين، سواء كان  
 معهم صاحب فرض أم لا.

ثم ذكر ما إذا اجتمع معه الصنفان، سواء كان معهم صاحب  
 فرض أم لا وهو باب «المعددة»، وبه تتم الأحوال الأربعة المشار  
 إليها سابقاً فقال:

وَاخْتَبِ بَيْنَ الْأَبِ لَدُنِّي الْأَعْلَى وَارْتَضِ بَيْنَ الْأُمِّ مَعَ الْأَجْدَادِ

(و حسب بيني الأب لَدُنِّي الأعلى، وارتض بيني الأم مع الأجداد)  
 الأشفا (بدن) أي عدد (الأعداد) أي أعداد الإخوة الأشقاء.

والإخوة للآب في المقاسمة على الحد، يقصر لك ذلك نصيبه،  
 وذلك في ثمانية وستين مسألة، ذكرتها في «شرح الرتبة»  
 و«الدرجيات» (والفصل) أي أترك (بني الأم) فقط، وهم لإخوة  
 نلام (مع لأجداد) يحجبهم بأحد، كما تقدم في باب «الأحب»  
 وبها عدة من أسطراداف، ولتكملة البيت، وبس من هذا الباب

وَاخْتَكُم عَلَى الْإِخْوَةِ بِقَدْرِ الْقَدْرِ حُكْمُكُمْ فِيهِمْ عِنْدَ قَدْرِ لِحْدِ

(واحكم على إخوة) أي الأشقاء، وللاب، أي حكم بينهم  
 (بعد بعد) المذكور (حكمك) أي مثل حكمك (فيهم) بعد بعد  
 (أحد) وذلك أنه إذا كان في الأشقاء ذكر فلا شيء لإخوة للآب.  
 كحد، وأح شقيق، وأح لأب، وأح شقيق بعد الأخ للآب على  
 أحد، فيتوي للحد إذا انفاسمة وانث، فإذا أحد الحد حصه  
 وهو ثلث المال بين الثلث، فأحدهم الأخ الشقيق، ولا شيء  
 للأخ للآب وكروحة، وحد، وأح شقيق، وأح لأب، ولروحة  
 أربع، وبعد لأح الشقيق الأخ للآب على الحد فأحد نصف ثلث  
 سافي، لاسواته مع المقاسمة، وهو ربع أيضاً، يبقى نصف المال  
 يأخذه الشقيق، ولا شيء للأخ للآب

ور لم يكن في الأشقاء ذكر، فإن كانت شقيقتين فلهما إلى  
 الثلثين، ولو فصل شيء فكان لإخوة للآب، لكن لا معنى بعد

(١) وهو قوله «ويفصل بين الأم بالانقطاع بالجد»، وهو مع قوله «أو» وهو  
 بين الأم مرهم بالاختصاص بالأنباء، ولكن المراد المذكور والإناث، فيه

الثلاثين وحصه الجذ والعرض - إن كان -<sup>(١)</sup> شيء، فلا شيء - لإخوة،  
للأب مع الشقيقتين، ففي جذ وشقيقتين، وأخ لأب بسوي جذ  
مما سبه وثلاث، فيه ثلث نصيب، والباقي يُنصف بين ثلاثة ثلث،  
ولا شيء - للأخ للأب - وإن كان شقيقه واحدة فيها، يني النصف،  
لأن بقي بعد حصه الجذ والعرض - إن كان - نصف من أو هو  
هو للأخت الشقيقة، ولا شيء - لإخوة للأب، كزوج، واحد،  
وشقيقته، وأخوين لأب فلزوج الزوج، وأخت الجذ ثلث  
الباقي، فبقي بعد الربع وثلاث باقي نصف الباقي، فبقي منه  
الشقيقة، ولا شيء - للأخوين للأب، وكزوج، واحد، وأخت شقيقه،  
وأخوين لأب فلزوج النصف ثلاثة، ولجذ لثلاث أو ثلث الباقي  
سهم من سبه، ويبقى اثنين من ستة هما أقل من نصف فهما  
لشقيقته، ولا شيء - للأخوين للأب، وإن بقي بعد حصه الجذ  
والعرض - إن كان أكثر من نصف فبقي الباقي - كان بشقيقته النصف،  
وساقي لإخوة للأب وذلك ست صور على ما ذكرته في شرح  
لترتيب، أو ثمانية على ما ذكرته في شرح العارضة، نعم لأن  
الهادم رحمه الله.

وذكرت في شرح الترتيب - أيضاً - الخلاف في أن النصف  
الذي تأخذه: هل بالعرض أو بالتعصيب؟

(١) قوله: «إن كان» كان هذه تامة، وفاعلها مستر يعود على العرض المذكور  
منها، أما قوله «شيء» فهو فاعل لقوله لا يبقى السابق أيضاً وفي هذا  
المبحث تعبير مماثل لهذا، التعبير فتنه

فمن صور لي يعني فيها يوجد لأب شيء - مردييات لأربع،  
وهي عشرة،<sup>(٢)</sup> وهي جد، وشقيقه، وأخ لأب والعشيرة،  
وهي جد، وشقيقه، وأخت لأب والمختصرة ريدة، وهي أم،  
واحد، وشقيقه، وأخ، وأخت لأب؛ لأنها كانت تصح من مائة  
ونصفه، وذلك د عسرت له لمما سبه، فكون الباقي بعد حصه  
لأم حصه لا ينقسم ويباين فتصرف منه في ستة يحصل منه  
وثلاثون، فبذلك سبه، ولجذ عشرة، ولأخت ثمانية عشر،  
يبقى ثلث على ثلاثة فتصرف ثلاثة في ستة وثلاثين يحصل منه ونصفه  
و«تسعية»<sup>(٣)</sup> زيدة، وهي: أم، وجذ، وشقيقه، وأخوان، وأخت  
لأب<sup>(٤)</sup>

(١) صورة عشيرة أن المما سبه أحظ بجذ، ورؤوسهم خمسة، اجعلها أصل  
مسألة ثم نظر إلى مخرج فرض لأخت وهو اثنين، فافترض في أصل  
مسألةهم سبع عشرة، فبذلك منها ثلث ضرورية بائس يكون له أربعة،  
ونصفه - إن ونصف مائة - بائس يكون لها خمسة، ويبقى واحد للأخ  
من لأب و«تسعية» مثله إلا أنه بعد تصحيحها نظرياً بائس عدد و«س  
الأختين للأب» فبلغ عشرين

(٢) «تسعية» أولاً باعتبارها في مخرج فرض الأم وهو الثلث فبقي  
بعد الفرض خمسة، والأحظ للجذ هنا ثلث الباقي، وليس في الخمسة ثلث،  
فتصرف ثلاثة في أصل المسألة سبع مائة عشر للأب ثلاثة ونصفه خمسة،  
ولشقيقة تسعة، يبقى واحد للإخوة والأخت من الأب ورؤوسهم خمسة،  
فنظرياً فيما سمعت منه المسألة ثمانية عشر تبلغ تسعين، وفيها تصح

(٣) تنبيه لسطر الشارح بيناً من الظن هنا، وهو: -

واسقط يني الإخوة مع الأجداد حكماً بعدل ظاهر الإرشاد

ولما كان من الأحكام السبعة في أحد أنه حيث بقي بعد  
الفرع قدر لعدد أحد الجد، وسقط لإخوانه إلا لأخت في  
الأكدرية، ومنها أنه لا يفرص للأخت مع أحد في غير مسائل  
المعاددة، على رابع فهما إلا لأخت في الأكدرية، وكان من  
أحكام العاصم أنه إذا معروف بفرع شركه سقط للعاصم إلا  
الأخت في الأكدرية = أعقب باب الجد والإخوان سببه، بكونه منها  
بقوله.

### (باب الأكدرية)

والأخت لا تفرص مع العدة لها فيها عدا مسألة كفلها  
(باب الأكدرية والأخت) شعبة كانت أو لأب (لا تفرص  
مع الجد لها) في غير مسائل المعاددة (عدا مسألة كفلها)  
روح وأم وأخت تمامها فاعلم فحيز أمة علامها  
(روح وأم وأخت) أي الروح ولأم (تمامها) مع أحد  
والأخت، أو هما أي الجد والأخت تمامها مع لروح والأم،  
فأركانها أربعة روح، وأم، وأخت، وأخت شعبة أو لأب (دعمه  
فحيز أمة علامها) أي عدلها، وأنى بصيغة المصانعة لمزيد الاهتمام  
بعدم، وفصل العالم مشهور، وعدم شيء مما يدل على فصل  
العدم والعلماء في «شرح المقدمة».

ومما ورد في فضل العلماء قول النبي ﷺ «فضل العالم على

العابد كفضلي على أدناكم، وزن الله وملائكته وأهل السموات  
والأرضين حتى تسمة في حجره، وحتى الحوت، لصلون على  
معلم ساس الحيز» رواه الترمذي وقال «حسن صحيح عريب  
والطبراني عن أبي أمامة رضي الله عنه»

تَعْرِفُ يَا صَاحِبَ الْاَكْدَرِيَّةِ وَهِيَ بِأَنَّ تَعْرِفَهَا خَيْرٌ  
(يعرف) هذه المسألة (يا صاحب) بالرحيم بالكسر، على لغة من  
يتقن، وبالصحة على لغة من لا يتقن، أي يا صاحب (الأكدرية)  
لأوجه كثيرة ذكرها في «شرح الترتيب»، منها<sup>(١)</sup> كونها كذا  
على ريد رضي الله عنه مذهبه (وهي) أي هذه الأكدرية (سبب تعرفها  
حريه) أي حقيقة بذلك، فللروح نصف وللأم الثلث، فأصدها من  
سنة، بلروح ثلاثة، وللأم اثنين، ويبقى واحد وهو قدر السدس  
فيأخذه الجد، فكان مقتضى ما سبق أن تسقط الأخت، وهو مذهب  
الحنفية وأم مذهبا - كتملكة والحائله - تغا لريد رضي الله عنه  
فهو ما ذكره بقوله

يَقْرَضُ النِّصْفَ لَهَا وَاللِّسْمُ لَهُ حَتَّى تَقُولَ بِالْفَرُوضِ الْمُخْتَلَةِ

(١) «مع الترمذي» (٢٦٨٥) و«المصنف» (٧٩١١، ٧٩١٢) للفراني  
(٢) قوله «سبب كونها كذا» يح أي لأن ريدا لا يفرص للإخوان مع الجد،  
ولا يعمل، بل يسقط لإخوانه معه «د» ثم يبقى لهم شيء، وهما أعان للأخت ثم  
جمع الفرع فسمي على وجه التصيب، فحالف هذه الفرع كذا في  
شرح الترتيب المصحح بإيجوري

(فيعرض لنصف به) أي لأحد، وهو ثلاثة من ستة (و سديس  
به) أي الأحد، وهو واحد من ستة (حتى يعول) حسابه  
(بالمروص بمجمدة) أي المحتممة إلى تسعة، بلروح ثلاثة، وثلاث  
ثلاث، وسجد واحد، ولأحد ثلاثة لكن لما كانت الأحكام  
استقلت بما تعرض بها برادب على الأحد ردت بعض تعرض من  
التعصيب بالأحد، فيصير حصته حصتها، وبسماها لأربعة سهم  
أثلاث، للذكر مثل حظ الأنثيين، فهذا قال

ثُمَّ يَخُودَانِ إِلَى الْمُقَاسَمَةِ كَمَا مَضَى فَخُفِظَ وَاشْكُرْ بَاضَةً  
(ثم يعود) أي الأحد ولأحد (في المقاسمة) بينهما يذكر  
مثل حظ الأنثيين (كما مضى) في قوله:

وهو مع الإثبات عند القسم مثل أح في سهمه ولحكم  
(فاحفظه) أي ما ذكرته لك فكن حافظاً إمام (واشكر باضة)  
باندعاء له، أو بذكره بالحميل، أو بغير ذلك، لأنه قد صرح بذلك  
معروف بظلمته بذلك لأحكام وبيانات، رحمه الله رحمة واسعة

وقد روى الترمذي وغيره عن أبيه عن زيد رضي الله عنهما  
أن رسول الله ﷺ قال: «من صرع إسه معروف ففاد بضاعته حراك  
الله خيراً» فقد أبلغ في الثناء قال الترمذي رحمه الله: حديث حسن

(١) قلت لو كان لأحوال اثنين فأكثر لعجب الأم إلى الشمس وكذا هذه من  
الآيات السابق

عرباً وروى الترمذي رحمه الله عن أبي هريرة رضي الله عنه  
عن رسول الله ﷺ أن صرع إسه معروف ففاد بضاعته  
يستطيع فليذكره، فمن ذكره فقد شكره<sup>(١)</sup>

فائدة قد قلت به بضم حصه لحصتها، وبضم دس  
ثلاث، فمجموع حصتهما أربعة، وإذا قسمها على ثلاثة على  
عدد رؤوسهما كانت غير متقسمة ولا موافقة، فاصرب ثلاثة في  
سبعة فصاع من سبعة وعشرين، بلروح ثلاثة في ثلاثة سبعة هي  
ثلاث لحد، وثلاث لثان في ثلاثة سبعة هي ثلث الباقي، ولأحد  
ولأحد أربعة في ثلاثة ثلثي عشر، ولأحد أربعة هي ثلث باقي  
باقي، وسجد ثمانية هي ثلثي، فهذا يلعب بها ويبدل حيث  
يريد من البركة، فورث أحدهم ثلث المال، وثنى ثلث المال،  
وثلث ثلث المال الباقي، والرابع الباقي وقد ذكرت في شرح  
التريب شيئاً من المعاياة بها، ومحتز أركانها، والأقوال فيها،  
وعبر ذلك، فراجع فيه والله أعلم.

ولما أبهى بعضكم رحمه الله الكلام على شيء من المسائل  
لعمية شرع في المسائل الحسابية فقال:

(١) مجمع الترمذي (٢٠٣٥)، وعمل اليوم والليلة للنسائي (١٨١)  
(٢) نحوه عبد أحمد في المسند (٦٠٠٦) عن عائشة رضي الله عنها

## (باب الحساب)

(باب الحساب) أي: حساب الفرائض، وهو تأصيل المسألة وتصحيحها، لا علم الحساب المعروف، مع أنه لا بد من معرفته من يريد يقال علم الفرائض، كما قال الشيخ بدر الدين سبط المارديني رحمه الله في شرح هذا الكتاب

وَإِنْ تُرِيدَ مَعْرِفَةَ الْحِسَابِ لَتَهْتَدِي بِهِ إِلَى الصُّوَابِ

(ون ترد معرفة الحساب) أي: حساب الفرائض المعروف (سهيدي به) أي: حساب المذكر (إلى صواب) وهو خلاف الخطأ

وَتَعْرِفُ الْقِسْمَةَ وَالتَّقْصِيلَ وَتَعْلَمُ التَّصْحِيحَ وَالتَّأْصِيلَ

(وتعرف القسمة والتقصيلا) للتركات بين الورثة (وتعرف التصحيح والأصول) للمسائل، فرب قسمة لتركات بين على ذلك

وتصحيح المسألة هو: أقل عدد يتأتى منه نصيب كل واحد من أمواله صحيحا، وأصلها هو مخرج فرضها، أو فروصها إن كان فيها فرض فأكثر، أما إذا لمحضت بورثة كلهم عصباء فعدد رؤسهم أصل المسألة، مع فرض كل ذكر بأشبين إن كان فيهم

(١) في السر مصبوع والتأصيلا

شئ، ومنه يصح أيضا وهذا في غير هؤلاء، أما في إن سادوا فكذلك، ولا فعلى حسب الاختصاص

ولما كان التصحيح مسئا على لتأصيل قبله قدم التأصيل فقال  
تُسْتَخْرَجُ لِأُصُولٍ فِي الْمَسَائِلِ وَلَا تُكْرَعُ عَنْ حِفْظِهَا بِدَاهِلٍ  
(تستخرج الأصول في المسائل) التي فيها فرض (ولا تكرر عن حفظها) أي: أصول بمصادر (بدهل) أي: مسدسي، أو مشاعر يقال: ذهبت الشيء وحده، بالفتح والكسر. تناسيته، أو شملت عنه

فَإِنَّهُنَّ سَبْعَةُ أُصُولٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهُنَّ قَدْ تَعُولُ  
(فبهن) أي: أصول لمصادر المتفق عليها (سبعة أصول) وهي الثمان، وثلاثة، وأربعة، وستة، وثمانية، وأثنا عشر، وأربعة وعشرون وأما المختلف فبهن فبهن ثمانية عشر، وستة وثلاثون ولا يكون إلا في باب لحد والإخوة، ويرجع أنهم أصلا لا تصحيح، كما بينا وجه ذلك في الشرح الترتيب

ثم هذه الأصول لسبعة قسمات قسم يعول، وقسم لا يعول، وقد ذكر لأول بكونه (ثلاثة منهن) أي: الأصول المذكورة، وهي ستة، والأثنا عشر، والأربعة والعشرون (قد تعول) وقد لا يعول، والمول زيادة في الشهام، ويلزمه التقص في الأنصباة وهي بعض النسخ بدل هذا البيت قوله.

وهي إذ نُضِلَّ فيها القول ثلاثة يدخل فيها العول،  
وما وقع عليه الجُلُّ أولى، لتصريحه بأن جملة لأصول مبعه  
وذكر القسم الثاني بقوله

وتَقَدِّمًا أَرْبَعَةً نَمَامٌ لَا عَوْلَ يَغْذُوهَا وَلَا انْتِلَامٌ

(وبعدها) أي، الثلاثة المذكورة، والمراد بعدها في الذكر،  
ولا فلا يربط بين المسمين (أربعة ندم) وهي لإثبات، وثلاثة،  
و لا يبعه، والشماعية (لا عول يعرفها) أي: يعثر بها، أي: بعشاش،  
أو يربط بها، يقاد عراني لأمر عشبي ورب يي (ولا نلام أي  
كسر وحلل، يقال، لثم الشيء ثلث كسره، والثلثم: الحلل من  
الحلطة وغيره.

ولما كان العول لكونه يؤدي إلى نقص كل ذي فرص من  
فرصه جعته كالحلل يدي يدخل على المسائل ويعبرها، أي  
يرد بها وقد بدأ بمسائل التي بعول، وأولها ستة، وبها صو  
شتمل على مسائل كثيرة منها ما ذكره بقوله

عَالِشْدُسُ مِنْ بَسَّةٍ أَشْهُمُ بَرَكِي وَالْثَلَاثُ وَالرَّابِعُ مِنْ اثْنِي عَشَرَ

(عاشدس) وحده، كجدة وعم، أو مع النصف كجدة وست  
وعم، أو مع الثلث كام وأحويين وأم وعم، أو مع سدس آخر كجدة  
واح وأم وعم، أو مع ثلثين كام وستين وعم، أو مع نصف وثلث  
كام وأحب شفعة وأحويين وأم، أو مع نصف وسدس آخر كست  
وسب بر وأم وعم، أو مع نصف وسدس وسدس ثلث كام وثلاث

أحوات متفرقات، أو مع ثلثين وسدس آخر كام وأحويين شمسين  
وأحت (من ستة أسهم يرى)

فجميع هذه لصور أصلها من ستة، لأنها محرج السدس، وما  
عده مما ذكر معه ومخرجه داخل في الستة فيكتفى بها، لأن  
سدس حلبي يكتفى بكبرهما كد سيأتي وكذا إذ جتمع لنصف مع  
ثلث كزوج وأم وعم، خاصة في محرجي النصف والثلث،  
ومسطح اثنين وثلاثة ما ذكر

وجميع ما فرضته من الصور لا عول فيها، بل هي في بعض  
صور نافضة، وهي التي ذكرت فيها وعم، وهي بعضها عادية وهي  
التي لم أذكرها فيها وسيأتي ما فيه العول إن شاء الله تعالى

ثم اعدم أن الستة قد تكون من فرض واحد، وقد تكون من  
فرضين أو أكثر، كما ظهر لك في سبيل، وأم ثلاث عشر ولأربعة  
وعشرون الأتيان فلا يكون إلا من فرضين فأكثر، وقد ذكر الأتي  
عشر بقوله (أو ثلث ولربح) كزوج وأم وأحويين وأم وعم (من  
اثني عشر) لأن الثلاثة محرج الثلث ولأربعة محرج الربع مسدسين،  
ومسطحهما اثنا عشر، وكذا إذ جتمع لربع مع اثنين كزوج  
وأحويين شقيقتين وعم، أو الربع مع السدس كزوجة وجدة وعم،  
وهو معنى قوله في بعض النسخ والسدس وأربع من اثني عشر،  
أو الربع مع النصف والسدس كزوج وسب وسب ابن وعم وهي  
جميع هذه الصور هي نافضة، ولا يكون في الاثني عشر صورة  
عادلة أصلاً، وستأتي الصور التي هي فيها عائله

ثم ذكر الأربعة والعشرين بقوله.

وَالثَّمَنُ بِنِ صُمِّ إِلَيْهِ الثَّمَنُ فَأَصْلُهُ لَصَادِقٌ فِيهِ الْحَدْسُ

(والثمن بن صم إليه السدس) كزوجته وأم وس و شدة.  
وكزوجته وستين رأس أو النصف والسدس كزوجة وبنات وبنات  
أم وعم أو الثمن والسدس كزوجة وستين وأم وعم فأصله  
الصادق فيه الحدس) أي: الظن والتحمين

أَزْبَعَةُ يَشْعُهَا عَشْرُونَ بِنِ بِنِهَا الْحُكْمُ أَجْمَعُونَ

(أربعة يتبعها) في لفظ بها (عشرونًا يعرفها) أي أربعة  
وعشرون المذكورة (الحكم) جمعُ حاسب (أجمعون) تأكيد،  
وسمى كسب هذه بمقابل من أربعة وعشرين لأن محرجه لثمن  
وسدس موقوف بالنصف، وحصل صرب نصف الثمانية في  
استه أو نصف ستة في الثمانية ما ذكر. وكذا فيما ذكره صم  
بسدس شيء مما ذكر. لأن محرجه داخل في محرر السدس،  
وأم الثمن وستين فقط فلا محرجهما متباينان، ولا يتصور أن  
يجتمع الثمن مع الثلث، ولا مع الربع

ثم اعلم أن الأربعة والعشرين في جميع هذه الصور ناقصة ولا  
تكون عادلة وستأتي الصور التي فيها عادلة

وحسب أنه في الكلام على شيء من صور هذه الأصول لثلاثة عشر  
عول شرع في ذكر عولها، وما يعول بيه كل منها فقل

هذه الثلاثة الأصول إن كثرت فُرُوعُهَا نَقُولُ

(هذه ثلاثة لأصول) استه، وثلاثة عشر، وأربع وعشرون  
(إن كثرت فروعها) حتى يراحم فيها (يعول) إجماع، قل ظهر  
ابن عباس رضي الله عنهما الخلاف في ذلك.

فَتَلْعُ الثَّمَنُ عَشْرَةَ لَعْنَةً فِي صُورَةٍ مَعْرُوفَةٍ مُشْتَهَرَةٍ

(سبع السنة) في عولها من سبعة على أخوي (عدد عشرة)  
فيعول سبعة وثمانية وتسعة ولعشرة، والعشرة كما قال الخُتَابُ  
عدد مفرد وهي كلامه إمامة بذلك، فعول سبعة كزوج وأحد  
شقيقين أو لأب وهذه هي أول فريضة عول في الإسلام كما  
قل. ومشتبه عنه في شرح الترتيب. وثمانية كعامة وهي  
زوج وأم وأخت شقيقة أو لأب. وقل نصف بها أول فريضة عول  
في الإسلام. وفي بن العياض لم تكن عادة ثمانية وتسعة  
كزوج وثلاث أخوات مفرقات وأم، وكذا وهي زوج وأحد  
لام وأحد لأبوين أو لأب ولعشرة (في صورته معروفة) بين  
أعرصيين (مشتهرة) سهم تلف بأم مزوج، بكثرة ما فرحت في  
العول، وهي زوج وأم وأحد لأم وأحد شقيق أو لأب وذلك  
بعضهم إن أم لمزوج عول لكل عينة بنى عشرة، كزوج وأم  
وأخوين لأم وأخت شقيقة وأخت لأب.

وَتَلْعُ ثَمَنِي تَلْبِيهَا بِالْأَنْزِ فِي أَعْوَالٍ مُرَّةً إِلَى سَعِ عَشْرَ

(وتلحق التي تليها) أي يلي الستة (في أنز) وهي ثلاث عشر  
(اليعول فردًا إلى سبع عشر) فتعول ثلاث عولاب على أخوي  
الأفراد ثلاثة عشر، ولحمه عشر، وسبعة عشر فتعول أي ثلاثة



عشر كروحه وأحسب شمعين وم. وهي خمسة عشر كس و روح  
وأربعين. وهي سعة عشر ككلا ثلاث روحان وحدين وأربع حوت لأم  
ونمار شبعين أو لأم، فهي سبع عشرة امرأة، وعدت بمسألة  
سعة عشر. وقد كتبت بركة فيها سبعة عشر دياراً أحدها كن  
أش دياراً، فلهذا تكتب بأن خروج من حليم، وأن لا من  
وبالسعة عشرية، وبالذيدانية الصغرى

### وَالْعَدَّةُ الثَّلَاثَةُ قَدْ يَكُونُ شَقِيهِ فَاغْمَلُ بِمَا أَتَوُ

(وعدد ثلاث) من لأصول أبي يعقوب، وهو الأربع  
وعشرون (عد يعقوب ثمانية) لسبعة وعشرين، كالتسوية وهي روحه  
و. ب. و. ب. وقد لا يقول كما تقدم بصويره، وكذا في ما فيه من  
لأحسب لأحسب أنكى ما كان هذا لأصل عوله مرة واحدة دون  
م. س. ع. ر. هذه التي لتقلل في المصارع، ويدت تسمى  
بالحيلة، لأنها جعلت بالمول

و. د. ع. م. ما سبق (فاعمل بما أقول) في حكم يعقوب، و. ف. ص.  
ه. و. هذه بضعة، فوه امر سمر الإجماع وعمل العرصيين عليه،  
أو اعمل بما قلته لك، وما أقوله لك في هذا الكتاب من المسائل  
الغريبة، وما يتبعها من لأعمال الحسابة، فوه مذهب الإمام زيد  
رضي الله عنه، ووافقه عليه أكثر الأئمة

وبما أنهى الكلام على الأصول الثلاثة التي تعبر شرع في  
الأربعة التي لا تقول، وأولها الاثنان فقال.

وَالْقَصْفُ وَالْبَاقِي أَوْ الْقَصْفَانِ أَصْلُهُمَا فِي حُكْمِهِمَا إِنَّمَا  
(أو نصف و. ب. م.) كروح، أو ب.، أو ب. ب. أو ب. أو تحت  
سبعة، أو تحت لأم وعم فأصلها ثلث وهي يدك نصفه (أو  
نصفه) ويسمى هذان ~~حاصل~~ نصفين ونيتهمش، بشبه  
بها بكرة نسبه بي لا نظير لها، لأنه ليس في عرائض مسألة  
بورت فيها نصف فقط بفرص لا هاتين المسألتين ووه  
(أصلها) ب. نصف وم. ب.، أو النص (في حكم)  
الثلاث بين بفرصين (أو لأم) لأم محرر لنصف من ثلث في  
لأوس، ولأثنان (أو لأم) محرر لنصف، ونصف في اثنية  
متماثلان، والمتماثلان يكفى بأحدهما.

والأصل الثاني مما لا يقول: الثلاثة، وقد ذكره بقوله

### وَالثَلَاثُ مِنْ ثَلَاثَةٍ يَكُونُ وَالرُّنْحُ مِنْ أَرْبَعَةٍ مَثْنُونَ

(والثلاث) فقط كأم وعم، والثلاثان فقط كبنتين وعم، وهي إد  
دك فيها نصف، وثلاث وثلاث كاحسب لأم وأحسب شبعين أو  
لأم، وهي إد دك عادلة (من ثلاث يكون) أصلها، لأم محرر  
الثلاث أو الثلث من ثلاثة، وفي اجتماعهما محررهما متماثلان،  
وأحدهما ثلاثة هو أصلها

والأصل الثالث مما لا يقول: الأربعة، وقد ذكره بقوله

(١) في المطبوعة (في حكمهم) وهو اقوم لبيت.  
(٢) كذا بالأصل، ولعله مكرر

(والربع) فقط كزوجة وعم أو روح وابن أو معه نصف كزوج وست وعم أو زوجة وأخت شقيقة أو لأب وعم، و معه ثلث نسائي كزوجة وأبوين (من أربعة عسود) من السس، و سبعة الطريقة، أي كزوج الربع مرة بمعه طريقة مذكو د عدد حُساب في محارج لكسور، وهي أن محارج الكسر المخرج سمي به، لا نصف فمخرجه ثلث، والربع سمي به الأربعة فهي مخرجه، وإن كان معه النصف فمخرجه دحل في مخرجه، وإن كان معه ثلث الباقي فقد ذكرت وجهه في شرح لحة

وثلثي إن كان بين ثمانية فهل هي الأصول الثمانية

(وانثنى إن كان) أي، وجد وحده، كزوجة وابن، أو كان معه نصف كزوجة وست وعم (عمن ثمانية) أصلها، ولا يكون كل من ضمي لا معه ولثمانية، لا ناقصاً (هذه) الأصول الأربعة، الاثنان، والثلاثة، والأربعة، والثمانية (هي الأصول اثنان) في الذكر وهي

لا يدخل لغزو عديها فأعلم ثم استلث لتصحيح فيها وقسم (لا يدخل القول عليها) بل هي إما ملزمة لنقص، وذلك لأربعة، والثمانية، وإما ناقصة، أو عادلة وذلك، الاثنان، والثلاثة كما قدمت الإشارة لذلك

(فأعلم) ما ذكرته لك في أصول المسائل وغيرها (ثم استلث لتصحيح فيها) أي في جميع لاصور المذكورة إن احتاجت إليه، على ما سيأتي (واقسم) مصححها بين الورثة على ما سيأتي

فائدة تقدم أن لأصليين لمحبب فيهما هما ثمانية عشر، وستة وثلاثون، وأبهما لا يكونان لا في باب لحد والإخوة فأب شصبيه عشر فأصل كل مسألة فيها سبس وثلاث م باقى، وما باقى كد واحد وخمسة إخوة لأبوين أو لأب وأما الستة والثلاثون فأصل كل مسألة فيها ربع وسبس وثلاث م باقى، وما باقى كزوجة وأم وجد وسبعة إخوة كذلك، وذكرت ما يؤخذ منه توجه ذلك في شرح النعمة في محارج الكسور والله أعلم

ثم أعلم أن المسألة قد تصح من أصلها فلا تحتاج لعمل وتصحيح، وقد أشار إلى ذلك بقوله

وإن تكتن من أصلها تصح فترك تطويل الحساب ربح

(أو ترك) المسألة (من أصلها تصح) بأن انقسم نصف كل هرتو من أصل المسألة عدسه أو غير عدته عليهم، وذلك في جميع ما ذكرته من لأمثلة العائلة وغير العائلة، ما عد المثل الذي مثلت به في أصل ثلاثة في اجتماع الثلث والثلثين السابق (ترك تطويل الحساب) بصر عدد القريب، أو الفرق المنقسم عليه أو عليهم في أصلها (ربح) ترك العمل الذي لا يحتاج إليه

فأعط كل سهم من أصلها مكملًا أو عائلًا من عولها

(فأعط كلًا) من الورثة (سهمه من أصلها مكملًا) إن لم يعمل (أو عائلًا من عولها) ب عدت، فكون ناقصًا بسنة ما عالت به إلى مسألة عائلة أو غير عدته، فلو بسنة إبيها عائله كان دلت ما نقصه

حكم حصص حصص كل من بولا بولا، وبسبب ذلك بعد عدم  
عائلة كان ذلك ما نقصه من نصيب العائلة في روج وحسن  
شعبتين أو لأب أصلها ستة، وتعمل لستة، فعالت بواحد، فإن  
سبب بواحد لستة كان سبعة، ففصل كل من بروج والأحسن  
سبع حصص الأصل في كل من بولا بولا، وإن سبب بواحد  
سبب كان سبعة، فقد فصل كل من بروج والأحسن سبعة  
حصص العائلة

وقد لا يصح حسبه من أصلها فحاج أي تصحيح وعملي،  
وقد ذكره بقوله

### (السهام)

إن من الشهام لست تقسم على ذوي الميراث فأنش ما رُسم  
(أو ما بر السهام) جمع سهم، وتسمى بحظ ونصيب (يسمى  
سهم على ذوي) أي أصحاب (الميراث) فسمه صححه (دفع ما  
رسم) من الطرق التي ذكرها العرضيون

وأطلق طريقاً لاحتصار في العمل بالتوقي والضرب بحساب الرُّلُل  
(وهو طلب طريق لاحتصار في العمل بالتوقي) أي ما ينظر في  
توقي، بحيث يحدد من بروجوس وسهامها موافقة (أو حسب) توقي  
على بوجه لاني، فهو حصر من صوب بكم، فلا يعول على  
عدد الكمل في شيء من الأعمد من وحدت الموافقة (بحسابك)

من أي الحفظ - حسابه - ولا فهو حسب التوقي على حده  
وسم بوجه من وقته، وبصرفت فيه بالأعمد لانه، وصيرت ما  
انتهى إليه العمل في أصل المسألة فصحت من قلت أيضاً، بكن  
بصوب وبغيره، ويكون من الحفظ لصاعبي، فافهم ذلك فقد كان

واردد إلى التوقي الذي يوافق ضرورة في الأصل فأتت الحادق  
(و. دد أي بوق) الخرب (لذي بوق) سهامه (و. صيرته) أي  
بوق المذكور، ب. كان لا يكسر على فريق واحد، وإن كان على  
أكثر من ذلك فبعد عمل آخر مسألي وقوة (أي لأصل) أي  
بمساهمة غير عاقل، ويعبونه ب. كان عدا (أب) ب. فقلت ما ذكر  
(الحادق) أي يعرف بمتن، أو تحككم بفصل حدوده  
- بالكسر - أي عرفه وأقصه ويقدر حديق العمل - بالفتح  
والكسر - جِدَقًا وَحَدَقًا وَحَدَقًا: أَخَذَتْهُ  
وقوله.

إن كان جِسْمًا وَاحِدًا أو أَكْثَرًا فأنش سبيل لحق وطرع المرا  
(ب. كان جِسْمًا وَاحِدًا أو أَكْثَرًا) يشير به إلى أنك تنظر بين كل  
فريق وسهامه، فإذا أن تبأته سهامه وإما أن بواقعه، فإن بآيته  
سهامه أصه بحدته وب. وقعه سهامه رددته إلى وقته، لا فرق في  
لنظر بين كل فريق وسهامه بين المكسر عنهم فريقاً أو أكثر من  
فريق ثم ب. كان المكسر عنهم فريق واحد صوبه أو وقته في  
أصل حسابه كما ذكر، وإن كان المكسر عنهم فريقاً ورددت

هو أن منها بوقفة، وانصب حسان منها بحدته = فاحتج بعد ذلك  
 بمن حرم من بني في كلامه (ووجهه) ما ذكره ث (ودع) أو بول  
 (عنك الجدال) على الباطل

قال بن لائير رحمه الله في «النهاية» في معنى حديث «من  
 وبى قوم يحدث إلا ضلوا» «الحديث مفصلة الحجة بالحجة،  
 والمجادلة المناظرة والمخاصمة» وورد به في الحديث «حدث  
 على الباطل، وضعت لمعناه على الباطل به فأما لجدل لأصهار  
 حتى يرد ديث محمود، لقونه يعلى ﴿وَجَدَلْتَهُم بِالْبَيِّنَاتِ﴾»  
 انتهى

وفي «مختصر النصح» لعزطي رحمه الله «حدث بالكسر  
 جدلاً: أحكم المخصومة، وجادله جدالاً ومجادلة، خاصته» انتهى

(و جراً) أي الجدال والمخاصمة، قال عزطي رحمه الله في  
 «مختصر النصح» «مديره أميره مرة حادثة» انتهى وقد  
 بصدري رحمه الله في كتاب «الترغيب والترهيب» «ترهب من  
 امرء واحد، وهو المخاصمة والمجادلة، وضعت لقهر  
 بالعينة، والترغيب في تركه للمحق والمطل» انتهى

فمنها أن لجدال ولما ورد في إن لعطف فيهما عطف  
 اشتراقيين، في نحدث الشرف الورد عن رسول الله ﷺ أنه قال  
 «من برك امرء وهو مظل سي له بيت في رصير لجنة، ومن بركه

(١) س والحد ١٢٥

وهو محو سي له بيت في وسفها، ومن حسن حقه سي له ست في  
 «علاها» رواه أبو داود وترمذي رحمهما الله تعالى عن أبي مريم  
 رضي الله عنه<sup>(١)</sup> ودرنص الحجة. قال ترمذي رحمه الله يصح  
 بـ، وبه الموحدة ولصاد المصححة، هو ما حوّلها انتهى

وفي «الجامع الكبير» للحلال بسبوطي رحمه الله من رويه  
 يهتني رحمه الله عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله  
 ﷺ «من طلب علمه يبهي به نفسه، أو سار به لصفته، و  
 يصرف به وجوه الناس إليه فهو في النار»<sup>(٢)</sup>.

أد بقر ديث بالكسر لسهام على الرؤوس ما ن يكون على  
 قريب، أو على قريب، أو على ثلاث القفا، أو أربع عند  
 كاحضه وانجسته، خلافاً لما كيه ولا يتجاوز لاكسر في  
 الغرائض ذلك عند الجميع.

فإن كان الانكسر على قريب واحد نظرت من ديث لغير  
 وسهامه، فإن ديس العريق سهامه صوبت عدد العريق في أصل  
 نسيته أو مبلغها بالمولد عالت، فما بلغ فمعه يصح وإن وافق  
 عريق سهامه فرد ديث العريق سي وفقه، وأصوب وفقه في أصل  
 نسيته أو مبلغها بالمولد عالت، فما بلغ فمعه يصح وذلك كنه

(١) ابن أبي ذر (٢٨٠٠) و«جامع ترمذي» (٩٩٣) و«در الترمذي» حديث

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣)، وضعفه البوصيري في «الرواة» (١١١ / ١)

معنى ما قدمه لمصنف رحمه الله

والعريق يسمى أيضًا ضربًا وحيزًا ورؤسًا وصفًا والمراد به جماعة اشتركوا في مرض، أو فيما بقي بعد المروص وقد يطلق على الواحد الممرد

وُسْمٌ بث دلت، فتقول: بثت وعثمان، أصلها اثنا، وجرء سهمها اثنان، لتماينة، وتصح من أربعة

أم وثلاثة أعمام، أصلها ثلاثة، وجرء سهمها ثلاثة، للمداينة، وتصح من تسعة

أم وستة أعمام، أصلها ثلاثة، وجرء سهمها ثلاثة، وتصح كالتي قبلها، للموافقة

درجعة وعثمان، أصلها أربعة، وجرء سهمها اثنان لم به وتصح من ثمانية

روجة وستة أعمام، أصلها أربعة، وجرء سهمها اثنان، وتصح كالتي قبلها، للموافقة

بث وأم وثلاثة أعمام، أصلها ستة، وجرء سهمها ثلاثة، لتماينة، وتصح من ثمانية عشر

بث وأم وستة أعمام، أصلها ستة، وجرء سهمها ثلاثة، وتصح كالتي قبلها، للموافقة

روج وحمس شعفات، أصلها ستة، وتكون لبيعة، وجرء

سهمها خمسة، لتماينة، وتصح من خمسة وثلاثين، وكذا لو كانت عدد شبيهة بـ عـ يـ، للموافقة

روجة وخمس بين أو خمسة وثلاثون اثنا، أصلها ثمانية، وجرء سهمها خمسة، وتصح من أربعين، لتماينة في الأولى، والموافقة في الثانية

روج وأم وثلاثة بين أو أحد وعشرون اثنا، أصلها اثنا عشر، وجرء سهمها ثلاث لتماينة في الأولى والموافقة في الثانية، وتصح من ستة وثلاثين

روجة وأم وخمس شقيقات أو أربعون شقيقة، أصلها اثنا عشر، وتعمل إلى ثلاثة عشر، وجرء سهمها خمسة، لتماينة في الأولى والموافقة في الثانية، وتصح من خمسة وستين

روجة وأم وإيمان أو أربعة وثلاثون اثنا، أصلها أربعة وعشرون، وجرء سهمها اثنان، لتماينة في الأولى والموافقة في الثانية، وتصح من ثمانية وأربعين

روجة وأبوان وثلاث بنات أو أربع وعشرون بنت، أصلها أربعة وعشرون، وتعمل إلى سبعة وعشرين، وجرء سهمها ثلاثة، لتماينة في الأولى والموافقة في الثانية، وتصح من أحد وثمانين

أم وجد وسبعة إخوة أشقاء أو لأب أو سبعون أخًا كذلك، أصلها ثمانية عشر على الأرجح، وجرء سهمها سبعة، لتماينة في الأولى والموافقة في الثانية، وتصح من مائة وستة وعشرين.

روجه وأم وجد وثلاثة إخوة أشقاء أو لأب أو ستة كذلك،  
أصلها ستة وثلاثون - على الأربع - رجز سهمها ثلاثة، لمساكنه  
في لأولى والموافقة في الثانية، ونصف من مائة وثمانية

نبيه، إذا تأملت هذا التمثيل وجدت الانكسار على فريق واحد  
يأتي في كل أصل من الأصول التسعة، وأنه في الأصل ليس لا  
تأتي فيه الموافقة بين السهم والرؤس، لأن الباقي بعد النصف  
وحدد، والواحد يبين كل عدد، ونظر بين الرؤس والسهم  
بالمساكن والموافقة لا المماثلة والمداخلة ووجه ذلك كما ذكره  
في شرح المعارضية أن المماثلة بين الرؤس والسهم ليس فيها  
انكسار، والمداخلة إن كانت الرؤس داخلة في السهم فكذلك،  
وإن كان بالعكس فنظره باعتبار الموافقة، لأن كل متداخلين  
موافقات، مع أن ضرب الوفي أخضر من ضرب الكل وقد أعظم

وبما أنه الكلام على فريق واحد شرع بتكلم بالانكسار على  
فريقين، ويقاس علمه الانكسار على ثلاثة وأربعة، وأعلم - منه - أن  
للمفرضي في ذلك نظرين:

النظر الأول بين كل فريق وسهامه، وقد قدمه العصب مع  
الكلام في الانكسار على فريق واحد، غاية أن يوافق كل من  
الفريقين سهامه، وبما أن يبين كل منهما سهامه، وبما أن يوافق  
فريق سهامه ويبين الآخر سهامه، فهذه ثلاثة أحوال ثابت فيها  
المتباين يتماهى، ووفقى الموافق

والنظر الثاني، بين المبتئين بالسب الأربع، وقد ذكره بقوله:

## (باب الكسر)

وَبَيْنَ مِ الْكُسْرِ عَلَى أَخْتَابٍ فَلِأَنَّهُمَا فِي الْحُكْمِ جِلَّةُ النَّاسِ

(وبأن تر الكسر على أجناس) اثنين فأكثر، لكن لم يكمل كلامه  
لا في الجنبين فقط، وذكر آخر الباب أنه يقاس على ذلك ما أراد  
(وبه في السب الأربع لودعة بين المبتئين في حكم عدم  
لناس) المبرصين، فهو عدم أحد به لخصوص كب في قوله  
﴿لِيُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ لَمْ يَرَوْا قَدْ جَعَلُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَرَءَوْهُمْ يَحْسَبُ  
وَدُلُّوا خُشْيَا اللَّهِ وَيَقْتَرِ الْوَكِيلُ ﴿١٧٢﴾

تُخَصَّرُ فِي أَرْبَعَةِ أَنْصَافٍ يَفْرُقُهَا بَيِّنَاتُ فِي الْأَحْكَامِ

(يخصر في أربعة أقسام) وهي: مساكن، والتدخين، والنواحي،  
والنبيير (يعرفها المعاصر) أي: الخلاق (في الأحكام) الفرضية  
والحسابية، وبها صل كبير في الترتيب والحساب، عليه مدار أكثر  
الأعمال بفرصه وحسابية

ثم بين أربعة بقوله

مُتَابِلٌ مِنْ بَقِيَّةِ مُتَابِلٍ وَيَتَلَوُّ مُوَلِّقٌ مُضَاجِبٌ

(متابِل) أي: عدد (متابِل) لعدد غيره فهما متماثلان، أي:

(١) سورة آل عمران، ١٧٢

مساويين، كحصة وحصة (من بعده) في الذكر عدد (مساوي)  
عدد أكثر منه، فلهذا ساسيان كاشين واربعة قال الشيخ بدر الدين  
سبط الباردني ورحمهما الله: «وهو أن يكون أحدهما جزءاً من  
أكثرهما، أي: ينسب إلى الأكثر بالجزئية كقصه وثلاثة وعشرون  
ونصف ثمانية، وهذا هو تعبير العراقيين من المتقدمين، والمتأخرون  
يعبرون بهما بالمتداخلين» انتهى

وقد ذكرت في شرح النخبة في عدم الحساب أن جزء الشيء  
هو كسره الذي إذا سبط عليه أخاه، ومعلوم أن الأصغر داخل في  
لأكبر دون العكس، فليس التفاعل بينهما على بابه ويقال أيضاً  
في تعريف المتداخلين هما اللذان يعني أصغرهما أكبرهما

(وبعد) في الذكر عدد (موفق مصاحبه) لعدد آخر، فهما  
سواء كانا، ويقال لهما مشترك أيضاً، وهما اللذان يكون بينهما  
موافقة في جزء من أجزأه ويقال أيضاً الموافقان هما اللذان لا  
يفني أصغرهما أكبرهما، وإنما يفنيها عدد ثالث كأربعة وستة، لأن  
الأربعة لا تنفي ستة، ويعني كلمة مهمما اللذان فهذه ثلاثة أعداد  
بينها وبين ثلاثة أخرى هذه نسبة لثلاثة، وبعد عنها لا اشتراك

والترابيع المبين المتخالفين ثبوتك عن تفصيلها العارف

(والترابيع) لعدد (المباين) لعدد (المختلف) ه هما مباين  
ومختلف (نسبت عن تفصيلها) أي تفصيل النسب الأربع بين هذه  
الأعداد العارف أي عالم بالأعداد العددية والعرضية وقد أوضحنا  
الكلام على بيان ما يعرف به النسب في الطرق في شرح الباب

إذا علمت النسبة من هذه السبب بين المبين من دوس  
مباين، أو أوفائهما، أو دوس فوق ووفق فربا آخر

فحد من المتماثلين واحداً واحد من المتماثلين الرائد

(بعد من) العديدين المثلثين (المماثلين) عدداً واحداً واكتف به  
عن الآخر، فيكون الماحذ جزء السهم فاضربه في أصل المسألة  
إن سم نقر، أو في مبدعها بالعول إن عالت، كما سيأتي (وحد من)  
الحسب (النسب) أي المتداخلين العدد الرابع أي الأربعة  
وكتب به عن الأصغر، فيكون المأخوذ جزء السهم فاضربه في  
أصل المسألة أو مبدعها بالعول إن عالت كما سيأتي.

واضرب جميع الوف في الموافق واسلُك ذلك أنهج الطرائق

(واضرب) في المثلثين الموافقين (جميع الوف) الرجوع من  
أحد العددين (في) العدد الآخر (الموافق) واسلك بذلك أي: بما  
حصل (نهج الطرائق) أي وصحتها، فإن الصهاج هو الطريق  
الواضح وذلك بأن تصرف ما حصل من ضرب وفن أحدهما في  
بأخر لاخر في أصل المسألة أو مبدعها بالعول إن عالت، لأن ذلك  
جزء السهم كما سيأتي

وتحد جميع العدد المتماثلين واضربه في الثاني ولا تنهاه

(وحد جميع العدد المتماثلين) من المثلثين للآخر (واضربه في)  
العدد (الثاني) المتماثل له، فما حصل فهو جزء السهم فاضربه في  
أصل المسألة إن سم تعل، وفي مبدعها بالعول إن عالت (ولا تنهاه)

أي لا تصحح قال القرطبي رحمه الله المصلحة والادعان المصاحبة،  
وقيل ذهب بمعنى وارث، وأدعت بمعنى خشيت

فإذا خُِرَّ الشَّهْمُ فاحتفظوا واحداً هُديب أن تبيع عمة  
(بذلك) أي ما حصت من السب الأربع وهو أحد العتائير،  
وأكثر المتدخين، ومسطح وفق أحد المتوافقين في كمال الآخر،  
ومسطح اعتيائير (جزء) أي: حظ (السهم) الواحد من أصل  
نمائه، أو مدعها بالمول إن عانت من التصحيح

وجه تسميته بذلك كما قال ابن الهائم رحمه الله أنه إذا قسم  
المصحح على الأصل ثمانية أو عائلاً خرج هو، لأن الحاصل من  
الضرب إذا قسم على أحد المضروبين خرج المضروب الآخر،  
والمطلوب بالمسمة هو نصيب الواحد من المقسوم عنه من جملة  
المقسوم، والواحد من المقسوم عيب وهو لأصل أو المنتهي إليه  
بالقول - يسمى سهماً، والحظ يسمى جزء، فذلك قيل يسمى  
جزء السهم، أي: حظ الواحد من الأصل، والمنتهي إليه  
(عانت) أي: جزء السهم المذكور (واحتفظوا واحداً) أي: أصل (وي  
بعض السح) أن تبيع

واضرب في الأصل الذي تأصلاً وأنصبي ما أنصم وت نحصل  
(عنه واضرب) أي: جزء السهم المذكور (في الأصل) إن لم  
يصل، ويعونه إن عدل وفي قوله: (الذي تأصلاً) تأكيداً لأصله  
(وأنصبي) أي: اضبط (ما نصم وما تحصل) بالضرب، فهو ما تصح  
منه المائة

وأقسم وأقسم ذو صحيح يعرفه لأعجم والمصحح  
(واقبمه) أي: ما تحصل، وهو ما صحت منه المسألة بين  
ورثة بوجه من لوجه أي ذكره العريضة، وذكره حصص في  
(شرح المتن)

منها أن تضرب حصة كل قريب من أصل المسألة في جزء  
السهم، فإن كان الفرع شخصاً واحداً أنصبه، وإن كان جماعة  
فانصمه على عددهم، يخرج ما لكل وارث مما صحت منه المسألة  
(وأنصم ذو صحيح) لأن له صاحب نمائه، فواعد السبعة،  
وهي قواعد صحبه (يعرف الأعجم) قال القرطبي رحمه الله  
«الأعجم الذي لا يقلد على كلام أصلاً، ولدي لا يصحح ولا بين  
كلاماً، ولدي في لسانه عجمة، وإن أفصح بالمعجمة»

(والصحيح) البليغ، قال القرطبي أيضاً «فصح بالصم  
فصاحة صار فصيحاً، أي بليغاً انتهى»

وإذا فهمت ما ذكرنا فاعلم أن الانكسار على مرتبتين، فيه اثنتان  
عشرة مسورة، وذلك لأن كل فرع منهم إما أن يتبين سهامه، وإما  
أن توافقه سهامه، وإما أن توافقه فرعاً سهامه وتبين فرعاً سهامه،  
لهذه ثلاثة حول كما تقدم واستثنى في تلك الأحوال الثلاثة إذا  
نظر سهم بالنسب الأربع فلا يحد أن من واحدة منها وأربعة في  
ثلاثة باثني عشر، وإن نظرت باعتبار العول وعدمه كانت الصور  
أربعة وخمسين، وإن نظرت باعتبار الأصول زاد الصور



ثم اعلم أن الانكسار على قريبين، لا يتأتى في أصل اثنين  
، يأسى فيما عداه من الأصول

إذا تقرر ذلك، فليمثل للانكسار على قريبين باثني عشر مثلاً  
نعم ثلاثة إخوة لأم وثلاثة أعمام، أصلها ثلاثة، وجرء سهمها  
ثلاثة، للمساواة في المباينة، وتصح من تسعة

وفي زوجتين وثمانيه أعمام، أصلها أربعة، وجرء سهمها  
ثمانية، للمداخلة في المباينة، وتصح من اثنين وثلاثين

وفي أربع جدات وستة أعمام، أصلها ستة، وجرء سهمها اثني  
عشر، للموافقة في المباينة، وتصح من اثنين وسبعين

وفي أربع زوجات وخمسة بنين، أصلها ثمانية، وجرء سهمها  
عشرون، للمباينة في المباينة، وتصح من مائة وستين، وسمى  
صماً، وكذا كل مسألة عملي التباين، أي بين كل فريق وسهامه وبين  
لفرق بعضها بعضاً

وفي أم وأربعة أخوة لأم وثمان شقيقات، أصلها ستة، وتقول  
سبعة، وجرء سهمها اثنان للمماثلة في الموافقة، وتصح من أربعة  
عشر وربع كانت لإخوة لأم فيها ثمانية أيضاً كانت مثلاً للمداخلة  
في الموافقة، وكان جزء سهمها أربعة وتصح من ثمانية وعشرين  
لر كانت شقيقات أربعاً وعشرين وأولاد لأم ثمانية مع الأم كانت  
مثلاً للموافقة في الموافقة، وكان جزء سهمها اثني عشر، وتصح  
من أربعة وثمانين

، في روح وأربعة أخوة لأم واثنين شقيقات، أصلها ستة،  
وتقول لتسعة، وجرء سهمها ستة، للمباينة في الموافقة، وتصح من  
أربعة وخمسين

وفي زوجة وأربع جدات وعشرين، أصلها اثني عشر، ولا عود  
فيها، وجرء سهمها اثنان، لأن نصيب الجدات وهو اثنان يوزع  
عندهن بالنصف، ونصيب الأربعة اثنان، ونصيب العشرين وهو سبعة  
مباين بعددهما، واثان واثان مثلاً فيكفي باثنين سهمها  
جرء انهم كما قسأ، وتصح من أربعة وعشرين، بهذا مثال  
المماثل في موافقة أحد الصنعب سهامه، ومباينة الآخر سهمه

وفي أربع زوجات واثنين وثلاثين بنتاً وأربعين، أصلها أربعة  
وعشرون، وتقول لسبعة وعشرين، وجرء سهمها أربعة، للمداخلة  
في مباينة أحد الصنعب نصيبه، وموافقة الصنعب الآخر نصيبه وتصح  
من مائة وثمانية

وفي جد وجدتين لا تدلي واحدة سهمها به وستة إخوة أشقاء أو  
لأب، أصلها ثمانية عشر، وجرء سهمها ستة، للمباينة في مباينة  
أحد الصنعب نصيبه وموافقة الآخر نصيبه، وتصح من مائة وثمانية

وفي أربع زوجات واثنين عشر أخاً شقيقاً أو لأب وجد وأم،  
أصلها ستة وثلاثون، وجرء سهمها اثنا عشر، للموافقة في مباينة  
أحد الصنعب نصيبه وموافقة الآخر نصيبه، وتصح من أربعين  
واثنين وثلاثين

فقد استوفيت لأقسام الألفي عشر بالأمثلة، معرفة في جميع  
أصون المسائل بمول وغير مول، ما عدا أصل اثني

هذان المؤلف رحمه الله

بهذه من الحساب جعل يأتي على مثال العمل

(عنه) أي: الأحكام التي ذكرتها (من الحساب) أي: من  
نأصل البائة وتصحيحها، وما ينشئ عنه ذلك، وهو الب بين  
الأعداد (حاصل) بفتح الهميم، جمع جُضم، مسكوب والجملة مرادفة  
للكلام عند بعض النحاة، وأهم منه عند بعضهم (يأتي على مثالهم)  
أي: تلك الجملة (العمل) أي الانكسار على ثلاث فرق وعلى  
أربعة

من غير تطويل ولا اغتراب عاقلع يما بين هذا كد

(من غير تطويل) في العمل باختصار (ولا اغتراب) بكسر الهمزة،  
أي: ركوب خلاف الطريق، بل هي على الطريق الحادة بين  
نصيبين ونحش (نافع) من «فداعة»، وهي الرهبة باليسير  
من العطاء من قلوبهم قنع - بالكسر - قوعًا وقتعًا إذا رضي

والأحاديث في فصل القناعة كثيرة شهيرة، منها ما روى  
ليبيهي في «الزهد» عن جابر رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه  
قال: «صدقة كبر لا يسي»<sup>(١)</sup>

وهي «النهاية» لابن كثير رحمه الله تعالى: حديث «عز من فع  
وذلك من طمع» انتهى. وأما قنع - بالفتح - فمعناه سأل

وقوله (بما بين) بالبناء للمجهول أي وضح (مهر كافي) أي  
مغن عن غيره

فائدة في بيان العمل في الانكسار على ثلاث فرق، وعلى  
أربعة، عند من يتأني عنه، وفي أمثلة من ذلك

عدم أنه إذا وقع الانكسار على ثلاث فرق أو أربعة فتك نظران  
كف تقدم في الانكسار على فريقين

أولهما: أن تنظر بين كل فريق وسهامه، فإذا ان يتبين وإما أن  
تتوالمها، فإن تبينا فابق ذلك الفريق بتماحه وأتسه، وإن توافف فرد  
ذلك الفريق إلى وفقه رأيت وفقه مكبه، ثم ينظر بين الفريق الثاني  
وسهامه كذلك، وأثبت ذلك الفريق أو وفقه، ثم تنظر بين الثالث  
وسهامه كذلك، ثم بين الرابع وسهامه كذلك، فهذا هو النظر  
الأول

وانظر لثاني بين المئينات بعضها مع بعض: فإن تماثلت كلها  
فاكتف بأحدها فهو جزء السهم، وإن تداخلت كلها فأكبرها جزء  
السهم، وإن تباينت كلها فمسطحها جزء السهم، وإن توافقت أو

- مسائل الأعمال (رقم ٣٠٥)

وقد سأل ابن أبي حاتم أبيه عن هذا الحديث فقال: «هذا حديث باطل»

«المجلد» (٢١ - ١٠٦)

(١) «الزهد» (رقم ١٤) لبيهي، وأخرجه - أيضًا - ابن شامس في «الترغيب في»

مها: طريق الكوفيين، وهي أن ينظر بين مشين منها وتحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما، مما حصل فانظر بينه وبين ثالث وحصل أقل عدد ينقسم على كل منهما، فم حصل فانظر سه وس الرابع إن كان حصل أقل عدد ينقسم على كل منهما فم حصل فهو جزم لسه، فمخرجه في أصل المسألة أو في مخرجها بالعموم إن عالت، فم حصل فهو المطلوب، وهو ما تصح منه المسألة فإذا أردت قسمه المصحح فاضرب حصه كل قريب من أصل المسألة في جزء السهم، واسم الحاصل على ذلك الطريق إن كان متعدداً يحصل له واحد من التصحيح، وإن كان الطريقين سحفاً واحداً فم حصل من ضرب حصته في جزء السهم هو ماله من التصحيح

د. تقرر ذلك فلنمثل أمثلة من الانكسار على ثلاث فرق، ولا سأل ذلك إلا في الأصول الثلاثة التي تعول، وفي أصل ستة ثلاثين

وفي خمس جدات وخمسة إخوة لأم وخمسة أعمام، أصلها ستة، وجزء سهمها خمسة وتصح من ثلاثين، ولو كانت الأعمام عشرة، كان جزء سهمها عشرة وتصح من ثمانين.

وفي جدتين وثلاثة إخوة لأم وخمسة أعمام، أصلها ستة، وجزء سهمها ثلاثون، وتصح من مائة وثمانين، وهي صفاء.

وفي جدتين وثمانية إخوة لأم وثمانية عشر شقيقة، أصلها

ستة، وتعول السبعة، وجزء سهمها ستة وثلاثون، وتصح من مائتين وثمانين وخمسين

وفي أربع زوجات واثني عشرة جدة وستة وثلاثين شقيقة، أصلها اثنا عشر، وتعول ثلاثة عشر، وجزء سهمها ستة وثلاثون، وتصح من أربع مائة وثمانية وستين.

وفي أربع زوجات وعشرين بنتاً وأربعين جدة وعم، أصلها أربعة وعشرون، وجزء سهمها عشرون، وتصح من أربع مائة وثمانين

وفي زوجتين وأربع جدات وجد أبي أبي أبي أبي أبي الدرجة الرابعة حتى لا يحجب واحدة عن الجدات وعشرة إخوة لأب، أصلها ستة وثلاثون، وجزء سهمها عشرة، وتصح من ثلاثمائة وستين.

فصل على ذلك من الانكسار على أربع فرق، ولا يتأني ذلك إلا في أصل اثني عشر، وضعها

وفي زوجتين وأربع جدات وثمان أخوات لأم وستة عشر شقيقة، أصلها اثنا عشر، وتعول تسعة عشر، وجزء سهمها ثمان، وتصح من أربعين وثلاثين

وفي مسألة الامتحان، وهي أربع زوجات وخمسين جدات ومئة بنت وتسعة أعمام، أصلها أربعة وعشرون، وجزء سهمها ألف مائة وتسعة، وتصح من ثلاثين ألفاً ومائتين وأربعين، يُقْتَضَى

به، انطية يمدد. حلف أربعة مرة من لورته، كل فريق منهم قر من عشرة ومع ذلك صحت من أكثر من ثلاثين ألفاً ومائتين؟ صورتها وتسمى أيضاً صمًا، فقس على ذلك أيضاً والله أعلم

وبما أنهى الكلام على تصحيح المسائل بالنسبة لميت واحد شرع في تصحيح المسائل بالنسبة لميتين فأكثر، وهو المسمى بالمناصحات فقال

### (باب المناصحات)

(باب المناصحات) جمع مناصحة، من السنخ وهو دعه لإر له وسعيير، أو النقل وشرعا رفع حكم شرعي بإثبات آخر وفي اصطلاح المرحيين أن يموت من ورثة الميت لأول واحد أو أكثر قل قسمة الشركة، وقد يكون بعض المولى من ورثة ورثة لأول ومناسبة الاصطلاح اللغوي ظاهرة

إذا تقرر ذلك؛ فتارة يموت من ورثة الأول ميت فقط، وتارة يموت أكثر، وهي الحالتين تارة يمكن الاحتصار قبل العمل، وتارة لا يمكن، فهذه أربعة أحول فتصير المصنف منها على حسب واحد عدل.

وَإِنْ يَمُتْ آخَرُ قُلِّ الْعُسْمَةُ فَصَحَّ الْحِسَابُ وَاعْرِفْ سَهْمَهُ (وإن يموت من ورثة الميت الأول حيث (آخر) يفتح الحاء وهو الميت الثاني (قل العسمة) تركه لميت لأول، ولم يمكن

لاحتصار (فصح الحساب) للمسألة الأولى (واعرف سهمه أي الميت الثاني من مصحح المسألة الأولى)

وَنَجْعَلْ لَهُ مَسْأَلَةً أُخْرَى كَمَا قَدْ يُبَيِّنُ التَّفْصِيلُ بِمَا نَلَا (واجعل له) أي الميت الثاني (مسألة أخرى) سألت آخر، أي صحح للميت الثاني مسألة (كما قد بين التفصيل فيما قدما) في باب الحساب من تأصيل المسائل وتصحيحها

فإذا عرفت مصحح الثانية، وسهام الميت الثاني من المسألة الأولى، وعرف سهم هذا الميت الثاني على مآته، فلا يحوز من ثلاثه أحول، لأنه إما أن يفسد سهام الميت الثاني على مآته وإما أن توافقها، وإما أن يابيه، فإن انقسمت عليها فلا ضرر وتصح المناصحة مما صحت منه لأولى

وَإِنْ تَكُنْ لَيْتَ عَلَيْهَا تَقْصِمُ فَارْجِعْ إِلَى الْوُفْقِ بِهَذَا قَدْ حَكِمَ (وإن تكن ليت عليها تقسم فارجع إلى الوفاق بهذا قد حكيم) (وإن نكر) سهام الميت الثاني من المسألة الأولى (بست عنها) أو على مسألة الثاني (تقسم) وبوافقها (فارجع إلى الوفاق) (ي وفق مسألة الثاني بها) أي بالرجوع للوفق في سرفق (قد حكم) أي حكم به المرضيون والمختب (وتبين كيفية النظر في الموافقة بقوله

وَنَظَرُ ذَلِكَ وَاقْضَتِ الشَّهَامَ فَخُذْ مُدِيَّتَ وَفَقَّهَا تَمَامًا (وانظر) أيها الناظر في هذا الكتاب بين سهام الميت الثاني

ومسأله كما أسماه (إن وافق) مسألة الميت الثاني (السهام) أي، سهمه (فخذ هديت وفقها) أي، وفق المسألة الثانية (بماتاً) فهو قائم مقامها، فقوله (هديت) جملة دعائية معترضة بين الفعل ومفعوله

وصبره أو حسبها في الثانية  $\text{وإن لم تكن يَكُنْ مَوَاقِف}$

(ووصبره) أي، الرقن المذكور (أو) اضرب (جميعها) أي: المسألة الثانية (في سابقه) أي، الأولى  $\text{وإن لم تكن سهماً}$  أي بين مسألة الثانية وسهم ميت الثاني في الأول (موافقه)  $\text{وإن كان}$  بينهما بدين فقط، بما قدمت في تصحيح المسائل في النظر بين السهم والرؤوس أنه لا يتأني الممانعة ولا للممانعة لأن الثانية هما كالرؤوس هناك فقد حُلَّتْ الأحوال الثلاثة، وهي انقسام سهام النسب الثاني على مسأله و موافقه أو مباينته، بما عرِث به كلام المؤلف رحمه الله تعالى.

وإذا ضربت الثانية أو وفقها في الأولى فما بلغ منه تصحح المسألة الجامعة للأولى والثانية، فإذا أردت قسمة هذه الثانية الجامعة على وثة الأول والثاني فمن له شيء من الأولى أحده مضروباً في كل الثانية عند التبيين، أو في وفقها عند التوافق، وقد ذكر ذلك هو

وكلُّ سهمٍ في جميع الثانية  $\text{تُضْرَبُ أو في وفقها علائجه}$

(وكل سهم) من الأولى (في جميع) المسألة (الثانية بصرب)

عند التبيين (أو في وفقها) عند التوافق (علائجه) أي: جهراً، فما حصل من ضرب المذكور فهو لذلك الوارث صاحب تلك السهام التي صربتها هي الثانية، أو في وفقها من مصحح الممانعة ومن له شيء من الثانية أحله مضروباً في كل سهم مورثه من الأولى عند السب، أو في وفقها عند التوافق  $\text{وقد ذكر ذلك بقوله}$

وانهم لأخرى في السهام  $\text{تُضْرَبُ أو في وفقها تمام}$

(وأسهم) المسألة (الأخرى) وهي الثانية (في السهام) لميت الثاني من المسألة الأولى (تضرب)  $\text{إن لم تكن بين مسألة الثاني وسهمه موافقة بل كانت الممانعة}$  (أو في وفقها التمام)  $\text{إن كانت}$  بينهما موافقه، فما حصل من الضرب في كل من الحائتين فهو حصه ذلك الوارث في الثانية الذي ضرب سهامه في تلك السهام، أو في وفقها من مصحح الممانعة وإذا ورث شخص من ميتين فاجمع ماله منهما

والاحتياط لصحة الممانعة بأن تجمع حصص الورثة، وإن سوي مجموعها مصحح الممانعة فهو صحيح وإلا فهو غلط وأَعَدَّه

فهذه صريضة المسألة  $\text{فأرق بها رتبة فضل شديده}$

(مهدد) الطريقة التي ذكره بقوله (طريقة المسألة) التي مات فيها من وثة الأول  $\text{مب فقط}$  (فأرق) أي، صعد (بها) أي، بيده الطريقة،  $\text{في معرفتها}$  (رسة) أي، مرله (فصل) عن قولهم فضل

لرجل فصلاً، صار ذا فضل وفصيلة، ضد النقص (شاححة) أي مرتفعة عامة قال القرطبي رحمه الله تعالى في المحصر لصاحبه «شمخ الجبل شموخاً ارتفع، والرجل بأنفه تكبر، والأنف ارتفع كراً، وأنوف شمشخ، وجبال شومخ» انتهى

وسمى ثلاثة أمثلة باعتبار الانقسام والتبيين والتوافق

فمثال الانقسام أم وبنان، مات أحدهما قبل قسمه التركة عن ابن وبنت، فالأولى من اثني عشر بالتصحح، للام اثنان ولكل ابن خمسة والثانية من خمسة، وسهم الميت الثاني من الأول خمسة، وخمسة على خمسة منقسمة، فتصح الماشحة كلها من اثني عشر، من غير ضرب للام اثنان وللابن الباقي خمسة، ولكل ابن من ابني لثاني اثنان، ولسته واحد.

ومثال المبانيه أن يموت الابن عن ابين، فالأولى من اثني عشر، للابن الميت منها خمسة، ومأثته اثنان، وخمسة على اثني لا تنقسم عندهم وتبنيهم، فاصرب لاثني في الاثني عشر فتصح الماشحة من أربعة وعشرين، فإذا أودت القسمة للام من الاثني عشر وهي لأولى اثنان في جميع الثانية، وهو اثنان بأربعة، فهي بها، وبلاس بمخلف خمسة في جميع اثنان عشر عشرة فهي بها، وبكل ابن من ابني الثاني من مأثته وهي اثنان واحد في جميع سهم مورثه، أي الابن الميت من الأولى وهي خمسة، وواحد في خمسة بخمسة، فهي ما لكل من سهم، فهما عشرة كسهم ابني سهم يموت، فإذا جمعت أربعة حصص لأم، وعشرة حصص لابن

لنخلف، وخمسة وخمسة حصتي ابني الابن الذي مات، كان المجتمع أربعة وعشرين، وهي ما صحت منه الماشحة، فالعمل صحيح

ومثال الموافقة بعض عبور المسألة المأمورية، وهي رجل مات وخلف ابوين وابنتين، فلم تقسم التركة حتى ماتت إحدى ابنتين عن ابني المسألة، فالأولى من ستة، لكل من الابوين سهم، ولكل من البنتين سهمان، والثانية فيها جدة أم أب وجد أبو أب وأخت شمس أو لأب، فاصلها ستة، لمجد سهم ولجد ولأخت خمسة سافية بينهما على ثلاثة لا ينقسم وتبين وحاصل ضرب ثلاثة في ستة ثمانية عشر، منها يصح للجد ثلاثة ولجد عشرة، ولأخت حصص على ستة من الأولى اثنان، وعرضها على خمسة عشر وصحح اثنان فوجد بينهما موافقة بالنصف، فاصرب نصف ثانية سعة في الأولى وهي ستة تبلغ أربعة وحسن بها تصح، فمن له شيء من الأولى أحده مضروباً في وفق الثانية، ومن له شيء من الثانية أحده مضروباً في واحد، وهو وعن سهام الميتة ثانياً للام من الأولى واحد في تسعة بتسعة، وبها من الثانية يكونها حصة ثلاثة في واحد بثلاثة، فاجمعها لها يجتمع لها ثمانية عشر وللأب من الأولى واحد في تسعة بتسعة، وله من الثانية يكونه جدًا عشرة في واحد بعشرة، فيجتمع به تسعة عشر ولست المتخلعة من الأولى اثنان في تسعة بثمانية عشر، ولها من الثانية بمقتضى كونها أخت خمسة في واحد بخمسة، فيجتمع لها ثلثة وعشرون. فإذا جمعت اثني عشر وتسعة عشر وثلاثة وعشرين

اجتمع أربعة رجال وهم ساجد منكم، فليس صحيح

ولو كان الميت الأول الذي خلف أبوين وامتن أنس كان بعد  
في نسبه أباً أم فلا يرث، وكان في الثانية رث بيت المال أو الر...  
على اختلاف المشهور في ذلك من الأئمة. واحتمل كون الأخت  
في نسبه أمناً شعبة أو لأم، فاختلف الحال باعتبار ذكورة للميت  
أو أنثويته، فحدث لما سأل أمير المؤمنين المأمون عنها يحيى  
بن أكرم ورحمهم الله تعالى بقوله: هناك هالك وخلفه أريد  
و... ف... حتى مات إحدى السبع من الأول...  
فقال يا أمير المؤمنين: نعم الأول رجل أو امرأة؟ فعرف  
لأمون نصه، فقال: إذا عرفت التعصبي عرفنا جواب هؤلاء  
نفساً

وسبب سؤالي عن ذلك أنه لما أراد أن يوليّه قضاء البصرة أحضره  
فاستحققه لصغر سنه، فإنه كما حكى الحافظ عبد بن أبي العمدي رحمه  
الله كان إذ ذاك ابن إحدى وعشرين سنة، فأحسن يحيى بذلك فقال  
يا أمير المؤمنين سبني فإن القضاء عني لأحفظي وكانوا يحسبون  
العمال والقبض والأمراء بالفرائض. فقال: ما تقول لي أريد  
واسين لم تقسم التركة حتى مات إحدى ابنتين عن الباقي، وقبل  
عنهم وعن روح؟ فأجاب به سيق. فلما مضى إلى البصرة فاصياً  
استحضره مشايخه المستعز، فمعه... فقال له: ك...  
القاضي؟ فقال: بن عثمان بن أسيد حين ولاد النبي ﷺ مكة.

فلذلك سميت بالمأمونية

فبقي لمن مثلي عنها أن يخص عن الميت الأول كما يخص  
عنه يحيى بن أكرم، لاختلاف الحكم كما أسلفناه

واعلم أنك لو علمت في المسألة كل مسألة عن حديث  
بحث لا تغلق بوجده بأمرى لصح، يكن يتصور، وهو المص  
من قسمة المسائل على حساب واحد

تمة جميع ما تقدم فيها إذا مات ميت فقط من ورثة الأول،  
وكم يكن الاختصار قبل العمل، وهو خارج من أخبارنا بعد سبب  
الإشارة إليها

ولجان الثاني: أن يموت أكثر من ميت سواء كانوا كلهم من  
ورثة الأول، أو كان فيهم من هو من ورثة ورثة الأول وفي ذلك  
أوجه عشرة ذكرناها في «شرح الترتيب»

أشهرها وأعتبها: أن تحصل جامعة بمسألة الميت الأول والثاني  
كما أسلفناه واجعلها أولى بالسبب للميت الثالث، ومسألة الميت  
الثالث ثانية بالة لها، وانظر بينها وبين سهم الثالث من تلك  
الجامعة، وحصل جامعة على ما ينتضيه الحال من التقسيم وتوابع  
وسايق، فإن كان معك رابع فاجعل جامعة الثلاث أولى، ومسألة  
الم مع ثابته، ودع عنك كذلك في خامس وسدس وهما جزءان مع بيع  
فمنه يصح مسألة السبعة الجامعة لمسائل أولئك الأمور

ولكن لذلك بعثنا ذكره الشيخ زكريا - رحمه الله - في الشرح

الكفاية بقوله. مثاله في الأربعة زوجة وأبوان وابنتان، ثم مات الأب عن الباقي، وأخ لأبوين ثم الأم عن الباقي، وأم وعم ثم إحدى التين عن زوج ومن بقي

فالمالة الأبوي من سبعة وعشرين، مات الأول عن زوجة وستي ابن وأخ، فمسأله من أربعة وعشرين، نوافي حصه من لأولى بالربع، فتصحبان من مائة واثني وستين، فمن له شيء من لأولى ضرب في ستة، ومن الثانية فهي واحد؛ فلزوجة ثمانية عشر، ولأم سبعة وعشرون، ولكل بنت ستة وخمسون، وللأخ خمسة ثم ماتت الأم عن أم وبنتي ابن وعم؛ فمسألتها من ستة، نوافي حصه من الأربيعين ثلث، فتصح ثلاث من ثلاثمائة وأربعة وعشرين. فمن له شيء من الأوليين ضرب في اثنين، أو من اثنتي عشرة فهي تسعة؛ فلزوجة الأولى ستة وثلاثون، ولكل بنت مائة وثلاثون، وللأخ عشرة، وللأم في الثالثة تسعة، ولعمها كدث ثم ماتت إحدى البنتين عن زوج وأم وأخت، فمسألتها من ثمانية، نوافي حظها بالنصف، فتصح الأربع من ألف ومائتين وستة وتسعين فمن له شيء من الثلاث الأول ضرب في أربعة، أو من الرابعة فهي خمس وستين؛ فلزوجة الأول اثني أم في الرابعة مائتان وأربعة وستون، والست سافيه سبعين وخمسة عشر، وللأخ أربعون، ولأم ثلثه ستة وثلاثون، ولعمها كذلك، وللزوج أربعة مائة وخمسة وتسعون. انتهى

والحالات الثالث، والرابع. أن يموت بعد الأول ميت أو

أكثر. ويمكن الاختصار قبل العمل، ويسمى اختصار بمسائل، وهو أنواع ذكرتها في اشرحي الفارسية، والاشترية.

مها أن تنحصر ورثة من بعد الأول فيمن بقي من ورثة من منه، ويروون كدهم بمطابق حصوه، سواء كان معهم من يرث من لأول فقط يلمر من أم لا، كزوجة وعشرة بين من غيرها ماتوا كدهم واحد بعد واحد، حتى بقي مع لزوجته من الأولاد اثنين، فتقدر كأب الأول مات عن زوجة وتين فقط، فتصح بالاختصار من ستة عشر، فلزوجة ثمان، ولكل بن سبعة ولكن لو سبكت طريق المماسحة لصحت من عدد كثير، ثم رجعت بالاختصار بما ذكر ولو حذف الأولاد فقط من غير زوجة فماتوا واحد بعد واحد حتى بقي اثنين، فكأنه مات عن ثين فقط، فتصح من ثين

تية. كما يمكن الاختصار قبل العمل، كذلك يمكن الاختصار بعد العمل، ويسمى اختصار لسهام، وهو أن يوجد بعد تصحيح مسائل في جميع الأنصاء اشراك، مرجع لمسألة وكل نصيب إلى لزوج، كزوجته وبنت ومن منها، فكل القسمة بفرقة بوقت الت عن من بقي، وهم أمها وأخوها، فتصح المماسحة من ثين وسبعين، للزوج ستة عشر، وللبن ستة وخمسون، والنصيبان مشترك بالثمن، مرجع لمسألة إلى ثمنها تسعة، وكل نصيب إلى ثمنه، فيرجع نصيب الابن إلى سبعة، ونصيب الزوجة إلى اثنين وإذا اشترك الأنصاء كلها إلا نصيباً منها فلا اختصار

ومن رد المريد من هذا فعليه كتاب اشرح التريب، والله أعلم



ولما أنهى المصنف رحمه الله تعالى الكلام على الإرث  
المسحق وما يتبعه شرح في الإرث بالتفسير والاحتياط، وهو أنواع،  
فبدأ منها بالحنث المشكل فقال:

### (باب الحنث المشكل)

(باب ميراث الحنث المشكل، والمفقود، والعميل) والحنث  
ما حوّل من لأبحاث، وهو الشيء والتكثير، أو من قولهم حث  
الطعام إذا تشبه أمره فلم يحضر طعمه. وهو آدمي له آلة المرحل  
ونسراة أو له ثقب لا تشبه وحدة مهما والمشكل ما عوّد من  
شكل الأمر شكولا وأشكل التيسر

والحنث مدام مشكلاً لا يكون أب ولا أنا ولا عماً ولا جدة  
ولا روي ولا روجة، وهو محصر في أربع جهات: السب،  
والإحوة، والعمومة، والولاء. والكلام فيه في مقامين أحدهما  
فيما يتضح منه وما لا يتضح، ومحل كسب العقه والثاني في ثبوت  
ورث من معه، وقد ذكره بقوله.

وإن يكن في مُنتَحَن المأب حُنْثٌ صحيحٌ بَيِّنُ الإسْكَالِ

(وإن يكن في مستحق المال) من الورثة (حنث صحيح) في  
(شكك) (نبي) أي صهر (الشكك) والمراد كونه حنث مشكلاً  
بأنه عسى يشكك، ثم يتضح بذكره ولا أدوية

فأقسم على الأقل وأيقن بخط بحث القسمة الميسر

(وقسم) امرئ من الورثة وحنث (عنى) التقدير (الأقل) لكن  
من ورثة وحنث ن ورث بتدريجي المذكور والأدوية متفاضلاً  
كأن حنث مع ابن واضح، فاقبل نصيب الأثنى حنث ولو صح  
كون الحنث ذكر، فبطل الحنث الثلث، والواضح النصف،  
ويوقف السدس وكزوج وأم وحنث شقيق بالأصغر في حق الحنث  
مذكوره، وفي حق الروح والأدوية (وقسم) أي نصيب تدريجي  
لا شك فيه، وهو الأقل فيما سبق، أو العدم إن ورث بأحدهما  
فقط، كولد عم حنث مع معتق فلا شيء له بتقدير الأثوية، ولا  
يعطى المعتق شيئاً لاحتمال ذكرته. وكزوج وأم وولدي أم وحنثي  
لأب، فلا يعطى شيئاً في الحال لاحتمال ذكرته، فيستحق باستعراق  
نحوه. والأصغر في حق الروح والأم، ولدي الأم أدوية بحوزة  
إدراك لتسعة

وإذا عاملت كلاً من الحنث ومن معه بالأصغر فيوقف المشكوك  
فيه إلى الاتضاح، أو الصلح بتسلي أو تفاضل، ولا بد من جريان  
التواضع، ويعتبر الجهل هنا للضرورة وهذا كنه إدراك تدريجي  
المذكورة والأثوية متفاضلاً، أو بأحدهما لفظ كما قدم الإشارة  
لذلك، فإن ورث بهما متساوياً كولد أم أو معتق فالأمر واضح

وقوله. (تحفظ) جواب الأمر (بحق القسمة) أي القسمة الحق  
(الميسر) أي الواضح الظاهر.

فائدة ما قلناه هو المعتمد من مذهب الشافعية، ومذهب  
لحنفة، أنه يعامل الحنث وحده بالأصغر فإن كان الأصغر لا شيء

ملا يعطي شيئاً ولا يوقف شيء.

ومذهب المالكية: له نصف بصبي ذكر وأنثى وإن ورت بهما متتبعاً، وإن ورت باحدهما فقط لله نصف نصيبه، وإن ورت بهما مساوياً فالمرء واضح

ومذهب الحنابلة: إن لم يُرَجَّ اتصاحبه فكالمالكية، وإن رَجَّي اتصاحبه فكالمشافعية، والله أعلم

فائدة ثمة للحنثي خمسة أسوال: أحدها يرث بتقدير الذكورة والأنوثة على السواء، كأبوين وبنت وولد ابن حنثي

ثانيها بتقدير الذكورة أكثر، كبنت وولد ابن حنثي

ثالثها: عكسه، كزوج وأم وولد أب حنثي

رابعها يرث بتقدير بدكوره فقط، كزوج أم حنثي

خامسها عكسه، كزوج وشقيقه وولد أب حنثي، والله أعلم

فائدة ثمة في حساب ميسر النخاني أنه على مذهب فتصحيح المسألة بتقدير ذكوره فقط، وتقدير أنوثة فقط، ثم نظر من الميسراتين بالنسبة الأربع، وبحصر آخر عدد خفيم على كل من ميسراتين بالتقدير، مما كان فهو الجامعة، فيقسمها على كل من حنثي ومنة الورثة، ونظر أقل حصص بكل مهر ودفعه له ويوقف المشكوك فيه إلى ليد أو المصلح

وأما على مذهب الحنابلة فتصح المسألة على تقدير الأصغر

في حق الحنثي وحده، وأعطه الأصغر وبه موته وبه موته، ولا يرث بتقدير فلا يعطى شيئاً

وأما على مذهب المالكية فتختلف خلاف في كيفية العمل، فعلى مذهب أهل الأحوال تحصل الجامعة كما حلت على مدعنا، ونضربها في عدد حنثي أو حوال حنثي، ثم نصف على كل حنة، فمحصو كل شخص وأعطه من ذلك بدل ما يوجد بحالات حنثي أو الحنثي فهي ابن واضح وولد حنثي بتقدير الذكورة من اثنين، وتقدير الأنوثة من ثلاثة، والجامعة لهما ستة، للمباينة فمحصو صبح عينا، فيعطى المشكل الباقي صبح ثلاثة، ويوقف سهم

وعند المالكية نصوب هذه الستة لبي اثنين حالتي الحنثي فتصح من شيء عشرة للحنثي بتقدير الذكورة ستة، وتقدير الأنوثة أربعة، ومجموع الحنثيين عشرة، نصفها خمسة، فهي له وللواضح بتقدير ذكوره حنثي ستة، وتقدير أنوثة ثمانية، ومجموع الحنثيين أربعة عشرة، نصفها سبعة، فهي له.

وأما عند الحنابلة: فللحنثي الثلث، وللواضح الثلثان، ونفس على ذلك. والله أعلم.

ولما انتهى الكلام على الحنثي شرع في المفقود فقال

### (باب المفقود)

وحكم على المفقود بحكم الحنثي إذا دُعِيَ بِكَوْنِهِ أَوْ فُوتَ أَثَرُهُ  
(وحكم على المفقود) إذا كان من جملة الورثة (حكم الحنثي)

ي: كحكمه من معاملة الورثة الحاضرين بالأصغر في حقهم، من تقدير حياته وموته (إن ذكر، كان أو هو أنثى) يعني سواء كان المفقود ذكراً، أو أنثى، فمن يرث بكل من التقديرين واتحد إرثه بمصده، ومن يختلف إرثه يعطى الأقل، ومن لا يرث في أحد التقديرين لا يعطى شيئاً، ويوقف المال أو الباقي حتى يظهر الحال بموته أو حياته، أو يحكم قاض بموته، (اجتهاداً) على ما سببه

هذا هو الصحيح من مذهب، وهو قول أبي يوسف، والثوّلوي، من القاسم عن مالك، وقول الإمام أحمد

ومقابل الصحيح عندنا وجهان

أحدهما: يفدر موته في حق الجميع؛ فإن ظهر خلافه عُرِّنا بحكم

قال الوبي وبهذا المصنف قد محمد بن الحسن، إلا أنه جعل القول قول من المال في يده انتهى

والوجه الثاني: تقدير حياته في حق الجميع، فإن ظهر خلافه عُرِّب الحكم، وهل تؤخذ من الحاضرين كميل من هذين الوجهين، لا حساب لهم الحكم؟

قال الشيخ زكريا رحمه الله فيه خلاف، ذكره في «السيط» وقال أيضاً وأعلم أنه إذا كان الموقوف بين الحاضرين لا حق بمفقود فيه غير كل نصير حار أن يصطاح الحاضرون عنه، كما نقله السبكي عن أبي منصور انتهى

فائدة: كيفية حساب المفقود أن تعمل لكل حال من حالته مسألة، ونحصل أقل عدد ينقسم على كل من المسائلتين، فما بلغ منه نصيب، فاقسمه على كل تقدير يظهر لأب، فيعطيه كل وادث، ويوقف المشكوك فيه كما سبق

مسألة: زوج حاضِر وأختان لأب حاضرتان وأخ لأب مفقود بتقدير موت الأخ تكون المسألة من ستة ماضول، وتقدير حياته أصلها من اثنين، ونصيب من ثمانية. والمسائلتان متباينتان، مصطحبهما ستة وخمسون، فهي الجامعة بالأصغر في حق الروح موت لأخ، فله أربعة وعشرون من صرب ثلاثة في ثمانية، والأصغر في حق الأختين حياته، فلكل منهما سبعة من ضرب واحد في ستة، فجميع ما أخذوه ثمانية وثلاثون. ويوقف ثمانية عشر بين الروح والأختين والأخ المفقود، فإن ظهر ميتاً فمع الروح حته، وجميع الموقوف للأختين وإن ظهر حياً كان للزوج منه أربعة، وللأخ أربعة عشر.

مسألة: أخ لأب مفقود وأخ شقيق وجد حاضران. فإن كان الأخ للأب حياً فالحمد لثلاث، ولشقيق الظفان؛ لأنها من مسائل المعادة، فهي من ثلاثة، وإن كان ميتاً فالحمد بينهما بالسوية، فتكون من اثنين، فيقدر في حق الجد حياته، وفي حق الأخ موته، فالجامعة ستة بثمانية، للجد اثنين، ولشقيق ثلاثة، ويوقف سهم بين الجد وأخ، ولا شيء للمفقود فيه، وللأخ والجد أن يصطحبا في السهم المذكور، كما تقدم نقله عن أبي منصور. والله أعلم

فائدة ثلثة ما تقدم فيما إذا كان المفقود ورثاً، فإن كان مورثاً  
 فحكمه أنه يوقف ماله جميعه إلى ثبوت موته بينة، أو حكم  
 القاضي بموته احتياطاً، عند مضي مدة لا يعيش منه ربه في غالب  
 العادة

والمشهور عندنا لا تُقَدَّر تلك المدة، بل المعتبر غلبة الظن  
 بالاحتياط بحاكم وهذا هو المشهور عند مالك وبني حنفية رحمهم  
 الله

وقيل تقدر بسبعين، نقله النووي عن ابن عبد الحكم

وحكى ابن الحاجب - رحمهم الله - فيه ثلاثة أقوال أخر  
 تسعين، ومائة

وفي رواية عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بقدر تسعين سنة  
 وفي رواية عنه أيضاً بمائة وعشرين سنة

ومهما قبل من المدة، فبمَن ولادته لا من فقده.

وفرق الإمام أحمد رحمه الله بين من يرجى رجوعه بأن كان  
 نعال على سفره إسلامه، كما إذا سافر بحارة أو بره، فوقف  
 ماله ويتظر به تمام تسعين سنة، وإن كان لا يرجى رجوعه بأن كان  
 انعالت على سفره الهلاك كما إذا كان في سفينة ناكسرت، أو  
 قتلوا عدو ولم يُختم من هبت من سج، أو خرج من بين أهل  
 فُقِدَ؛ فإذا مضى أربع سنين قسم ماله بين ورثته حينئذ والله أعلم

ولما أنهى الكلام على المفقود شرع في الحمل فقال

## (باب الحمل)

وهكذا حكم دوات الحمل فاش عن أبيه والأصل

(وهكذا حكم) حمل (دوات) أي: صاحبات (الحمل) الذي  
 يرث أو يحجب ولو ببعض التقادير، فيعامل الورثة الموجودون  
 بالأصغر من وجوده وعدمه، وذكرته وأنثوته، واعتبره وتعدد،  
 ويوسف مشكوك فيه بنى بوضع الحمل كنه حيًا حيده مستقره، و  
 بيان الحال؛ فذلك قال المصنف رحمه الله

(فإن) حَمَلَكَ في السمة بين الورثة الموجودين - إن لم  
 بصرون، وصدا، أو بعضهم السمة، قبل الوضع (على أبيه،  
 والأصل) فمن يحجب ولو ببعض التقادير لا يعطى شيئاً، ومن لا  
 يختلف نصيبه دفع إياه، ومن يختلف نصيبه - وهو مفتر - أعطي  
 الأقل، وإن كان غير مفتر فلا يعطى شيئاً؛ فعلى هذا لا يعطى أخو  
 الحمل شيئاً، لأنه لا ضبط بعدد الحمل عندنا على الأصح

وفير - بقدر أربعة، وبما من بقية الورثة بالأصغر، بتقدير الأربعة  
 ذكراً وأنثاً وهو قول أبي حنيفة، وأشهب رحمهم الله، ورجحه  
 بعض المالكية رحمهم الله

ومن العلماء من يفتقر الحمل اثنين، ويعامل الورثة بالأصغر  
 بتقدير الذكورة فيهما، أو في أحدهما، والأنوثة - وهو مذهب  
 الحنابلة، ومحمد، والنوّلوي رحمهم الله

ومن العلماء من يقدر الحمل واحداً لأنه الغالب، ويعمل الورثة بالأصغر من تعديري دكوره وأنوته. وهو قول الليث بن سعد، وأبي يوسف، وعبد القوي عند الحنفية. ويؤخذ الكبير من ورثة ثم ما قلنا من القسمة قبل الوصع هو المعتمد عندهما وقال الفقهاء - رحمه الله -، توقف القسمة إلى الوصع معلناً. وهذا هو الأرجح من مذهب المالكية.

ثم اعلم أنه إذا وضعت لحمل ميتاً بجدية علي أمه توجب العدة ورثة العدة عنه فقط دون الموقوف لأجله، فعود لبقية الورثة وكأنه كالعديم بالنسبة لذلك أيضاً.

مسألة - حنف أمه حاملاً وأخاً شقيقاً فلا يعطى الأخ شيئاً ما دامت حاملاً بالإجماع، وبعد ظهور الحال لا يعطى الحكم.

مسألة - خلف أبناً وروجة حاملاً، فلا قسمة عند المالكية إلى الوصع، ويعطى الروجة الثلث، عند الأئمة الثلاثة، ولا يعطى لاس ميتاً - عندهما - حتى تصع، وعند الحنفية يعطى الابن ثلث جدي، ويوقف ثلثاه، لأنهم بقدره ثلثين، والأصغر كونهما دكرين وعند الحنفية يعطى لاس لنصف من باقي، لأنهم بقدره واحداً والأصغر كونه دكرين ويؤخذ من قبل لأحمد أن تصع أكثر.

مسألة - خلف روجة حاملاً وأبوين فالأصغر في حق الروجة والأبوين أن يكون الحمل عدداً من الإناث، فتعطى الروجة بمعدل، والأب سدس عائلاً، والأم سدساً عائلاً، في الجمع وتكون من أربعة وعشرين لسبعة وعشرين، فيمنع للروجة ثلاثة من

سبعة وعشرين، ولأم أربعة منها، وللأب كذلك، ويوقف ستة عشر ومنهب الحابذة كذلك.

ومذهب الحنفية - تعطى الروجة الثلث من أربعة وعشرين، ولأم أربعة منها، والأب كذلك، ويوقف ثلاثة عشر وعند المالكية لا قسمة إلى الوصع.

مسألة - خلف أما حاملاً وأبناً فالأصغر في حق الأم كون حمداً عدداً، فلها السدس، وفي حق الأب عدم بعده، فتعطى سدس، والأب ثلثين، ويوقف سدس بين الأم والأب فلا شيء للحمل منه وعند الحابذة كذلك.

وعند الحنفية لها ثلث، وللأب ثلثان، ويؤخذ منها كغير احتمال أن تلد عدداً من الإخوة.

وعند المالكية لا قسمة إلى الوصع. والله أعلم.

وبما أنهى الكلام على مسائل الحمل شرع في ميراث العرق والهدم، لأن في مسائله توقف إلى البيهقي أو الصنع، فقل.

### (باب العرق)

(باب ميراث العرق) والهدم وسحروهم وقد قدمت أن شروط الإرث يعلم بعضها من ميراث العرق، وهذا أواد بيها فنقول.

## اعلم أن شروط الإرث ثلاثة

أحدها يحتمل بالقضاء العلم بالجهة المستعصية لإرث، وبالدرجة التي اجتمع فيها المورث والوارث تعصياً، ولو شهد شخص عند فسخ ما كان هذا وارثه فلا يكفي ذلك حتى يسبب إرثه تعصياً، لاختلاف العلماء في الورثة. فربما ظن الشاهد من سن بورث وارث

الشرط الثاني: تحقق موت المورث، كما إذا شوهد ميتاً، أو بحده بالأبواب حكماً، وذلك في المفقود الذي حكم القاضي بموته اجتهداً، كما تقدم في بابه، أو إلجائه بالأموال تقديراً، وذلك في المحسن الذي يعصل نجابة على أمه توجب معرفه، إذا لا بورث عنه غيرها، كما تقدم في باب الحمل.

الشرط الثالث: تحصيل حياة المورث بعد موت المورث حياً مستعبره، أو إلجائه بالأحياء تقديراً، كحمل مفضل حياً مستقرة بوقت يظهر وجوده عند الموت، ولو نظمة أو علقه

[إذا تقرر ذلك؛ فيتفرع من الشرطين الأخيرين ما ذكره بقوله

وَيَمُتْ قَوْمٌ يَهْدِمُ أَوْ غَرِقَ أَوْ خَادَتْ عَمَّ الْجَمِيعِ كَالْحَرَقِ

(وإن يموت قوم) متوارثون من رجال أو نساء، أو منهما، وهو في الأصل: اسم للرجال دون النساء. قال القرطبي رحمه الله في «مختصر الصحاح»: «والقوم الرجال دون النساء، وربما دخل النساء فيه على وجه النسخ». انتهى وهو المراد هنا

وقوله (يهدم) يسكون الدال: لعل من قوتهم هدم سبب هدم استعصته، وفتح الدال اسم الماء المهدوم وقال القرطبي في «مختصر الصحاح»: «الهدم - بالتحريك - ما تهدم من جوانب البئر سقط فيها، ولهدم - بالكسر - أي كسر الهاء - الثوب البالي»

(أو غرق) في الماء، يقال غرق - بكسر الراء - في الماء، والبحير، والشر، غرقاً - بفتحها - فهو غرق، وغرق وغرق - بتشديد الراء المفتوحة - في الماء غمسه فيه، فهو مغرق وغريق

(أو أمر) (حادث) أي: نازل، قال القرطبي في «مختصر الصحاح»: «حدث الشيء حدوثاً وحدثاً وحدثاً يدبر، وأحدث الرخص معروف، والحديث ضد القديم انتهى وفي «الهيئة» لابن الأثير في حديث المدينة (من أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً) الحديث الأمر الحادث المكر، الذي ليس بمعتاد ولا معروف في شأنه انتهى

وقوله (عم الجميع) أي من القوم المذكورين، ومثل الحوادث النازل بهم بقوله

(كأن حرق) بفتح الحاء والراء. وقال الشيخ بدر الدين مسط نمارديني رحمه الله بكسر الحاء المهملة وفتح الراء: «الناز» انتهى ورجه الأول ما قال ابن الأثير رحمه الله في «الهيئة» في حديث الفتح «دخل مكة وعيه عصاة سوداء حرقانية»: قال «رمحشري رحمه الله» «بحرقانية هي التي على لون ما أحرقته النار، كأنها مسبوكة بريادة الألف واسون، إلى لحرق بفتح الحاء والراء

وقال: يقال الحرق بالنار، وحرق، معاً انتهى

وقال فيها أيضاً «حرق النار - بالتحريك - ليهب، وقد يسكر» انتهى

أي وإن مات متوارثان فأكثر بانهدام شيء عليهم، أو حرقهم، أو حرقهم، في معركة قتالي، أو غي أسير أو في غربة

ولم يكن يعلم حال سابق فلا نُورث رافعاً من رافع

و- بكى بعد حال السابق منهم، أي، ولم يعلم به، بأن علم أن أحدهم مات قبل الآخر، لكن لم يعلم به، وكذا إن لم يعلم سبق ولا معية، أو علم أنهم ماتوا معاً (فلا تورث رافعاً) منهم من (أمر) أحرمهم والراعي الداهي بقا رفعت وجهه، د، حرجت، وذهبت النفس - يكسر الهاء لعد، أي بلا مورد ميتا منهم من آخر إجماعاً فيما إذا علم معاً

وأما إذا لم يعلم أماتا معاً أو مرثاً بعد زيد بن ثابت رضي الله عنه، وبه قال مالك، والشافعي، وأبو حنيفة رحمهم الله، وتذكر أن علياً رضي الله عنه - وَرَّثَ بعضهم من بعض، من تلاح أموالهم دون طريقها. وبه قال أحمد رحمه الله

وهذا عند الحاشية ما لم يقع التنازع، فإن ادعى ورثه كل ميت نأخر مورثهم ولا بينة، أو تعارضت بينهما - حذف كل على بطلان دعوى صاحبه، وجب لا تورث بينهما فيكون الحكم إذا كان كالمذهب الأول

والمراد بالتلاح، ما الذي بيده، واسطريف ما ورثه من الميت انذني معه

ويجري الخلاف المذكور فيما إذا علم سبق ولم يعلم من السابق، وحيث لم تورث أحدهم من الآخر شيئاً فهم كالأجانب، فذلك حال

وَعَلَيْهِمْ كَأَنَّهُمْ أَجَانِبُ فَهَكَذَا الْقَوْلُ الشَّيْءُ الصَّابِتُ

(وعندهم) أي، المونى بعرق وسحوة (كأنهم أجانب) أي - لا قرابة بينهم، ولا غيرها مما يقتضي الإرث (فهكذا القول الجديد) الصواب يقال: شذ الشيء سداً إذا كان صواباً وأسد الرجل جاء بالصواب في قول أو فعل، ورجل مسدد موفق للصواب، فقوله (الصائب) أي: المصيب غير المحطى عطف تفسير<sup>(١)</sup>

عائدة إذا علم موت أحد المتوارثين بالغرق وسحوة بعد الآخر معية و- يسر الأمر وأصبح أن المتأخر يرث المتقدم إجماعاً، وإن علم موته مرتباً وتبين السابق ثم نسي وقف الأمر إلى البيان واصلح وبها تيسر الحال تبرح أحوال انعمى حمسة أحوال<sup>(٢)</sup>

(١) قوله معطف بصيرة قلت ليس في كلام الناظم عطف، وإنما هي صفة موصية

(٢) قد أسقط السارح بينين من النظم، وهذا وقد أتى القول على ما شئت من لغة الميراث إذ يش على طريق الرمز والإشارة ملخصاً يساويج البشارة

ولما أنهى المصنف رحمه الله تعالى الكلام على ما أراد أن  
يورد في هذه المنظومة حتمها بالحمد لله، والصلاة والسلام على  
رسول الله ﷺ، والدعاء، كما ابتدأها بدئك، رجاء قبول ما يسهم  
فمن

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَمِ حَقًّا كَثِيرًا نَمَّ فِي الدَّوَامِ  
(والحمد لله على التمام) أي: تمام الكتاب، أي كماله (حمدًا  
كثيرًا) أي: كمال (في الدوام) أي البقاء، أي حمدًا كثيرًا  
دائمًا، والحمد على النعمة هو الشكر في اللغة، وشكر المسموع  
واجب بالشرع

أَسْأَلُهُ لِمَنْزُورٍ لِنَقْصِيرِ وَخَيْرٌ مَا مَأْمُلُ فِي الْمَصِيرِ  
(أَسْأَلُهُ لِمَنْزُورٍ) أي: براء الموازنة، صفعًا وكرفًا (عن التقصير)  
أي: النواهي في الأمور (وخير ما مأمل) أي: يرجو (في المصير)  
أي: المرجع، والمراد به يوم لقيمة، يوم يرجع فيه الخلق إلى الله  
تعالى. قال الله تعالى ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ يَوْمَ تَجِئُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

وَقَفَّرَ مَا كَانَ مِنَ الذُّبُوبِ وَشَرَّ مَا كَانَ مِنَ الْعُيُوبِ  
(وقفّر) أي<sup>(٢)</sup>: سر (ما كان من الذنوب) فلا يظهرها بالعباب  
عليها، والذنوب: جمع ذنب، وهو الجرم (وسر) أي: تنطية (ما كان)

أَي قَبِيحٍ، مِنَ الشَّيْنِ، وَهُوَ الْقَبْحُ (من العيوب) جمع عيب، وهو  
النقص

وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى نَبِيِّ الْمُصْطَفَى الْكَرِيمِ  
(وأفضل الصلاة والسلام على النبي المصطفى) أي: المحمّد  
من الخلق، يدعوهم إلى دين الإسلام، والمصطفى من الصفوة،  
وهي الخواص، فأبدلت التاء طاء (الكريم) بفتح الكاف، قال  
العلامة سبط المرديني رحمه الله: على الأصح، ويجوز كسره،  
وهو تقيض اللثيم انتهى. وهو: الحوادة والجامع لأنواع الحبر  
واشرف والمفائل، أو الصفوح

(لِحَقِّدِ) خَيْرِ الْأَنَامِ الْعَاقِبِ وَأَلْبِ الْعُرْدَ دَوِي الْمَسَاقِبِ  
(محمد) ﷺ (خير الأنام) الخلق (العاقب) أي: الذي لا نبي  
بعده قال ابن الأثير: حمله الله في شهادة في أسماء النبي ﷺ  
العاقب: وهو آخر الأنبياء، والعاقب والعقوب: الذي يحلف من  
كس قبله (ووه العر) بضم عس المعجمة الأشراف (دوي) أي  
أصحاب (المساقب) الفاحرة، والمساقب جمع منقبة، وهي ضد  
المنقبة، وجمعها مثالب، وهي العيوب

وَصَخْبِهِ الْأَمَاحِدِ الْأَنْزَارِ الصَّفْوَةِ الْأَكْبَارِ الْأَخْضَارِ  
(وصخبه لأفصل من فضل الرحمن صار د قصي وقصبي،  
صد: لنقص الأجير) جمع خير، شدد ويخفف، من بحر صد  
الش، والأحياو خلاف الأشرار، والخيّر المفضل من كل شيء

(١) سورة يوسف: ٤  
(٢) الأولى تفسيره بالمحو لا بالستر



(والسدة) جمع سِدَّة، أي: شريف، من قولهم: ساد القوم سيادة شرف عليهم؛ فهو سِيدٌ، والجمع سُدَّة (الأمجد) جمع ماجد، وهو الكامل في شرف، من قولهم: مجَّد الرحمن محمداً شرف بكرم أفعاله (الأمراء) جمع بَرٍّ، يقال: بر ب فلان بالكسر = أبرَّه يفسح لواء، وضم البراء = أبرَّاء، فأبأ بَرٌّ به، وبار: وقال من الأثر في "سيرة" يقال: أبرَّ به فهو بار، وجمعه بَرَره، وجمع البراء: أبرار، وهو كثير ما يختص بالأولاد ويردد والعادة ينهى

وهذا آخر ما شرحنا به كلام المؤلف رحمه الله تعالى  
وسنظم هذا الشرح بحاشية تشتمل على أبواب وفصول

## الباب الأول

### في الرد ودوي الأرحام

#### وفيه فصول

#### الفصل الأول في الخلاف فيهما

باعتد الحنفية والحنابلة: إذا كانت الورثة أصحاب فروض لا يستغرق فيرد الباقي عنهم عليهم بسببه فروضهم، ما عدا الروحانيين؛ فإنه لا يرد عليهم إلا ما لم يكن له ورث من التجميع على ربهم وكان له أحد الروحانيين، وكان له أحد من دوي الأرحام = حماته في لأولي، أو الفاضل بعد فرض بروحه في ثنية دوي الأرحام، وسأبي تعريفهم

وعند المالكية إذا لم يخلف ورثة من التجميع على ربهم، أو خلف ذا فرض لا يستغرق ماله، أو الفاضل بعد الفروض لبيت المال، سواء انتظم أم لا.

وأما عندنا معشر الشافعية فأصل المذهب كمدح ماله، ولما تفتى به من مذهبنا الذي أفنى به المتأخرون من الشافعية وهو مذهب أنه إذا لم ينتظم أمر بيت المال؛ لكون الإمام غير عدو = يرد على أهل لفروض غير الروحانيين ما فضل عن فروضهم التي فيها

فرص أحد الزوجين بالنسبة، ومتأني كمنته.

إن لم يكن أحد من أهل العرض الذين يرد عليهم فمأله، أو اندصر بعد فرص أحد الزوجين بدوي الأرحام، على سائي. وإن انتظم أمر بيت المال فالحمل له دون الرد وذوي الأرحام

### الفصل الثاني في الرد

وهو ضد العمل، وهو زيادة في أنصبا الورثة، وبمعنى من اسهم، وقدمنا أنه لا يرد على الزوجين، فإذا لم يكن هناك أحد الزوجين، فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً كام أو ولد أم وله ابن فرص رد، وإن كان من يرد عليه صنف واحد كالأولاد أو حدثات فأصل المسألة من عندهم كالعصبة، وإن كان من يرد عليه صنف فأكثر جمعت فروصهم من أصل المسألة لتلك الفروض، فامجمع أصل لمسألة الرد، فاقطع النظر عن الباقي من أصل المسألة لتلك الفروض كأنه لم يكن.

و عدم أن مسائل الرد التي ليس فيها أحد الزوجين كنها معظمة من ستة، وأنها قد تحتاج لتصحيح، وإن كان هناك أحد الزوجين فحد له فرصه من محرر فرص الزوجية فقط، وهو واحد من اثنين، أو أربعة، أو ثمانية، واقسم الباقي على مسألة من يرد عليه، فإن كان من يرد عليه شخصاً واحداً أو صنف واحداً فأصل المسألة لرد محرر فرص الزوجية، وإن كان من يرد عليه أكثر من صنف فاعرض على مأله سائي من محرر فرص الزوجية، فإن انقسم لمحرر فرص الزوجية أصل لمسألة الرد، كزوج ودم وولديها

وإن لم يقسم ضربت مسألة من يرد عليه في محرر فرص الزوجية، لأنه لا يكون إلا مائتاً، فما بلغ فهو أصل لمسألة الرد وقد تصاح مسألة الرد التي فيها أحد الزوجين لتصحيح أيضاً. إذا تقرر ذلك، فأصول مسائل الرد، سواء كان فيها أحد الزوجين أم لا ثمانية أصول:

اثنا كجدة وأخ لأم، وكزوج وأم

وثلاثة كام وولديها

وأربعة: كبت وأم، وكزوجة وأم وولديها

وخمسة كام وشقيقة

وثمانية: كزوج وبنت

وستة عشر، كزوجة وشقيقة وأخت لأب

واثنا وثلاثون: كزوجة وبنت وبنت ابن

وأربعون: كزوجة وبنت وبنت بن وجدة

### الفصل الثالث: في ذوي الأرحام

وهم: كل قريب غير من تقدم من المجمع على إرثهم.

وهم - وإن كثروا - يرجعون إلى أربعة أصناف

الأول: من ينتمي إلى الميت، وهم: أولاد البنات، وأولاد

بنات الابن، وإن نزلوا

الثاني من ينتمي إليهم الميت، وهم: الأجداد، والجَدَد  
لما قُطِرُوا وإن علوا

الثالث: من ينتمي إلى أبوي الميت، وهم: أولاد الإخوات،  
وسو<sup>(١)</sup> الإخوة لأم، ومن يدلي بهم وإن تزوا

الرابع: من ينتمي إلى أجداد الميت وجَدَدَاتِهِ، وهم: العمومة  
بلام، وأعمام مطلقاً، وبنات الأعمام مطلقاً، ونحوه مطلقاً،  
وإن تصدوا، وأولادهم وإن تزوا

إذا علمت ذلك؛ فلا خلاف عد من يورث ذوي الأرحام أن  
من انفرد من هؤلاء حار جميع المال، وإنما يظهر الخلاف عد  
الاجتماع وفي ذلك مذهب فخر بنصرته، وما لم يهجر منها  
مذهباً<sup>٢</sup>

أحدهما: مذهب أهل التزويج، وهو لأقرب الأصح عد  
لشأنه، وهو مذهب الحنابلة، ومحصله أنه يرث كل منهم مرة  
من يدلي به إلا الأحوال والحالات فمرة الأم، ولا لأعمام بلام  
والعمات فمرة الأب على الأرجح

ومن سبق أحد إلى ورث قُدِّم مطلقاً، وإن استويا في السبق إلى  
لو رث قُدِّم كُنَّ ميت خلف من يدلي به، وقسم المال أو الباقي  
بعد حصص الروحية بينهم، كأنهم موجودون فمن يُخلف لا شيء

ومن يدلي به، وما أصاب كل واحد قسم على من يرث من رثته، كأنه  
مات وحدهم، لا أولاد ولد الأم فيقسم بين ذكورهم وإناثهم  
بنسبة، كأصولهم مع من يرث لأم بنات وحدهم، ولأب ذكور.  
وإن قسم ميراثه سهم، بلذكر مثل حظ الأنثيين وإلا لحق  
بالحنة بلام فيقسم سهمها بلذكر مثل حظ الأنثيين، مع أنه لو مات  
لأم وخلفتهم كانوا إخوتها لأسماها، فلا تفصيل بينهم

وعند الحنابلة - وهم من الثرثرين أيضاً - أنه إذا كان الذكر  
وأنثى من جهة واحدة في درجة واحدة فالقسيمة بينهم بالوفاة، لا  
بفصل ذكر على أنثى

والمذهب الثاني: مذهب أهل القرابة، وهو مذهب الحنفية،  
وبه قطع السجوي، والمتولي - من أصحابنا -، وهم يعدون الأقرب  
فالأقرب، كالأعمام

وانظار من مذهبهم تقديم الصف الأول على الثاني، ولما  
على الثالث، ولثالث على الرابع، وما دم أحد منهم من انصرح فلا  
شيء لو حد من الأصول، وما دم أحد منهم من الأصول فلا شيء  
لأولاد الإخوات، وبنات الإخوة، وبني الإخوة للأم وما دم أحد  
من هؤلاء فلا شيء للأخوات والحالات، والعمات والأعمام بلام،  
وبنات الأعمام ومن يدلي بهم

ومن أبي حنيفة - رحمه الله - رواية بتقديم الصف الثاني على  
الأول وقدم أبو يوسف، ومحمد الصف الثالث على الثاني

(١) لو قال وأولاد إخوة لأم، يشمل الذكور والإناث

ومنى كان اثنان فأكثر من صنف واحد من لأصناف الأربعة  
فهي ذلك بمصير طوبى، مذكور في كتب التحفية، وقد ذكرت طرق  
سه في كتابنا «شرح الترتيب».

الأمثلة على مذهب أهل الترتيب

بت بت ابن، وابن بت بت\* المال للأولى لسبقه للنوارث

أبو أم أم، وأم أبي أم\* المال للأولى لسبقه للنوارث

بت بت ابن، وابن\* وبث ابن بت ابن آخر، نصف المال  
للأولى، ونصفه بين الآخرين أثلاثاً - عندنا، وأصافُ عند  
المعابلة

ابن أخ لأم، وبث أخ لأم المال بينهما - أيضاً - عندنا، وعند  
المعابلة

بت أخ لأبوين، وبث أخ لأب، وبث أخ لأم - المال للأولى  
والثانية على سه، بذلثة سهم، وللأولى خمسة أسهم، ولا شيء  
لثالثه

ثلاثة أخوال متفرقين - للحال من الأم السدس، وللحال من  
الأبوين الباقي، ومنقطع الآخر.

ثلاث خالات متفرقات: المال يهن على خمسة، ولشقيقة  
ثلاثة، ولكل واحدة من الباقيتين واحد.

ثلاثة أخوان متفرقين، وثلاث حالات كذلك للحال والحالة

من لأم بنت، أثلاثٌ عندنا، وأصافُ عند المعابلة، وأبناهي للحال  
وإحالة من لأبوين كذلك عندنا، وعند المعابلة، ولا شيء للحال  
وإحالة من لأب

ثلاث عمات متفرقات - المال يهن كالحالات.

ثلاث بنات أعمام متفرقات - المال لبنت الشقيق وحدها،  
سبعة للنوارث، مع حجب العم الشقيق للعم لأب

بت أخ لأم مع بت عم شقيق أو لأب: للأولى السدس،  
والباقي للثلاثة

ثلاث خالات متفرقات، وثلاث عمات كذلك - الثلث للحالات  
على خمسة، والثلاث للعمات كذلك

وفي كتاب «شرح الترتيب» ما فيه الكفاية. والله أعلم

## الباب الثاني

### في الولاء

#### وفيه فصلان

الفصل الأول في من يملكه وهو روائ لمالك عن رقيق

من أعتق مخرجاً، أو بصعة، أو دبره، أو استوبدها، فعتق بالموت، أو عصى عليه بالكعبة، أو لمس من ماله عن عبده عصى ما في فاجابه، أو أعتق بغيره من مشترك مخرج، أو ماله قريبه بأعتق عليه ثبت له الولاء عليه، وعصيته المحتصين بأنفسهم، ولو اختلف بينهما، وإن لم يرثه في صورة الاختلاف

والولاء كاسبب، لا يبيع، ولا يوهب، ولا يورث، ولكن يورث به، كما يثبت الولاء على العتيق الذكر أو الأنثى يثبت عصى أولاده وأحفاده، وعلى عتقه، وعصى عتيق عتقه، وإنما يست عصى فرع العتيق بشرطين

أحدهما، أن لا يمس الرق ذنب المرح؛ فإن كان رقياً وعتق فلاؤه لمعتقه، وعصيته من بعده، فإن لم يوجدوا فليت المال، ولا ولاء عليه لمعتق الأصول

شروط الثاني فيه - ثبوت الرلاء بموالي الأم، وهو أن لا يكون

الأب حُرُّ الأصل - على الصحيح ، وأما عكسه وهو أن يكون لأب عَصَةً ولأم حُرَّةً لأصل، فهل يكون لولاء عليه لموالي الأب لأنه يسب إليه، أو لا تعليلًا بلحرية كعكسه؟ الصحيح الأول

وقال الإمام النووي رحمه الله في «الرخصة» فرع من منه «يرق وعق فلا ولاء عليه لمعنى أبه وأمه وسائر أصوله، كما سبق، سواء وجدوا في الحال أم لا، فالعشر إعتاقه ولاؤه لمعتقه، ثم لعصبته

وأما إذا كان حر الأصل وأبواه عتقوا أو أبوه عتق مولاؤه لموالي أبيه، وإن كان الأب رقيقًا والأم معتقة فالولاء بمعقها، وإن مات والأب رقيق يفتد ورثته معتق الأم، وإن عتق الأب في حياة لولد انجر الولاء من مولى الأم إلى مولى الأب، ولو مات الأب رقيقًا وعتق الجد انجر من مولى الأم إلى موالي الجد، ولو عتق الجد والأب رقيق ففي انجراره إلى موالي الجد وجهان، أحدهما بحر، فإن أعتق الأب بعد ذلك انجر من مولى الجد إلى موالي الأب، والثاني لا يجر

فعلى هذا، لو مات الأب بعد عتق الجد ففي انجراره إلى موالي الجد وجهان، أحدهما عند الشيخ أبي عبي لا بحر، وقطع ليعوي بالانجرار

قلت الانجرار أقوى والله أعلم انتهى

المصل الثاني: في حكم الولاء.

وله أحكام، منها: الإرث، وهو المقصود هنا

إذا مات العتق ولا وراث له بسبب ولا تكاح فعلى لمعتقه، فإن كان له صاحب فرض لا يستغرق فالباقى لمعتقه، فإن لم يكن المعتق حيًا في الصورتين ورت العتق أقرب عصاب المعتق مانس، لا بالعير، ولا مع العير، ولا ذو فرض فإن لم يكن سُمِعَ عصبه بالنسب فمعتق المعتق فإن لم يجد فمعتبات مُعتق المُعتق كذلك، فإن لم يجدهم فمعتق مولى لمعتق، ثم عصبته، وهكذا

ولا ميراث لمعتق عصبات المعتق إلا لمعتق أبيه وحده، ولا لعصبه عصة المعتق إذا لم يكن عصة للمعتق، كما إذا تزوجت امرأة من غير قبيلتها وولدت أبناء، وأعتقت عبداً، ثم مات عتبه من ابن عم ولد المذكور فقط فلا يرثه، لأنه ليس بعصبة له، وإن كان عصة لابن

وقد ذكر الشيخ بدر الدين سبط المازدي رحمه الله في الشرح كشف الغرام عن أنه يارح بعض معاصريه فيها، وأطال الكلام فيها

إذا علمت ذلك فقد ذكر الأصحاب - رحمهم الله - صابطاً لمن يرث من عصبه المعتق إذا لم يكن المعتق حيًا، فقالوا

هو ذكر يكون عَصَبَةً وراثاً للمعتق، لو مات المعتق يوم موت

«عصب» بصفة لغير

وخرجوا على ذلك مسائل، منها

أنه لا تترك امرأة بولاء العبر أصلاً، وإنما تترك بالمشقة، فهذا  
على عتقها الولاء، وعلى أولاده وأحفاده وعتيقه كالرجل  
وتقدمت الإشارة إلى ذلك آخر العصب

ومنها لو أعتق عبداً ومات من أبيه، ومات أحدهما عن  
س، ثم مات العتيق وحلف بن معتقه وابن ابنه، ورثه ابن المعتق  
دون ابن أبيه

ومنها لو مات المعتق عن ثلاثة بنين، ومات أحدهم عن ابن،  
وأخر عن خمسة، فلو مات العتيق ورثوه اختاراً بالسوية

ومنها لو أعتق مسلم عبداً كافراً، ومات عن ابن مسلم  
كافر، ثم مات العتيق فميراثه للأب الكافر؛ لأنه لذي يرث  
معتق بصفة الكفر، ولو أسلم العتيق ثم مات فميراثه للأب  
لمسلم، ولو أسلم الأب الكافر ثم مات فميراثه مسلم فميراث  
بينهما

وهذه المسائل تخرج أيضاً على أن الولاء يورث به ولا  
يورث

عمران:

أحدهم: «بأن يرث الولاء من عصبه المعتق بغير موت»

عصبه نسب، لكن لا يظهر أن ح الميراث من أخيه بدماء على  
حده لا يورث يرث امرأة أمه معتق عليها ثم عمو لأب  
عنده، أو مات عتيقه بدماء، ولم يرث عصبه بالنسبة فميراث العتيق  
له دون البيت؛ لأنها معتقة المعتق، فتخرج عن عصب النسب

وهذه قيل أخطأ فيها أربعمائة قاض غير المتفهمة، فتسمى  
«مسألة بصفة»

وصور بعضهم مسألة القضاة بما لو اشترى ابن ودية أباهما  
معتق عليهما، ثم أعتق عبداً، ومات العتيق بعد موت الأب عليهما،  
فميراثه للأب دون البيت، لأنه عصب المعتق بالنسبة

وعلط فيها أربعمائة قاض فقالوا: «يرث العتيق بينهما»

وفي الولاء مباحث كثيرة، ذكرت أكثرها في «شرح الترتيب»

## الباب الثالث

### في قسمة الشركات

وهي الشرة المقصودة بالذات من عدم انقراض، وما تقدم  
فوسيله إليها، وهي مبني على الأربعة أعداد المتناسية، التي هي  
أصل كبير في استخراج المجهولات، وهي المذكورة في كتب  
الحساب

وددت أن نسبة ما لكل وارت من تصحيح المسألة إلى تصحيح  
المسألة كنسبة مائة من الشركة إلى الشركة

إذا نقرر ذلك، فتارة تكون الشركة مما لا تمكن قسمته،  
كالعقارات، و لحيوانات، فقدر تلك السة تكون حصته من دنت  
الموروث

ثم ندرة يُعَيَّر المعنى عنها بالقراريط، وتارة يعَيَّر عنها بالكمور  
المشهوره، فهو مخير. والأولى مراعاة عرف ذلك البلد، ولو جمع  
سهما كأب يقول مثلاً سلام السدم، أربعة قراريط، بكن أرى

وندره تكون الشركة مما تمكن قسمته كالنقد، أو ما يقدر  
بالورن، أو الكيل، أو العد، أو ثمن أو قيمه ما لا تمكن قسمته،  
أو أريد قسمة ما تمكن قسمته، أو ما لا تمكن بالقراريط، فقدر



مخرج القيراط وهو أربعة وعشرون كركي مقدرها ربع وعشرون ديناراً مثلاً ففي هذه النصار كركي كركي شركه مماثلة للتصحيح فالأمر واضح لا يحتاج لعمل، كزوجة وبنت وأبوين، والتركه عبد مثلاً، أو أربعة وعشرون ديناراً، فتصح المسألة من أصلها أربعة وعشرين، بطروجة ثلاثة، وللبس اثنا عشر، وللأم أربعة، وللأب خمسة، ومخرج القيراط والتركه مائة كل منهما بالتصحيح، فبطروجة ثلاثة قيراط من العبد أو ثلاثة دنانير، وللبس ث عشر قيراط من العبد أو ث عشر ديناراً ٢ وللأم أربعة قيراط من العبد أو أربع دنانير، وللأب خمسة قيراط من العبد أو خمسة دنانير

وإن كانت التركه غير مساوية لمصحح المسألة ففي قمة التركه أوجه خمسة، بل أكثر

الوجه الأول، وهو المشهور أن يضرب نصيب كل وارث من التصحيح في التركه أو مخرج القيراط، ونقسم الحاصل على التصحيح يخرج ما من ذلك الوارث

ففي المسألة، وفي روج وأم وأخت شقيقة أو لأب، لو كتب التركه عذراً، أو أربعة وعشرين ديناراً فأصل بمسألة ستة، وتكون لثمانية، ومنها تصح كما تقدم، فاضرب لزوج ثلاثة في أربعة وعشرين مخرج القيراط، أو عدد الدنانير يحصل اثنان وسبعون، فاقسمها على الثمانية يخرج تسعة، فللزوج تسعة قيراط في المقدار أو تسعة دنانير، والأخت كذلك، واضرب للأم اثنين في أربعة وعشرين وقسم الحاصل وهو نصيبه وأربعون على الثمانية

يخرج لها ستة قيراط أو ستة دنانير، ومنها تصح.

وهو أصل الأوجه، وهو أعظمها بعد لأنه فيما لا يمكن قسمته أيضاً أن تسب كل حصه من التصحيح إليه، وتعد من تركه أو مخرج القيراط بتلك النسبة، ففي المثال المذكور النسب خروج حصه وهي ثلاثة أي ثمانية مصحح لمسألة بكر ربع وثماناً، فله ربع الأربعة والعشرين، وثماناً، وذلك تسعة قيراط أو دنانير

وإن شئت قلت، له ربع التركه، وثماناً، وبلاحت كلت، وانسب للأم اثنين إلى اثمانية يكن ربعها، علها ربع الأربعة والعشرين ستة دنانير أو قيراط، وإن شئت قلت، لها ربع التركه

ومن أراد معرفه بنية الأوجه مع زيادة فعلية بكاتبها «شرح لترتب»، فقد أتيت فيه من ذلك بالعجب العجيب، والله أعلم

## الباب الرابع

### في المسائل الملقبات

وهي كثيرة، وقد تقدم منها «العرويس»، وتسميان بالعمرسين أيضاً، و«النصبتان» و«المأهلة»، و«المشركة»، و«الأكدوية»، و«أندريه لصعرة»، و«أم بطروح»، و«عراء»، و«المنبرية»، و«سحبه» و«الأميرة» و«سأه المنح» و«الصماء» و«الحرى»، و«العشرية»، و«الحشيرة»، و«منصورة ريد»، و«سعة ريد رصي الله عنه»، و«مأله القضاة»، ومنها «الناقضة» وهي روح وأم وولداها ومنها «الديارية»<sup>(١)</sup> الكبرى، وهي: ررجة، وبتن، وأم، واثنا عشر أخاً، وأخت واحدة، كلهم لأب، والركة فيها ستعانة دينار، فحصى الأخت بدينار واحد، وتسمى بالعامرية، وبالشاكية، وبالركابية

(١) قد ألقبها من قال

ولما امرأة جئت إلى بيت عالم  
رفقت أمي «دي» غيب دوماً  
(وحنف نصف لألف مائاً وعشرة  
وسم أعط شيئاً غيره فتبها)  
الجواب

(يها) لها «ودي» وخلص روجة  
ويشتر مع أم لها كان مكروماً  
(ومثل سهر العام في قعد إخوة  
وأب لهم أخيه لك النعم اتمى)

رمها: «أم لبنت» وهي: ثلاث زوجات، وأربع أخوات لأم،  
وثمان أخوات لأبوين، أو لأب أصلها اثنا عشر، وتقول بحمسة  
عشر

ومها «الدعوة» وسأذكرها في المعديات

ومنها عند المالكية مُنْقَبَات ثلاث، وهي «المالكية»، و«شبه  
المالكية»، و«عقرب تحت طوبة»

و«مالكة» راجح، وأم، واحد، و«حوة» لأب،  
ولا شيء للإخوان الجماع عند المالكية، والباقي بعد فرض الزوج  
ولأم لعدد واحد، وعدد الدوخ نصف، ولأم سدس،  
وتجد السدس، لأنه الأحد، وللإخوان لأب باقي، ولا شيء  
للأخوة بأم تمام

و«شبه المالكية» وهي هذه إذا كان بدل الإخوة للأب إخوة  
أشقاء والحكم فيها عدداً وعندكم كالحكم في المالكية، فترث  
الأخوة لأشقاء عدداً الباقي بعد فرض الزوج ولأم واحد، ولا  
شيء للإخوة جميعاً من المصعين عند المالكية

و«عقرب تحت طوبة» وهي زوج وأم وأخت من أم وعصبة،  
أقرئت لأخت لأم بنت، فهي عند المالكية في الإنكار من ست،  
وهي لإقرار من اثنا عشر، لبنت منها ست، وللعصبة واحد،  
والمجموع سبعة، فيصم عليها نصيب الأخت للأم وهو واحد، فلا  
يصح، فتصرف السمة في الستة تبلغ النيب وأربعين؛ للزوج حتى

وعشرين، ولأم أربعة عشر، ولبنت المقر بها ست، وللعصبة  
واحد، ولا شيء للأخت للأم

وإنما نُقِيتَ بذلك لفظة من بُنِي عنه عما أقرب به للعصبة

في دم بحر من بني «الهدية» رحمه الله وقد أكثر  
التحصيل من مصنفات ولا نهاية في ولا جسم لأبويها ! ٤٥  
اعلم

## الباب الخامس

### في تشابه النسب والألغاز

وهو باب واسع، وفيه فصول

#### المصل الأول

##### في تشابه النسب

عمن دلت: رجلان، كل من ابنيهما هم الآخر. صورتها  
رجلان، نروح كل منهما أم الآخر. فأولدها اب، فكل من ابنيهما  
عم لآخر لأمه

رجلان، كل منهما شال الآخر صورتها. أن يكح كل من الرجلين  
بت الآخر، فوند لكل منها ابن، فكل من الابنين حال الآخر.

في «ترتيب النجوم» شخص قال لشخص: يا عم، يا خال  
صورتك. أن أخا زيد من أمه تزوج بأخت زيد من أبيه، أو بالعكس،  
فأولدها ولداً فريده عمه وحاله انتهى

وقبل ميهما

نظما يا من يسأله يعمي قل حالي كيف صار عمي

وقال الشيخ ذكره - رحمه الله - في آخر «شرح الفصول  
الكبرى»: «وجلان كل منهما ابن خال الآخر صورته» أن ينكح كل  
من الرجلين أخت الآخر، فولد لكل منهما ابن.

امراتان اثنتان برجلين، فماتتا - مرحبًا بسيت، وورثت - وبني  
زوجينا صورتهما وجلان تزوج كل منهما أم الآخر. وهي من  
«مسند أبي سنان» عن أبي يوسف ومحمد بن شعيب بن محرز بن سعد  
- رحمهم الله - فأجابهما بذلك «نعم» والله أعلم.

## الفصل الثاني

في الأعمار

وهي كثيرة تكاد يخرج عن الحصر

فمن ذلك: رجل له خال وعم، فورث الخال دون العم هذا أن  
يكون الخال ابن أخي الميت، صورته: أن ينكح امرأة، ويورث  
أبها، فولد لكل منهما ابن، فابن الأب عم ابن الابن، وابن  
الابن خال ابن الأب، فلو مات ابن الأب عن ابن الابن وعن عم  
أيضًا فقد خلف خاله الذي هو ابن أخيه وعمه، فالخال لابن أخيه  
دون عمه.

ومن ذلك: حبلان رأت قوماً يقسمون مالا فماتت: لا تعجلوا  
في حبلتي، إن ولدت ذكرًا لم يرث، وإن ولدت أنثى ورثت. فالحبلان  
روحة الابن، والورقة الظاهران زوج، وأبوان، وبس فتو قالت: إن  
ولدت ذكرًا ورثت، وورثت، وإن ولدت أنثى لم يرث، ولم يرث  
فهي بنت ابن الميت، وزوجة ابن بن له آخر، وهناك بيتا صلب.

ومن ذلك: زوجان أحدا ثلث المال، وآخران ثلثيه. صورته  
أبوان، وبنت ابن في نكاح ابن ابن آخر.

ومن ذلك: رجل وبنت، ورثا مالا نصمين. صورته: ماتت عن  
زوج، وهو ابن عم، وبنت منه.

ومن ذلك: امرأة ورثت أربعة أخوة أشقاء واحداً بعد واحد، فحصل لها نصف أموالهم، كم مال كل واحد منهم؟

الجواب: هم أربعة أخوة أشقاء، للأول ثمانية، وللثاني ستة، وللثالث ثلاثة، وللرابع درهم واحد.

فلما مات الأول أصابها منه درهماً، وكل أخ درهماً، فصار للثاني ثمانية، وللثالث خمسة، وللرابع ثلاثة. ثم مات الثاني عن ثمانية فأصابها منه درهماً، فصار لها أربعة، والباقي لأخويه، فصار للثالث ثمانية، وللرابع ستة.

ثم مات الثالث عن ثمانية فأصابها منه درهماً، فصار لها ستة، والباقي لأخيه، فصار له اثنا عشر.

فلما مات عنها أصابها منه ثلاثة، فصار لها تسعة، وهي نصف مجموع أموالهم.

ولفت بالدقانة كما أشرت إلى ذلك في الملقبات؛ لأن المرأة دفت جميع أزواجها، ونظمتها بعضهم فقال:

ووارثة بعلاً وبعليين بعده      وبعلاً أخوهم ذو الجناحين جعفر  
فكان لها من قسمة المال نصفه      بذلك يقضي الحاكم المتفكر  
وما جلوزت في مال بعلٍ سهاها      إذا مات ريثاً في الورثة يزهر

ومن ذلك: امرأة تزوجت أربعة أزواج، فورثت من مال كل منهم نصفه؟

الجواب: هذه امرأة ورثت هي وأخوها أربعة أعيان فاعتقاهم، ثم تزوجتهم واحداً بعد واحد، على التعاقب، وماتوا جميعاً، فلها من مال كل واحد الربع بالنكاح، وثلاث الباقي بالولاء، فيجتمع لها نصف المال، وفيها يقول الشاعر:

وما ذات صبر على الثابتات      تزوجها نكر أربعة  
فتخوّر من مال كل امرئ      لعمر ك شطر الذي جمعه  
وما ظلمت أحداً منهم      نكيراً ولا ركبت مقطعه

ومن ذلك: صحيح قال للمريض: أوصي، فقال: إنما يرثني أنت، وأخوك، وأبوك، وعمك. فالصحيح أخو المريض لأمه وابن عمه، وأخوه أخو المريض لأمه، وأبواه عم المريض وأمه، وعماه عم المريض. والحاصل: ثلاثة أخوة لأم، وأم، وثلاثة أعمام.

ولو قال: يرثني زوجتك، وبنتك، وأختك، وعمتك، وخالتك، فزوجتك الصحيح أم المريض وأخته لآبيه، وبنتا الصحيح أختا المريض لأمه، وأختا الصحيح لأمه أختا المريض لآبيه، وعمتا الصحيح إحداهما لآب والآخرى لأم، وخالتاه كذلك، وأربعهن زوجات المريض. فالحاصل: أربع زوجات، وأم، وأختان لأم، وثلاث أخوات لآب والله أعلم.

ومن أراد المزيد من هذا، مع التبهر في علم الفرائض والوصايا، وما يحتاج إليه من الحساب والدوريات في الأقارب،

وغير ذلك، فعليه بكتابتها «شرح الترتيب» يظهر بما يريد؛ فإنه كتاب يعني عن كتب كثيرة في ذلك.

وهذا آخر ما أردت إيراده في هذا الشرح المبارك، جعله الله خالصاً لوجهه الكريم، وعصمتي وقارته من الشيطان الرجيم، وأسأله النفع لي ولوالدي ولأولادي ولجميع المسلمين في الدنيا والآخرة.

قال ذلك مؤلفه الشيخ عبدالله بن الشيخ العلامة بهاء الدين محمد بن الشيخ عبدالله بن الشيخ علي المعجمي، الشهير نسبة بالشنشوري، الشافعي، الخطيب بالجامع الأزهر، غفر الله له ولوالديه ولمتابيحهم ولجميع المسلمين، آمين، إنه على ما يشاء قدير، وعباده لطيف خبير، وبالإجابة جدير.

وكان الفراغ من كتابة هذا الشرح المبارك ضحوة السبت، ثاني مولده ﷺ من سنة ١١٦٤، على يد مالك وهو كاتبه لنفسه عبدالرحمن بن محمد بن عيسى بن عثمان الملقب بالبحران.

ونقلته من خطه وأنا الفقير إلى المولى محمد بن سليمان بن عبدالعزيز آل بسام. ١٩ صفر عام ١٤١٦.

بلغ مقابلة وتصحيحها على النسخة الخطية، وذلك بحسب الإمكان، بقلم كاتبه وابته منصور، نسأل الله المغفرة والرحمة، وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

في يوم ١٥/٨/١٤٢١هـ.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمه:

حيث أن ناظم الرحمة لم يتعرض للرد وذوي الأرحام، فقد نظم الشيخ عبدالله بن صالح الخليفي<sup>(١)</sup> - رحمه الله - حكمهما بهذه الآيات، تكميلاً للفائدة، فقال:

### باب الرد

إن أبقت الفروض بعض التركة وليس ثمَّ حاصب قد ملكه  
فرده لمن سوى الزوجين<sup>(٢)</sup> من كل ذي فرض بغير مين

(١) هو أبو محمد، عبدالله بن صالح بن عبدالرحمن الخليفي، ولد في البكيرية، على رأس القرن الرابع عشر ١٣٠٠هـ. عالم في الفقه الحنبلي، عين قاضياً في المدينة المنورة، ثم قضاء الجوف، ثم متروكاً في دار الترجيد بالطائف، ثم قاضياً في مدينة حائل، حتى توفي في الخامس والعشرين من شعبان عام ١٣٨١هـ.

من مؤلفاته: في علم الفلك، وتعمير الرافض لمعرفة علم القرائن، وغيرها. فاعلماء نجدة.

(٢) وقال في الاختيارات الفقهية: ولو خلقت المرأة زوجاً وثناً وأماً فهذا الفريضة تقسم على أحد عشر، للبنت ستة أسهم وللزوج ثلاثة ولأُم سهران،

## فهرسُ الموضوعات

| الموضوع .....            | الصفحة |
|--------------------------|--------|
| مقدمة .....              | ٥      |
| خطبة الكتاب .....        | ١١     |
| أسباب الإرث .....        | ٢٨     |
| موانع الإرث .....        | ٣١     |
| الوارثون من الرجال ..... | ٣٧     |
| الوارثات من النساء ..... | ٤٠     |
| باب الفروض المقدرة ..... | ٤٣     |
| باب من يرث النصف .....   | ٤٥     |
| باب الربع والثلث .....   | ٤٨، ٤٧ |
| باب الثلثين .....        | ٤٩     |
| باب الثلث .....          | ٥٣     |
| باب السدس .....          | ٥٨     |
| باب التعصيب .....        | ٧١     |
| باب الحجب .....          | ٨٣     |

وأعطهم من عدد السهام  
إن تختلف أجناسهم وإلا  
واجعل لهم مع أحد الزوجين  
واستعملن الضرب والتصحيح إن  
من أصل ستة على السوا  
فأصلهم من رؤوسهم تجلي  
على انفراد إذا وإذا أصلين  
نحتاجه كما عهدت من مشن

## باب ذوي الأرحام

إن لم يكن ذو فرض أو معصب  
نزلهم مكان من أدلوا به  
كنت بنت حجت بنت ابن أم  
لكنما الذكور في الميراث  
فأقبل حديث مني هذا النظم  
فاخصص ذوي الأرحام حكمًا أوجبوا  
إرثًا وحجبًا هكذا قالوا به  
وعمة قد حجت بشا لعم  
حتد استواء الجنس كالإناث  
واحفظ وقل يا رب زدني علما

وهذا على قول من يقول بالرد كأي حنيفة وأحمد. اهـ.  
قلت: أبو حنيفة وأحمد لا يقولان بالرد على الزوجين والله أعلم



|   |     |
|---|-----|
| باب المشتركة .....  | ٩٠  |
| باب المجد والاخوة .....                                   | ٩٣  |
| باب الاكاديمية .....                                      | ١٠٤ |
| باب الحساب .....  | ١٠٨ |
| باب وان تر السهام ليت تنقسم .....                         | ١١٨ |
| باب الكسر على اجناس .....                                 | ١٢٥ |
| باب المناسحات .....                                       | ١٣٦ |
| باب الخشيش المشكل .....                                   | ١٤٦ |
| باب المفقود .....   | ١٤٩ |
| باب الحمل .....   | ١٥٣ |
| باب الفرقى .....  | ١٥٥ |
| خاتمة النظم .....   | ١٦٢ |
| الشرح الباب الأول في الرد وذوي الأرحام .....              | ١٦٣ |
| الباب الثاني في الولاء .....                              | ١٧١ |
| الباب الثالث في نسمة التركات .....                        | ١٧٧ |
| الباب الرابع في الملقبات .....                            | ١٨١ |
| الباب الخامس في تشابه النسب والألقاب .....                | ١٨٥ |
| نظم الرد وذوي الأرحام للشيخ عبدالله بن صالح الخليلي ..... | ١٩١ |

# تصويبات الأخطاء في كتاب (القوائد الشثورية)

| الصفحة | السطر  | الخطأ        | التصواب      |
|--------|--------|--------------|--------------|
| ٣٦     | الأخير | ونلفني النفا | ونلفني النفا |
| ٦٣     | ١٢     | يعال منه شيا | يعال منه شيا |
| ٨٢     | ١٤     | ألى لعب      | ألى لعب      |
| ٩٤     | ١٨     | ألفا         | ألفا         |
| ١٠٣    | ٢١     | ولفها تصح    | ولفها تصح    |
| ١٠٦    | ٥      | بعض الفرص    | بعض الفرص    |
| ١١٣    | ٧      | لمعول السبعة | لمعول السبعة |
| ١١٨    | ١٥     | من ثلاث      | من ثلاث      |
| ١١٧    | ٢      | لأما للمعزة  | لأما للمعزة  |
| ١١٨    | ١      | طكع - ط      | طكع - ط      |
| ١١٩    | ٩      | ويحوه        | ويحوه        |
| ١٢٠    | ١٨     | لي الخليل    | لي الخليل    |
| ١٢٢    | ٢      | فربا         | فربا         |
| ١٢٩    | ١٨     | مخرون        | مخرون        |
| ١٣٤    | ٥      | ان كان حصل   | ان كان حصل   |
| ١٣٦    | ١٨     | حيث (أمن)    | حيث (أمن)    |
| ١٣٧    | ١٤     | لو على مسألة | لو على مسألة |
| ١٤٤    | ٨      | ورلة         | ورلة         |
| ١٥٩    | ١٥     | والفلاح      | والفلاح      |
| ١٦٤    | ٢      | الفرص        | الفرص        |
| ١٦٤    | ١٨     | فأصل المسألة | فأصل المسألة |
| ١٦٥    | ١٠     | كزوج         | كزوج         |
| ١٧٥    | ٢      | الخان، لو    | الخان، لو    |
| ١٧٨    | ١٣     | والفهم       | والفهم       |